



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع
الأيادي وروائع الإحسان أنفس حكمة نظام العالم على وفق
ما اقتضته الحال وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال
والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من صفي الكرم والسماحة
وأشرف من نجع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه
الذين بهم نفوذ قرع الحق وإزهاق وصمة الدين واضمحلال حجج
الباطل ولمع نور اليقين وبعد فإن أحق الفضائل بالتقدم
وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعاني
والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما
البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن حقائق التنزيل
رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيانا لدلائل الإعجاز
أسرار البلاغة إيضاح لمعالم الإعجاز وأنوار الفصاحة تجلي
لغوامض مشكلات كتاب الله ومعضله تقريب للغوص في
مجمله ومفصله تراه كافة في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل
موارد دمثا ومع عن النقاب الأكباد إلى أسرار التنزيل به ظهر
لباب آثار تراكيبه وصفا ومنه عذب عباب بحار أساليبه صفا
لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يك سابقا في كل ما وصف
ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسرى التقليد فطفقوا ينقلونه
من غير توثيق وتسديد يخوضون في تحرير مقاصده حول القيل
ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام ولكاد لا يحج عن
الغليل إعنائهم حتى يسرح في رياض التحقيق أحداقهم ولا يرتفع

سقاط هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت الناس بجماعة حطروا
تحقيق الواجب وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الأعمال
وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف رماني الدهر
بالأرزاء حتى فوادي في غشاء من نبال فصرت إذا أصابتني سهام
تكسرت النصال على النصال وذلك من نوادر الأخبار سيما
المصائب والأحزان في المقابر والأظعان عند تلاطم أمواج
الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب عني وأول
أرض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان
وأباد من كان فيها من السكان فلم يدع من أوطانها إلا دمنة لم تكلم
من أم أوفى ولم يبق من رعنها إلا أقوام ينكدح عجمهم كأن لم يكن بين
الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الأوراق في
زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها
حجابا مستورا وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا وإلى الله المشتكى
من دهر إذا ساء أصر على إساءته وإن أحسن ندم عليه من ساعته
ثم إني لفرط الملال وضيق البال إلى أن تلفظني أرض إلى أرض و
يحجني من ربع إلى ربع حتى أتيت محروسة هراة حماها الله تعالى عن الآفات
ففتح الله عيني فيها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت
فيها المحاسن كلها وأحسنها الأمان والعز والأمن فها هنا قد
إن قد سطعت أنوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية
وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد
عود الإسلام إلى دواته وآض روض الفضل إلى ماءته ونظم شمل
الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الأنام
بظلال العدل والإحسان وارتعوا في رياض الأمن والأمان

كل ذلك ببيان دولة سلطان الإسلام ظل الله على الأنام مالك رقاب
الأمم خليفة الله في العالم حامي بلاد أهل الإيمان ماحي آثار الكفر و
الطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط
مهاد العدل والإنصاف هادم أساس الجور والاعتساف
والي لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد
في نصب رايات الأمن والأمان المتشمر لنصرة أولياء الله بالعدل
والإحسان الخالص طويته في إعلاء كلمة الله الصادق نيته في
إحياء سنة رسول الله خليفة ملك الآفاق سطوته واكتحل
كأن مرآه آية سلكا بنجوم حوله إذ رآه العالمون كالثريا المحجوج
ببيت الله معتركا يجيء بنعم رضي منه الزمان وكم سكان في لظى
سخطه هلكا إذا رضاعقه من نصله فيها إلى السماك لوا النجم
قد سمكا وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات
الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك أقبل بالأفلاك
متمسكا علوا فأضحى بدعوة الورى ملكا وربما فتحوا أعينا عند
ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا
والدين غياث الإسلام والمسلمين أبو الحسين محمد كرت لا زالت
أقطار الأرض مشرقة بأنوار معدلته وأغصان الجنان مورقة
بسحائب رأفته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الإسلام
وشيد بنيان الجرانه أثر ما أشرف على الانهدام وأمطر على
العالمين سحائب الإفضال والإنعام وخص من بينهم العالمين بمزيد
الإجلال والإكرام أقامت في الرقاب لأياديه هي الأطواق و...
الحمام فقلت الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن وتيممت بنيان الأحبة
والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا وبعين عنايته محفوظا فقد

ذلك

ذلك عصري وهززت عطفي حتى رجعت إلى ما جمعت وشمرت الذيل لتتميمه و
ترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه وأضفت
إليه ما سنح بي في أثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر
فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجأ لطوائف الأنام وملاذا لهم من حوادث الأيام وحصنا
حصينا للإسلام بالنبي وآله عليهم السلام والمرجو من خلاني في طلب
إخواني أن يشيعوني بصالح الدعاء وينظروا إلى ما عانيت في هذا
التأليف من الكد والعناء وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين
الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل
الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب على الطباع اللدد
والعناد وفشا الجدال والتعصب بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء
الجميل في العاجل فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي
إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب قال بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه أداء لحق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو
الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا
ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة بالأركان فمورد الحمد هو اللسان و
متعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد
والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الإحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق

الشكر فقط على الثناء باللسان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق والرازق
ونحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما
تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه
على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد
به وانه به حقيق وبهذا ظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد
عنده مخلوقة لهم فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من
المصادر السادة مسد الافعال واصلها النصب والعدول الى الرفع
للدلالة على الدوام والثبوت والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر
النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به
الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في
الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان
اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون
ثمة استغراق وما في قوله على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج
الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف اعني وعلم
لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل
من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما
معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم اكثر من الحمد على نفس النعمة
ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء
الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع وبيانه ان الانسان مدني بالطبع اي

يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون و
يتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات
والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو
المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان
بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج
اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية
وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن
الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة
وهو انما يكون بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات
واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها
على فضيلة نعمة البيان كما اشير اليه وقوله تعالى علمه البيان
من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين
وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع
على ما فسره في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند
نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل
الخطاب اشارة الى المعجز لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين
فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي
يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من
الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ وهو كلامه وعلى آله
المعاونين للشرع بتنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله

اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر
وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع
خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت
معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء
لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال
الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم بعضهم منه انه حرف شرط
كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم
توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى
تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل العلوم بل من جملة اجل
العلوم اجل مما سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا
ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة و
توابعها لا بغيرها من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون
من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى التصديق
بالنبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به لينقتفى اثره فيفاز بالسعادة الدنيوية
والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه وغايته من اشرف الغايات

وصلة له العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما
ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا وبعض وجوه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى
كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا
وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه يدرك بهذا العلم ولو
بالذوق المكتسب لا بغيره من العلوم وليس لكم حقيقيا حتى يرد
الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير
اليهما في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد لا الوجه الاعجاز
امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين
العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد الاصول اكشف للقناع عن وجه
الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بكيفية
لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه
بلاغة القرآن الا تحت علمه تعالى كما ذكر في المفتاح وتشبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة
بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه
ايهام وتشبيه الاعجاز بالصور لكنه استعارة بالكناية واثبات
الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا
على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى المفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض
كيف ما اتفق كما في نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير
اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد
وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه

لا يتعلق ببعض الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه اشعارا
بتشبيه الكلمات بالجواهر والدرر (وكان القسم الثالث من مفتاح
العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف) اي كتب فيه اي
في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف او تمييز
(نفعا) تمييز من اعظم (لكونه احسنها ترتيبا) اي القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا
مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان
شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها غير مرتبة فتأمل (ولكونه اتمها
تحريرا) وهو تهذيب الكلام (ولكونه اكثرها للاصول) والقواعد
وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم
عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء الشيء المرتب
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه
قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا
كثير في كلامهم والتقدير تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول
به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره
لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه
ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها (ولكن كان) اي القسم
الثالث (غير مصون) اي محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه
(و) عن (التطويل) وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق
بينهما في باب الاطناب (و) عن (التعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر

على الذهن تحصيل معناه (قابلا) خبر بعد خبر اي كان قابلا (للاختصار) لما
فيه من التطويل (مفتقرا) خبر اخر اي كان محتاجا (الى الايضاح) لما
فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت مختصرا) جواب لما
اي لما كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر (يتضمن ما فيه) اي في القسم الثالث
(من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها
منه كقولنا كل حكم انكره المنكر يجب ان يؤكد فكل كلام مع المنكر وكل
كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد (ويشتمل على ما يحتاج اليه)
لا ما يستغنى عنه لكونه حشوا (من الامثلة) وهي الجزئيات التي يذكر
لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد (والشواهد) وهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة (ولم آل) من الالو وهو التقصير
(جهدا) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة و
بالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا
الى مفعولين في المعنى لا امنعك جهدا وحذفت ههنا المفعول الاول لانه
غير مقصود اي لم امنع اجتهادا (في تحقيقه) اي المختصر يعني تحقيق
ما ذكر فيه من الابحاث (وتهذيبه) اي تنقيحه (ورتبته) اي المختصر (ترتيبا
اقرب تناولا) اي اخذا وهو في الاصل مصدر تناول الشيء اي اخذه (من ترتيبه)
اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث واضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
(ولم ابالغ في اختصار لفظه) اي المختصر (تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم
ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) اي تناوله
(وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) والحاصل ان الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر
لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر اخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما

ان يتوجه على ذلك التقييد ان يقع تخصيصًا مثلاً اذا قيل لهم
بانك القوم اجمعون كان نفيًا للاجتماع وهذا لا سبيل اليه
فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانه من حشوًا
وتطويلاً وتعقيدًا تصريحًا او تلويحًا تاتيًا على ما ذكرنا و
تعريضًا ثالثًا حيث وصفه بانه مستحق سهل المأخذ اي
لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على القواعد وزوائد لم اظفر
لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالاثبات
كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولعل الحق جعل ملخصات
كتب الائمة فوائد وتخريجات خاطره زوائد وسميته تلخيص
المفتاح وانا اسأل الله فيه لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن
اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي وكانه قصد التي جعل الواو للحال
فاتى بالجملة الاسمية وما بقي انه لقصد الاستمرار ففيه
نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى
لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما
نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله
ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا
كان لا انه يقول والله اسأل لتقديم المفعول وهو نعم الوكيل عطف اما على جملة
هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية
على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي هو نعم الوكيل والمخصوص هو الضمير
المقدم كما صرح صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد

باعتبار دخول الهمزة على الفعل

اي من الامور العارضة له من حيث انه مسند
اليه لحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة
اليه للائمة لا بواسطة الحكم والمسند مثلاً لكونه مسندا اليه بحكم مؤكد
او منزل للتاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما
حذفه فقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم مقدم
على الاتيان لما من وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفًا لوجود القرائن
والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلومًا
مقررًا في علم النحو اتجه دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة
ما ضمنية الى الاول فقال للاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة
عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة في نفس الامر بل بناء على الظاهر
والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثًا وقيل
معناه انه عبث نظرًا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق
به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو
ذلك وتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل يعني ان الاعتماد
عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر
الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى
الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضًا هو اللفظ المدلول
عليه بالقرائن والاعتماد في الدلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند
الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل
كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل
المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا

اوإخبارا ومقدما تنبيه هل يحتج بالقرائن المحتفة لا أو ايهام صونه
اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اخلالا او عكسه اي ايهام
صون لسانك عنه تحقيرا له وايهام فرق او تأتي الانكار وتحيز لدى
الحاجة نحو فاجر فاسق اي زيد لئيم كذلك ما اريد زيد لا غيره او تعينه
حقيقة او ادعاء اي التعين ونحو ذلك لضيق المقام من اطالة الكلام
بسبب ضجر وسامة او فوت فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او
ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال
فاصطادوه وكالمفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الا
ستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من
اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون
يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومن قولهم بعد ان يذكر رجل
الديار والمنازل ربع كذا او كذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون
المسند اليه المحذوف هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي
الى المحذوف ومثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بأمر قاتله واما
المقصد ان يقتل يؤمن من شره وقد يحذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الخفاء
مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي
الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من
الفظاعة الى حيث لا يقدر على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه
ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية قيل لا تسأل عنه
اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره للمتكلم
واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فيكون
اي الذكر للاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير

وعليه قوله تعالى اولئك هم المفلحون

وعليه قوله تعالى واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم
كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الا
ثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على
حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع
مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو قوله هي عصاي ولهذا اطال
الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعار اللزمان وقد يكون
بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقول لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد
بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل
او التعجب او الاشهاد في قضية والتسجيل على السامع حتى لا يكون
له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب
المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار
واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم
الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد
ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح
الذكر على الحذف والا فيجب ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا
لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة
التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام
النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان
عام النسبة ولم يرد التخصيص نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم
منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل المراد
فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا فيكون

ذكره واجبًا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح
ولا تم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات
الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع
ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج
اشارة وضعية وقدم ههنا المسند اليه لتعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه
التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك
لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه يحكم
لان المتكلم عالم بالحكم في الاول يوقع النسبة بين الطرفين فيحكم ههنا بانه عالم
بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة
في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا و
كلما ازداد عموما ازداد قربا كما في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه
كال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك
اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه
اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب توجيه الكلام الى حاضر
فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال
المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية حتى في
الانكشاف لاهل المحشر بحيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية

دون راء واذا كان

دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب من مخاطب
بل كل من يتأتى منه الرؤية فلم يتناول هذا الخطاب في بعض النسخ فلا يختص
بها اي برؤيتها حالهم مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك
الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب
ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرج
في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد
مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله
لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني ارادة
مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية
اي بجعل المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه
بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن
احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي
اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد
وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره
باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب
واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانها لا يمكن
احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء مختصا بمسند اليه
معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء
معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام
العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يحترز به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات
لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث

بواسطة العلم بالصلة لا يقال هذا موقوف على ان يكون معنى قوله استأثر الله
اي يعين لفظ لمعنى حضارا الا انه توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم
الذكر ونحوه ولو اريد بذلك يكون هذا بعينه ومتعينا له باسم مختص به وبعد
اللتيا والتي احترازا عن سائر المعارف فلا يكون تخصيص ما ذكره جهة
لان اللفظ الموضوع لمعنى انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين
ينبغي ان يصار اليه ما ذكره بعضهم من انه معناه ولا يخفى ان ما ذكره وهو احتراز
عن اصطلاح في ان ذكره كان سائر المعارف فانما الاتصل اولا وان
ذكرها لا مفهوم انها الكلية وافادتها الجزئيات لمكان في الكلام فانما
يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم
بالصلة والنسبة في الاضافة ونحو ذلك ولا يخفى على اهل ان الوجوه ما ذكرناه
اولا هو قولهم اصله فاسقطت الالف الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما
لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم
المعبود او الواجب الوجود لذاته لا علما لا فرد الموجود منه لما افاد التوحيد
لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة فان قيل فالمراد بالاله في هذه الكلمة
اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله
علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا
الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى
وتقدس او تعظيم او اهانة نحو كان في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن
معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي

بجهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير
او ابو الشر واخو الفضل واخو الحرب بمعنى ملابس لهذه الامور واللهب
الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من اللازم الى
الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية ثم لا يخفى
ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية
انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء
كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمروا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل
فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا
لهب انما استعمل هاهنا في الشخص المسمى بذلك لكن لينتقل منه الى
جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول
القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار
ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من
الكناية في شيء علينا مثل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام
استلذاذه اي العلم او التبرك به ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل
على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف
المسند اليه بايراده موصولا وكان الاحسن ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه
اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول
وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس
وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه ما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول
عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية
هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب اليه مشار اليه
بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له ولهذا كانت الموصولات

معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك
لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك
وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه
مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا لمخصص فبخلاف
الموصولة فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا
هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث على
ذلك المرجح له بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك
الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او كليهما علم بغير
الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام
وندرة وقوعه او استهجان التصريح باسمه او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام
نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة
مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل
المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال ان يغلبه
وياخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة
يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا
لانه اذا كان في بيتها وتحت سلطانها مما يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد
فاباؤه عنها وعدم الالتفات والانقياد لها يكون غاية النزاهة عن الفحشاء
وقيل هو لزيادة تقرير المسند لانه ذكر في بيتها زيادة تقرير للمراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل لتقرير المسند اليه لامكان
وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه لا يتعين صلة
في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة التقرير
الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه السقط اخبار الشيخ بحاضرتي
وهو عبد من خلق السماء فانه دال على عدم خوفهم النصارى حتى انه يقول في
عبد الله وللشهور انه لا يصلح مثالا لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها

مثالها ولا استهجان

مثالها ولا استهجان التصريح بالاسم لانه قال وان تعين الصريح اولى
بقصد زيادة التقرير نحو وراودته او ونه الامر ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالها لاخر ذكر
زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم
واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا
عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة
بن طبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم
اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم
الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما الايماء الى وجه بناء
الخبر وزعم الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء
الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى وجه بناء نقيضه عليه وجوابه ان الخبر
والمذكور ههنا صادق على ذلك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم
المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى
ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة والايماء الى وجه بناء
الخبر اي الى طريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته
اي الطريقة وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى بناء الخبر
عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك
وحاصله ان تاتي الفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم
البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال ولذلك
ما اذا ذكرت سماه الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما
جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول

الفرزدق ان الذي سمك السما بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السما ايماء الى ان
الخبر المبني عليه من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير
ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السما التي لا بناء ارفع
منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبي عن الخيبة والخسران او تعظيم لشان
شعيب عليه السلام وربما جعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو الذي لا يحسن
الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل
ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها
غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبي
عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المحبة والمودة ويقرره
حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء
وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة
اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السما البيت وان الذين ترونهم البيت
فيهما ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما واحسن ان يقال
في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح
الوصف بالايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما في قولنا ان الذين امنوا
لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم على هذا الاعتبار ربما جعل
ذريعة الى كذا معناه اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء
الخبر واشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السما وان التي ضربت وان الذين
ترونهم لعدم تحقق السببية فلم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير
الوصف بالعلة لكنه هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا انه ربما يراد
المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة
ايماء وسوق الكلام ينادي على فساده وهذا الراي من المصنف قد بعد بمراحل

اي على التعظيم

اي على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جا الذي اكرمك او اهانك
او الذي سبى اولاده ونهب ماله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه
الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف
المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما
المقام الصالح فهو ان يصلح لتمييز احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة
اليه حسا فان اصل اسما الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه
ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية
واما الغرض الموجب والمرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله اي قول ابن الرومي هذا ابو الصقر نصب على المدح او الحال
في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني
يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه
لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم هذا الامر
للتعجيز كقوله فانه توبيخ من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي
المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد
واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا يليق
ان يتعلق به غرض علم المعاني لانه انما يبحث عن الزوايد على اصل المراد قلت مثله
كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتنكير وطرق القصر وغير ذلك والتحقيق
ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه
اذا اريد بيان قرب المسند اليه يوتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذي هو الحكم
على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشي يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم
فذكره في هذا المقام توطية وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم
كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكر الهتكم

وقد يقصد به غير حصول وحضوره هو هذه الغاية بقي قوله او تعظيمه بالبعد
نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد
يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد
كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة الحضور والخطاب و
ساقط محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى بان يحكي عنه او لانه اخبار المبهم نحو جاءني رجل فقال ان ذلك الرجل
وضرب زيد بعضا اي ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب فيجوز على لفظ الحاضر
نحو فقال هذا الرجل وقال اي هذا الضرب اي هذا الذي غير قريب فهو ان كان
غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا افعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه
بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه
باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء
على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء
على عقبه على انه اي المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم
الاشارة من اجلها اي من اجل التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون فعقب
المشار اليه هو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام
الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة تنبيها على ان المشار
اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا
من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الاحضار سوى
الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لحو ذلك وباللام اي تعريفه اي المسند اليه
باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة معينة من الحقيقة معهودة بين المتكلم
والمخاطب واحدا او اثنين او جماعة تقول جاءت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة

محمد الكاتبي

عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله
قالت رب اني وضعتها انثى لكن ليس مسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية
في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور
دون الاناث وهو المسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقراين
نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد كقول المتكلم وهو في البيت اغلق
الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة
نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير
اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة
على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف
للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن
وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة ومطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على
كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس
الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك
ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وحقيقته انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين اسم النكرة كالفرق
بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسد
موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل الوضع وعلم
واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما
اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا

وكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل
السوق فان اللام فيه لنفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام
مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما
مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه
معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ونعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه
ان نحو الضمير في قوله وقد يأتي اي المعرف بلام الحقيقة وليس عوده الى مطلق المعرف
باللام كما يتوهم لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة
فيوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وفي التنزيل
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان يحمل صفة للحمار لا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة المستضعفين او الرجال او
النساء والولدان لانه الموصوف فان كان مع التعريف فليس بمعين كذا في الكشاف
وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف التعريف كما سنذكره في قريب فكان اسما
موصولا لا يصح هذا لان الموصول اي نعم يعامل به معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب
الكشاف في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فيصح ان يقع النكرة اعني غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة اعني
الجنس اذا اطلق على واحد نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلا احقيقة هو ام
مجاز قلت بل هو حقيقة انه لم يستعمل الا فيما وضع له لان المعنى باستعمال الكلمة في المعنى
ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصدها اليه منها وانت
اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم
من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له
وتحقيق هذا البحث في الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية

من حيث هي

من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على
الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا
واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع
والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وفي قوله تعالى ان الله يحب المحسنين
ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما
ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام
اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو
تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا
او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير
معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله لفظ كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف
الحقيقة فانه ان قصد بالاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الا
جناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى
والذكرى وان قصد به الاشارة باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف
العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود
الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية
والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم جنس النكرة
وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف كقولك جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفا

لاضافة للثبات فان قلت الصائر جمع صائر واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم
موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان ذلك الحمل على مذهبه قلت اللام
انما تكون في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدث ولانهم يقولون انه نزل فعلا في صورة
الاسم ولذا يعمل اذا كان بمعنى الماضي ايضا اما الذي بمعنى الحدث ومن نحو المؤمن
والكافر والصانع وشانك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا
وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك بغير وضع ولو سلم
فلم لا يكون نفسه بطلق للاستغراق سواء كان بحرف التعريف وغيره والموصول ايضا
يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا
وهذا ظن واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق
المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين
اثنين لا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان
فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان ولهذا
اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة
في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق
احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق
وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره
نحو علمت نفس ما قدمت واخرت وفي المقامات نحو يا اهل ذا المغنى وقيتم
ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل بل رجلان ولا لا رجل في الدار
بل رجلان ولهذا نبه صاحب الكشاف حيث قال ان قرئ لا ريب فيه
بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع يجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون الاستغراق
المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام لاستغراق
يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستغراق

وصح به امر التفسير

نصرح بان التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات
والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم وانه يحب
المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا
صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل
فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع
حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي
خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج
الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع الاثنين لا اقل من مع الاحاد والاثنين مع
اثنين واحد منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم
على ما ذكرتم فان ادعوا ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للجميع
دون كل فرد حتى يصح ما جاءني من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه
فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب
شمول الوهن العظام فردا فردا لحصول وهن المجموع بوهن البعض
دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد
وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه
في افراد العظم ما ذكره في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية
وقصده ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد
قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه
بعض عظامه ولكن كلها حتى لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي
اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك
في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله في هذا المعنى

عن هذا سائر المقام وهذا الكلام صريح في ان جمع العالم يفيد شمول الوصف لكل
من العالم بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح انه يصح جمع العالم
باعتبار جمع بعض العالم دون كل فرد والتنافي بين الكلامين واضح
وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع
لكان قصد الى بعض عالم ما لم يصير التوهم لكن الاوجه ايهما اصاب
الكل من حيث الكل والبعض في جماعتها كالواحد والاثنين ومنشا هذا
التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة جمع المحلى باللام تعلق الحكم
بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون
به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا
من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي لا تخاصم
عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني
لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد بجنس شمول الاحاطة و
لا يخفى عليك فساد ما قيل من ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكن المقصود
ههنا الى … وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الاحاد والجمع يفيد الاجناس وذلك لانه لو لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكلها
سمي بمفرد من جنس يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا اتفاقا
والجنس لان … قوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالم
ماهيات مختلفة … والجمع … العالم وذلك لان التفرقة لا يوجد بها
عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا
كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع
فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر من صاحب المفتاح نعم فرق بين الجمع المعرف
في المعرف بلام الجنس من حيث ان المفرد صالح لان يراد به جميع الافراد ولان يراد به بعضها
الى الواحد منه كما في قوله تعالى … فان الكل الذي في الجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد

به بعض الا الى الواحد منه

به بعض لا الى الواحد منه لانه … تناول الجمعية في الجنس وفي المفرد بتناوله والجنسية
والجمعية في حال الجنس لا في حال … كذا في الكشاف … فلان يركب الخيل وانما
يركب فرسا منها … وفلان … وانما قتل واحدا منهم فان قلت
من قدره عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبين صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه
شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا
الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني
كل جماعة جماعة او رده توجيها لكلام ابن عباس رضي لم يقصد انه مذهبه بدليل
انه صرح بخلافه في غير صورة واستعمال ابيض مما يشهد بذلك وانما اطنبت
الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار وكم زلت
فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده
والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي
بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي
ولام التعريف انما يدخل عليه … على الاسم المفرد مجردا عن الدلالة على
معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت
الجمع … المحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه
بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض
واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب … قطع كل منها
سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها … بوصف المؤلف … وصف
مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي بتعريف المسند اليه بالاضافة …
الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره اي احضار المسند اليه في ذهن
السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من

من الذي أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه
في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد أي مبعد ذاهب
في الأرض وقدامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه التأسف والتحسر على بعد
الحبيب أو لتضمنها تعظيمًا لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك
في الأول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد
السلطان عندي تعظيمًا لشأن المتكلم بإضافة السلطان عنده وهو
إن كان مضافًا إليه لكنه غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه
وهو المراد بقوله أو غيرهما أو لتضمنها تحقيرًا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر أو
للمضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو
نحو ذلك وقد يكون الإضافة لإغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل
الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع
كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح
بذمهم وإهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع أو المخاطب
نحو حضر أهل السوق أو لتضمن الإضافة تحريضًا على إكرام أو إذلال
أو نحوهما نحو صديقك وعدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده فإنه لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف
الولد إليها استعطافًا لها عليه وكذا الوالد ولتضمنها استهزاء وتهكمًا
نحو إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون أو اعتبار لطيفة مجازي أو غير ذلك كإضافة
بأدنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء أو لأنه لا طريق
إلى إحضاره سوى الإضافة نحو غلام زيد بالباب ولإفادة الإضافة جنسية
وتعميمًا كقولهم بذلك على ... الأرض النجس من ... على جنس
نحو ذلك لأن الاسم المفرد حامل المعنى الجنسية والفردية فإذا أضيف
إضافة عهد من خواص الجنس دون الفرد علم أن القصد به إلى الجنس كالوصف

في نحو قوله تم

في نحو قوله تم ولا أمان بطريقها حاصر على ما يجيء إن شاء الله تعالى وأما تنكيره
فللإفراد أي تنكير المسند إليه للقصد إلى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية أي القصد
إلى نوع منه نحو وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع من الأغطية غير ما
يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى وفي المفتاح أنه
للتعظيم أي غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين
الإدراك لأن المقام بيان بعدهم عن الإدراك والتعظيم والتحقير
أو في نباذته أي التعظيم أو التحقير يعني أنه بلغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه
مبلغًا لا يمكن أن يعرف كقوله أي قول ابن أبي السمط له حاجب أي مانع
عظيم في كل أمر يشينه أي يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب حقير
فيحتمل التعظيم والتكثير كقولهم إن له لإبلا وإن له لغنما أو التقليل
نحو ورضوان من الله أكبر والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب
ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكميات تحقيقًا أو
تقديرًا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير
والتقليل وإلى الفرق أشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وإن
يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك أي ذوو عدد كثير هذا ناظر
إلى الكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر إلى التعظيم ومجيء للتحقير
والتقليل معًا نحو أعطاني شيئًا أي حقيرًا قليلًا فالتعظيم والتكثير
قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند إليه
لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة أو تجاهلًا أو لأنه
يمنع عن التعريف مانع كقوله إذا سئمت مهنده يمين لطول
الحمل بدله شمالًا لم يقل يمينه احترازًا عن التصريح بنسبة السآمة إلى يمين الممدوح
وجعلها صاحب المفتاح التنكير فيه للتحقير ولم يستبهم ... من باب التحقير
واعترض المص بأن التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لأنها اسم ...

نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انزل او دلالة
بنا المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير
لانهما يقبلان الشدة والضعف ان اراد ان التحقير المستفاد من لا يتوهم وهم
منهما بحسب لا مدخل للتنكير فيه للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب
وبينه في نفحة العذاب بالاضافة وما يحتمل التعظيم والتقليل فهو له تعالى اني
اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب
ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره
بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم
الحليم اشد لقوله صلعم اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكيره اي المسند اليه
للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي خلق كل فرد من افراد
الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياه وهي نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب
وصرح به ونظر المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير
المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق
كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد وطلب التعلق حتى يصح
التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها
الله من ماء او انه مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف ظاهر بل قصد
صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير
المسند اليه هذا كما في كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله
ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وكذا
يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ويجوز ان يحمل
ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل الاشكال الذي يورد على
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق

حتى يخلو المستثنى

حتى يدخل المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وجه لا حاجة اليه ما ذكره بعض النحاة من انه
محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله في قوله وما اغتره
الشيب الا اغترارا اي وما اغتر الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم
من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب انه يكون قد
فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته
فبهذا الاعتبار يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من
التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب من تنكير المسند اليه
للتكاثر وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا منكورة مجهولة بعيدة
عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما
بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد نزر من خيولك وفرسانك
وشيء يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم انه كما ان التنكير في معنى
البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم
فوق درجات اراد محمدا صلعم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره
ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها كانه اراد نفسه
وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو
هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه فلما ذكره
التوابع وصدر الفصل عن التنكير بما عليه ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب
التعريف وقدمهما السكاكي على التنكير نظرا الى ان مبنى الفصل وكثير من
اعتبارات التوابع انما يكون في تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع
ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا والاوفق بقوله واما بيانه واما الابدال
منه بمعنى اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له
اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ

اي فضا. فتعلو ونحوه في الكشف قوله اي هذا القول في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه وصفا المسند اليه فقوله ابن حجر في مرثية فضالة بن
كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد
وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي الذكي المتوقد
وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وجزاءه
في قوله بعد ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس مسندا اليه فقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه
كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله
في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا
مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع
عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع
الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما
قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة
بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر
او الرجل التاجر عندنا فانه يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت
الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل
او الفقير حيث يتعين الموصوف قبل ذكره اي ذكر الوصف والمراد
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل
ذكر الوصف وانما اشترط هذا لانه لا يتعين الوصف مخصصا او تاكيدا
اي اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما
عظيما لان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان
المقصود وتفسيره كاشفا ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه

جسمه صغارا

وصف في ابدو طائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون
الفرد وبهذا الاعتبار اي بهذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم
ان الوصف قد يكون جملة وشرطه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل
من الاعراب يجب في وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يكون من الجمل نكرة
لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير لان الاصل في الحكم ان يكون
مجهولا عند السامع والتنكير يناسبه فينبغي ان يكون هذا المفرد الواقع
الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب ايضا ان يكون
خبرية كالصلة لان الصفة جملة يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف
ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها
جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من جعل بلا تقدير القول قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم
وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب والذي يجيء تاكيدا للاخبار وافادة لوقته
قائم والانشاء انما هو نفس جملة القسم وبتلخيصه قولنا والله واقسم بالله في
ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلام بعضهم ما يشعر
بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار
التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة
للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم
واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا
معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها
نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه
اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب ايضا

والخطاب في سورة القصص للمؤمنين وهم قد علموا ذلك ببلاغ من النبي صلى الله عليه وسلم
لما سمعوا لانهم علموا ذلك في جانب سورة البقرة وانما نوكد فالمقرر ياتي بقرب
المسند البارى بحقيق عن نبيه وهلوا اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا حيث
لا يظن بجهته محو عنه ولما اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن جانب الفاعل
او عن حمله على معناه ونحو هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن
فرياك الحمد بالتقرير والقصد له دون التوهم عليها اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكره دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه
فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وفي كلام العلامة تصريح بان المراد
مجرد تقرير الحكم ولم يبين ذلك في موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعك عليه
وهو خلاف ما صرح به في قوله انك لا تكذب انت حيث يتوكد المسند اليه انما
يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التوكيد الصناعي
بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير مع تقويته
قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا يرى ليس في تصحيح
ما بعد ليس هو مذهبنا او عرفت انه تقرير الحكم انما هو بمجرد تقرير المحكوم عليه
على ان السكاكي لم يرد بتحقيق تقوية الحكم في فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل بل واضح بحث تاخير المسند اليه لو سلم انه اراد ذلك بقوله
كما يطلعك اشارة اليه وما ذكره في قوله لا تكذب انت مثال لمجرد تقرير المحكوم عليه
دون الحكم كما يجعل في الاطلاع كما في الايضاح اشارة الى هذا ولو سلم كان
ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لان الذي يعتبر في المسند اليه
ومحل الخ اثره تاكيد قدم التخصيص والاصطلاح في ان السكاكي كما يطلعك عليه
اي ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا
سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد لتقرير التخصيص الحاصل
من التقديم وارادة هذا المقام مثل ايراد كله جاءني رجل كل انسان
حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس شيء من التاكيد

الاصطلاحي فهذا ليس بمطلوب

الاصطلاحي وهذا ليس بمطلوب بالكلام وهنا هذا كثير في كتاب ولا حاجة الى نقل
كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات
وهذا يظهر ان ما يتوهم من ان معنى كلامهم ان توكيد المسند اليه يكون
لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي
او لا غيري غلط فاحش نعم ربما يحاكم غيره بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع
توهم التجوز اي المتكلم بالمجاز اي قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه
مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي
وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون
لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لا تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما
يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين
بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة
الملائكة واستبعاد سجود جميعهم وبعدهم واشتغال كل منهم بشأن
وبهذا الا عن التعبير والتصريح بكل ليس بالاشارة الى اجمعين على كونه
سجودهم في زمان واحد على ما توهم وهنا بحث وهو ان ذكرهم
الشمول انما زيادة توضيح والا فهو من قبيل رفع توهم التجوز لان كلا
مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم
الشمول على سبيل التجوز والا كان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ
ولم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا
على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما
فيحكونه لدفع توهم عدم الشمول نظرا الى ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق

على الواحد اصلاً فلا يتوهم منه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
الهاً باعتبار واحد منهما ولاسناد اليهما انما وقع سهواً منا اذ لو توهم السامع ان الهين
رسولا فقط او نفس احدهما او رسول الاخر فالاثنين كذلك فلا يتوهم ان الهان
كلاهما بل نفسهما اراعيهما وكذا اذا توهم ان الهاً متعدداً لا منحصر في اثنين
وغير ذلك وانما يدفع بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما
ان يعقب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك
خالد لانه لا يلزم كون البيان اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة
عطف البيان لا ينحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح
كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى لا يعبد العاد قوم هود انه عطف بيان
لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلاً بدونه ان يتم وجهة الدعوة
وسماه يجعله نهم المحققا لا يشبهه غيره بوجه من الوجوه وما يدل على ان عطف
البيان لا يلزم ان يكون اسماً مختصاً بمتبوعه ما ذكره في قوله تعالى
العاديات الصافنات انه عطف بيان وكذا كل صفة اجريت عليها الموصوف
نحو جاءني الفاضل الكامل زيد والاصل ان الموصوف يعطف بيان لما فيه
من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علماً في هذه الصفة فان قلت
يتلو عن المصنف قوله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الوصف في باب العطف
وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحاً بانه
من هذا القبيل فما التوفيق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف
بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفاً
صناعياً ويكون مراده في هذا البحث ما يرد كل ما يجعل فارقاً وكلا اثنين ان
يجعل التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي
جيء للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثلما صرح الله على ما وقع في كلام النحاة
ونقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد

اعني الاثنينية وكذا لفظ الاله

اعني الاثنينية كذا لفظ اله حاصل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الوحدة
من الاله لا اثبات جنسه ووصف الهين باثنين واله بواحد معناه حاصل لهذا
الغرض وتفسيراً وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم
الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا
اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع
بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد
صناعي لانه انما يكون بتكرير المتبوع او بالفاظ مخصوصة وما وقع في شرح
المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين في نحو نعمة واحدة من التاكيد
الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورده في المفصل في قوله نعمة واحدة
مثالاً للوصف المؤكد نحو امس الدابر وذكر ان كلا من اثنين وواحد وصف
صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان
القصد منهما الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاثنان كان ان الوصف
فيهما للبيان ويفترقان من حيث ان في الهين اثنين وفي اله واحد البيان ان القصد الى
العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه البيان
ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما
لا مزيد عليه للمصنف وبه تبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمصنف على ما فهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح
على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في
متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب
ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما لكونهما
وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني
العدد او الوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة توضح

توضيح متبوع فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لا يذكر الا البدل على
متبوع منعوت فذلك بمثل التعريف على شيء من الصفة لانها انما تكون للتخصيص
او تاكيد او مدح او ذم ونحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض
من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص او التاكيد فغير ظاهر بل يجوز ان يكون ذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
نفسه كان الذاكر ذكر ليدل على معنى الذي هو الغرض منه التاكيد بلا
كذلك عند المحقق لانه قال السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف موضح
والمجمع بهذا من الوصفية ثم قال انه ليس ببدل لفظا لانه لا يقوم مقام المبدل
ما يظهر نظرا لانا لا نسلم ان البدل يجب قيامه مقام المبدل منه لما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا
او الجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا يصح ان يقال وجعلوا لله الجن بلا ابعاد في الاول
انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ المعنى انما هو عن اتخاذ الانثيين من الالهة على ما تقرر
واما الابدال منه اي من المسند اليه فهذا اشعار بان المسند اليه قد يبدل منه
وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا
فالمسند اليه في التحقيق هو البدل ولفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير
نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوما هما متغايرين جاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي
يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
نحو الحين الثلثين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لانه يطلق
عليه الثلثين هو بعينه وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي
لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا او متقاضيا له بوجه ما
بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء
هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام

فان قلت ما الهنا الزيادة

فان قلت ما الهنا الزيادة التقرير التوكيد للمعرف قلت اخذ هذا منه هنا
من لفظ المفتاح على عادة افشا بين الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول
او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والتكثير فيه الى ان البدل هو
المقصود بالنسبة التقرير وزيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود
منه نفس التقرير وبيان التقرير في البدل الكل كما فيه من التكرير قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه
من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين واما في بدل البعض والاشتمال فباعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا
فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه ما
يكون مجملا مطلوبا بيانه مراد من التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وعلى هذا قيس
زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل
اشتمال على ما شهر به كلام بعض النحاة ثم في بدل البعض والاشتمال لا يخفى ما في
التمثيل من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون
في بدل الكل ايضاح وتفسير كما فيه فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل فانه
دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو
جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه
بل من عطف الجملة ولتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا
ومن الاخر بعده مترتبا او متراخيا كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو
جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وربما اشترك نحو جاءني زيد فعمرو ثم عمرو
وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند الا انه يختلف
من جهة ان الفاء تدل على التعقيب بلا مهلة والثاني تدل على التراخي وحتى تدل على ان الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع

بلا مهلة و ثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم لكن فيه دلالة على ان ما قبلها ما
يفضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او العكس لا يعتبر الترتيب الخارجي
لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات
كل اب حتى آدم وفي امثالها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اضعفهم او اقواهم يعني تفصيل المسند في حتى انه
في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا ثم بالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او
اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يدل على تفصيل
المسند اليه ايضا فالاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك
التقييد وكذلك الاثبات حكم الامر في كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات المعنى
او نفيه عند ذلك هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام هذا اصل لا سبيل الى الشك فيه
انتهى كلامه فهي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد
بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب فالتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو
كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد
او بعده بمهلة متراخية فان قلت فهل يجيء العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
لتفصيل المسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت
هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه بل من عطف المسند لان المعنى الذي ياكل فيشرب فينام
ولو سلم فلا دلالة فيما ذكرنا على انه يلزم ان يكون الفاء لتفصيل المسند او من الرجوع
عن الخطا في الحكم الى الصواب او لتخصيصه بحسب القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن
اعتقد انه جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو
لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح فلم يذكره المصنف
ههنا لكونه شاملا لما ذكر الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن

لايجابه التابع بعد نفيه

لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن مثل ما جاءني زيد
لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرو ايضا لم يجئ كما لم يجئ زيد بناء على ملابسة بينهما
وملاءمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم ناش من الكلام المتقدم مضاهيا
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد انتفاء المجيء
منهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح
واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل احد
او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد
بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان
لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجيء لزيد قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو
فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما في النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع
مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء
لعمرو مع احتمال المجيء لزيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا
حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا ينبغي ان يحمل
في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نقل الحكم عن التابع الى المتبوع
كالسكوت عنه والحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو
فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه محقق ثبوت
الحكم في المثبت ثم وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه
اشكال فان قلت صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب
المبرد لا يقع في كلام فصيح وكان الاولى ان يذكر بدل الغلط معارض بما ذكره
بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل نصوصه مطرد في كلامهم اي فصيحا
موضوعه لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع
المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى

هذه الواو في مثال الا بين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع
ايضا لكن من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وجماعة السكاكي من حروف
العطف اي الفاء وثم وحتى وظاهر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها وفي بعضها
تفسير للعطف المجرد من غير اعادة العامل وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد
او فصل بمعنى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي
تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به
اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال
لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
وجعله بحيث لا يعمه غيره كما قال في المفتاح ان تخصيص المسند بالمسند اليه حاصل
قصر المسند على المسند اليه حصره ويكونه راجعا الى المسند نقل ان المحقق ان
فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا
ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند بالمسند اليه يعني لقصر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وهذا
يقال له تأكيد لا غير فان قلت المتبادر الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص به لا يعمه غيره قلت نعم ولكن
غالب استعمال الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريق قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر
فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت
له المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه لا ما يقع في الفهم اولا نعبد
معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر
المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب
الكشاف في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة

على ان المتقين هم الذين

على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا
غلط منشأه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا
فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت وفيها مثل قولك هو البطل
المحامي لا تريد انه البطل المحامي المعهود ولا قصد هنالك البطل عليه مبالغة ونحو ذلك
بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي هل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال له ذلك فان كنت
تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك فيبين ذلك انه لا حقيقة لم روى
ذلك وطريقه طريق قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته وزيد
بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف
وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على
ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم المحقق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه
نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
ان الله هو يقبل التوبة ان هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان
التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه
نحو ان الله هو الرزاق لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال وانما الطيب
اذا كان الشباب والسكر والشيب هما فالحياة هي حمام اي لا حياة الا الحمام واما
تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه
وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم او مؤخر للمزال لا للقار في مكانه
قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل

ونحو ذلك مما يقول له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على

التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بأن تنقل الاسم بتقديمه

تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد فمن

تقديم المسند إليه من الضرب الثاني وعبارة صاحب الكشاف ثم هو الضرب الاول

وكلام بعضهم مشعر بأنه لا فرق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره أي ذكر

المسند إليه أهم ذكر الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز أنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم

شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء

ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ومن غير

أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم هذا كلامه فلأجل هذا أشار

المصنف الى تفصيله فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه

ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه

ولا مقتضي للعدول عنه يعني أن كون التقديم هو الأصل إنما يكون سببا للتقديم

في الذكر إذا لم يوجد ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل كما في الجملة الفعلية فإن

كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند إليه لأن مرتبة العامل

قبل مرتبة المعمول وكذا إذا كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء

تفصيله وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه ومن هذا

كان حق الكلام تقديم المسند إليه أعلم أن حصول الشيء بعد الشوق ألذ وأوقع

في النفس كقوله أي قول أبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني

والنشور والذي ليس بعيدا في أن أبدان الأموات كيف تحيا من الرفات كذا

في شرح السقط وقيل بأنه الأمر واختلف الناس فيه فذاهب الى المعاد

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين أن ليس المراد بالحيوان

المستحدث من جماد آدم عليه السلام وناقة صالح وثعبان موسى إذ لا تعلق له

في تعظيم الشيخ لأنه لا يناسب المقام وإما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير

سعد في دارك والسفاح في دار صديقك وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر أوانه

يستلذ به ولنحو ذلك مثل إظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعكسه قوله

تعالى ولعله ستر يتحدث او التحقير نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على أنه المطلوب مما

هو المضاف إلى المسند إليه المشتمل على الاسم أو لا يحضر إلا إياه ويقصد غيره كقولك

الكاتب تنزيه عن طريقه لأنه دال على أنه مشتبه بالفعل عنه ما له على سبيل الاستمرار

عادة فقلت ذهب الزاهد فإنه يدل على تحير صدوره عنه في حال الحول لا اتصاله

وهذا معنى قول صاحب المفتاح أو لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس

الخبر إلا بالخبر لا أولا بالمبتدأ وبالخبر أو لأن الإخبار والمطلوب هو الثاني صح

ثم المبتدأ اعترض عليه بأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب في الجملة الخبرية إنما يكون

تصديقا لا تصورا وأن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا أي إثبات وقوع الخبر مطلقا

فلا يصلح سببا في أحوال متعلقات الفعل لأنه لا يعترض عند إثبات وقوع الفعل

لذلك المسند إليه أصلا بل يقال وقع الضرب مثلا نعم لو قيل بدل المفتاح

لا لأن التقديم مبالغة في الدلالة على الإخبار بل إنما يتعلق به الغرض الصارف لما

سنذكره في بحث الشرط إن شاء الله تعالى لكان وجها أفاده بأنه تخصيص

كقوله من تخبر بني قطن تجدهم سيوفا في عوانقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان

وإن ضيف ألم بهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح أي بجعل الاستفهام هو قوله

هم خفوف بتقديم المسند إليه نقل المصنف هذا تفسير المعنى بإعادة لفظ ليس بتقدير

واعترض المصنف بكونه التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما

في نحو أنا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لأن خفوف جمع خاف بمعنى خفيف

وأجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح أئمة التفسير بالحصر في قوله وما أنت علينا بعزيز

وما أنت عليهم بوكيل وما أنا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل

وفيه بحث إذ الظاهر أن الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام وأجيب أيضا

بأنه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي أشار إليه بقوله ربما

أنه المقتضي لذكر المسند فيما ذكر من أن يكون المسند إليه السابق إلى تخصيصه

معنى وهذا سديد لكونه بأن ذكر ان التقديم يفيد الزيادة التخصيص في خصائص
عبد القاهر قطعا ورد فيه لا بد لاعجاز كلامنا فاصلا ما اشار اليه الامام بقوله وقد يقدم
اي المسند اليه ليفيد اي التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه
والتقييد بالفعلي لما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر
فيما اذا كان الخبر من المشتقات ايضا نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي المسند اليه حرف النفي اي ان
كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليه اي قرب منه نحو ما انا
قلت هذا لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته
لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه
مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه
في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم وهذا اي بيان التخصيص ونفي
الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير يصح ما انا قلته لا ينبغي ان [illegible]
قلت ثبوت قائل لهذا القول لغير المتكلم منطوق لانه المستفاد من التخصيص
مع انا قضاء بل يجب حصر هذا المعنى في المسند اليه بقال ما قلت انا
من الله الكلام ان التقديم لغرض غير التخصيص كما اذا كان المخاطب
بل ظني فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله
غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى
نفي الفعل وتقديم المسند اليه لا في كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن ان يكون كما
في هذا المثال فلا يقال ما انا بنيت هذه الدار والغير فانه لا يصح ولا ما
ما ابت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد فنفي عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم لما تقدم قال المحشي
لان الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد
التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لان
ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على جميع من [illegible]

والفرق واضح فإن الأول

والفرق واضح فان الاول بمعنى السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني بمعنى السلب الكلي لوقوع النكرة
في سياق النفي وهذا احمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب
ما انا رايت كل احد وقد اعتذر بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره
ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع
كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه
لا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا واضح دخول بين عليه
وعوده ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
وفي قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا مبني على انه نكرة وقعت
في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال
هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل
هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر به عن
مفرد او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات
واذا كان احد هاهنا في معنى الجمع يكون المعنى ما رايت جميع الناس ويلزم الجواب
المذكور وكلاهما فاسد اما اولا فلان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت
رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع الفعل المنفي
نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وما بعضهم وقوله واما ثانيا
فلانه لا يكون احد هاهنا بدل الهمزة من الواو ومثل قوله تعالى قل هو الله
احد فلا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جماعة من الناس والمنفي
هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا
ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي
وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق

على الغير انه لم ير احداً وبعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون مقدراً اي بكل احد
بل يجب ان يكون ما اي اطلاق السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لان نقيض السلب
الكلي يستلزم تحقق مضمونه اكثر من الرؤية الواقعة على كل احد منفصلاً ويتم ما ذكره
المصنف لان مفهوم الغير هو المفهوم الصريح لا ما لازم امتناع ما ضربت الا زيداً
لان نفي الضرب عن غيره يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور
ومخصوصاً ان اختصاص الملزوم بالنفي لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه
اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت
احداً لما كان عاماً لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون منفياً عن المخاطب
عاماً وهنا انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل
فقط كما هو حكم التخصيص فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على
الوجه المذكور متفقاً بين المتكلم والمخاطب ان عاماً فعام وان خاصاً فخاص ولو
اختلفا عموماً وخصوصاً لم يكن الخطاء في الفاعل فقط بل في المفعول ايضاً
واعترض عليه بعض المحققين بان الخطاء بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي
اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقداً ان انساناً
لم ير احداً من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت مشارك الغير فيقصد ههنا وحصره في نفسك هذا السلب اعني عدم
رؤية احد من الناس فلو اعتقد الفعل ايجاباً او سلباً لم يكن الخطاء في الفاعل
فقط هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وفيه مقال بين و
منشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه
على الفعل وحرف النفي جميعاً وتقديمه على الفعل دون حرف النفي فمتى قصد
التخصيص جعلوا التخصيص في ما انا فعلت كذا مثله في انا ما فعلت
كذا اول قارع ... كررت في الاسلام فنقول محصل كلامه انه اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعاً فحكمه حكم المثبت باتي تارة للتقوي
وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو

التخصيص قطعاً

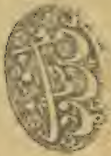
التخصيص قطعاً لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب
فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك وانت مشارك
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت
او انت مشارك الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك
فهو على ما اشار اليه العلامة الشارح انما يقال لمن اعتقد وجود
سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه انت
وحدك او انت مشارك الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعاً على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاماً فعام وان خاصاً
فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون
القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول
ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاماً وكان خلفاً من القول ان يقال
ما انا قلت شعراً قط وما انا اكلت اليوم شيئاً وما انا
رأيت احداً من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال
كل الشعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس
فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك
انساناً لم يقل شعراً قط او لم يأكل اليوم شيئاً او لم ير احداً
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه
غيرك او انت مشارك الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعراً
قط انا ما اكلت اليوم شيئاً انا ما رأيت احداً من الناس
ويكون هذا مرجحاً كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعراً انا الذي لم يأكل شيئاً
انا الذي لم ير احداً من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق
الوصف على الغير ويجب فيه ان يكون اصدق الشعر اكل شيئاً ورأى احداً

فقط ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا قلت شيئا وما انا رأيت احدا الا ترى انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكره في النفي من العموم والخصوص ولم يقل اصابتم ليشتمل الرد على ما اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو مع المذكور كما اذا قدم المسند اليه المسند على الفعل وحرف النفي جميعا فالواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطيا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او هو مع غيره فلينتأمل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علّلوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته فيتناقضان وذلك لما ذكرنا لا لما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا عليه بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة اعني يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على زيد مخطيا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد برد الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لو لم يكن انت الفاعل لا نفي الفعل بعينه ذلك الضرب الواقع على زيد لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على زيد فانحصر

ويقتضي ان يكون

الجواب

ويقتضي ان يكون فاعله قد لا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقدم يقتضي او يتضمنه الفعل المعتبر في الاستثناء اثبات ضربه لنفسه على جميع الكل ما فعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه لا الى صاحب معين حتى يكون نفي الفعل محولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فينافي التوفيق لانه يجوز ان يكون ههنا اضرابان احدهما وقع على زيد والاخر على زيد وتعلقت المناظرة في فاعله ولا قضاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا اصلا لانه ان قيل المتقضي الا هو نفي الضرب الذي وقع المناظرة في فاعله فيكون هو انا الزيد ومضيافه وهذا محتمل ان قولي نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا ممنوع لان الغرض علينا ان النفي لم يتوجه الى الفعل الا بالا لكن فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت ما انا ضربت الا زيدا فكانه اعتقد انا انا من ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الا انا ونفيت ان تكون انت ذلك الا انت واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لما ذكره في التعليل لا يظهر اثرها في قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا نزاع فيه عند المتكلم لان يكون احد قرأ القران سوى سورة الفاتحة وعدم نفي هذا الاقتضاء يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا تم ولا عطف على او ولي حرف النفي ان ولي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا سوى ولا غير ونحوه مما يشبه ذلك ويدل على التأكيد حجة من مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان النفي او التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والا ان صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون الغير وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي



الجزء بل مقصوداً الا ان تقرر في ذهن السامع ويحقق انه فعل اعطاء الجزيل الا الى من فيه لا يفعل ذلك
وسبب تقوية تكرر الاسناد كما يذكره باب كون المسند جملة وكذا ان كان الفعل منفيا
نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب يعني لا تكذب انت مع انه تاكيدا
فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي تصد الا تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي
ولم يمثل المصنف له لتفرع على التقوية بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص
نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب فعدم التاكيد لا يكذب انت مع انه تاكيدا
ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا يكذب لنفي الكذب
الضمير المستتر وانت مؤكد له عن معنى ان المحكوم عليه هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان
عدم الكذب في هذه الحال التي تكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز
والسهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك
لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او وجدت
انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع منه خطأ في الفاعل
ازالة الخطأ ولما قلنا ان المثال الاخير انسب لانه يفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك
تجوز او سهوا او نسيانا في الفاعل وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما ورد هذا الكلام
للتخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد هذا المثال
على سبيل التجوز او السهو او النسيان الا انه لا يذكر النظر فيه التعجب والتعريض لكن اذا قلت
اي غير منكر المخاطب وجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتقييد وجود
السعي منك صحيح من غير ان يكون تجوز او سهوا او نسيانا الا ان قولك انا سعيت وانا سعيت
لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فانه يكون مجازا
لانه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او
نسيانا ان عرفت ذلك وانما لم يذكر ذلك اذ قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل في رد خطأ
المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى غيره
مخطئا كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني
من المخاطب فتأمل كلا منها في دعوى التقوية فتنبه من الحيرة هذا الذي ذكره من التفصيل اذا بني الفعل على
وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل

المؤدي معنى الفعل كأنه قيل انه فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على الاول
لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اول
الشروع في المقصود فقوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون
لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد وهو الفنون او لا
الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في
تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن
التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين
وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه
على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة
والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما تبين هناك
ولما انجر الكلام في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة
صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها
ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال
اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة واختصاصها على
البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يناسب الالحاق
ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة
ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة
المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة
من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه
سواء توقف عليها او لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امر انه احتاجوا في التفصي عنها الى تكلف
بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد
ذكرها صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان وانما وقع في بعض الكتب

من ان المقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة ... والغرض منه وموضوعه
الى غير ذلك ... واعلم ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر
على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق
لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح
يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح
في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر
فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها
الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ومتكلم بليغ
كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصف بها
الاخيران فقط فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت
الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة
من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم
وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي
تكون جارية على القوانين سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة
والتعقيد المعنوي واللفظي جزموا بان اللفظ الفصيح ما يكون
سالما عن مخالفة القوانين ومن التنافر والغرابة والتعقيد وقد
تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا
للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى
النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام صارت
فصاحة المفرد والكلام كانها حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة
يقال عندهم لمعان يحصل لها كون الكلام على وفق ما اقتضته الحال وكا

كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى
تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منها على وجه
يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد
ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظ وكذا البلاغة
ولا يجمع بتعريف مطلق العين على الشمس والذهب وغير
ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما
لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم فح
لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما
به بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى الجواب
عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة
البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف
البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد
فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو
وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي
فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات اي
مرتفعات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة و
الضمير عايد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان
روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح

استشزر رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى

تضل العقاص فى مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع

العقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول من

المرسل خلاف المفتول يعنى ان ذوائبه مشدودة على الراس

بخيوط وان شعره ينقسم الى العقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى

الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل

فى مستشزر هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين

التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة

ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الزاى المهملة

من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو

اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب

بعد المخارج ولا من الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها

ولا من الانتقال من احدها الى الآخر كالمشى فى القيد لما نجد من عدم التنافر

من القريب المخرج كالجيش والشجر وفى التنزيل ألم اعهد ومن البعيد

ما هو بخلافه كملع علم وعلم ولعل ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق

الى الشفة اسهل من ادخالها من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب

بلغ وكذا علم وملح بل هذا امر ذوقى يحصل بما عند الذوق الصحيح ثقله

يتعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير

ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر

ضبطه فالاولى الرجوع الى ما هو من الذوق وقد سوى البعض لاوهام

ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة الكلمة

وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج

الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها

ألم اعهد عن الفصاحة واتى بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة

الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة

الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل

على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلام جزء من مفهوم فصاحة

الكلام ولا وصف لها والقياس على وقوع مفرد غير عربى فى الكلام

العربى فاسد لانه ثم ولو سلم فالمعنى انه عربى النظم والاسلوب ولو سلم

فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط فى الكلام العربى ان يكون كل كلمة منه

عربية كما يشترط فى فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين

هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة الكن يلزم

كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير

فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى

الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير

ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنها ما يحتاج فى معرفته الى ان

ينقر ويبحث عنه فى كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا فى

قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم

على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى اى اجتمعتم تنحوا عنى

كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح وذكر جار الله فى الفائق انه قال الجاحظ

مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون

ابهامه ويؤذنون فى اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم

على كما تكأكؤن على ذى جنة افرنقعوا عنى فقال بعضهم دعوه فان

شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو

مسرج فى قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا و

فاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا اى كالسيف السريجى

في الدقة والاستواء او سريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج
في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن و
سرّج الله وجهه اي بهّجه وحسّنه وانما لم يجعل اسم مفعول من
لاحتمال انهم لم يعرفوا على هذا الاستعمال ولن يكون هذا مولدا استند
بعض الشراح على انه لا يبعد ان يقال ان سرّج الله وجهه ايضا من باب
الغرابة واما ما صح من اللغة فقد قال سرّج الله وجهه حسنه
وبهّجه ثم ان هذا المصراع لا يقال الغرابة كانهم جعلوه كون الكلمة
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون
قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في
مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يجب تفسيره بالوحشية
بل الوحشية غير زائد للفصاحة لمود وان اريد بالوحشية ما
ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول
هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى
الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس
استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن
هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم
وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر
ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا
ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا
على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد
واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مأنوس
الاستعمال تفسير للوحشية مع كونه خاليا عن الفصاحة المتداولة فيما بينهم
انفا ولن اردت بالفصاحة معنى آخر فعسى ان شاء الناظر

آخره انت مليك الناس طرا فأجمل ثم الصلاة على النبي المفضل انت مليك القوم حقا فاعدل

والزوائد والمخالفة لا يخل بها فلا مناقشة والمخالفة ان يكون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام
في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور
واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليس من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في
حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور او المخالفة
ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في
قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج السمع من سماعه كما يمج من سماع
الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما
تستلذ النفس عند سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشي في قول ابي
الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشي شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين
علي عليه السلام واللقب هو سيف الدولة والاغر من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكأكأتم او افرنقعوا
او الجحيش واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه الاول انها اذا ادت الى
الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني انما
ذكره هذا القائل في بيان الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد
لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين
الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح
يستكرهه السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غريب

فصيح لبتّة إذا أُدّي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس في اللفظ ما استكراه
الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم سواء أدى بصوت حسن أو
غيره وكذا جَحِشْتُ وسَلَّمَ دون مخرج وعلم الرابع أن مثل ذلك واقع
في التنزيل كلفظ ضيزى ودُسُر ونحو ذلك وفيه بحث لأنه
قد تعرض لسبب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا
فإن مفردات الألفاظ متفاوتة باختلاف المقامات كما يجيء في الكلام في
لفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه عن ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه
أي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد أجلل
وشعره مستشزر وأنفه مسرج ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات في
تنافر الكلمات لأنه يستلزم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة
متنافرة كانت أم لا فصيحا لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم فالضعف أن يكون تأليف أجزاء الكلام على
خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم أصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فإنه غير فصيح
ولمن كان مثل هذه الصورة أعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
ما أجازه الأخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى أصحابه مصعبا
أدى إليه الكيل صاعا بصاع وردّ بأن الضمير للمصدر المدلول عليه
بالفعل أي رب الجزاء وأصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب
للتقوى أي العدل وأما قوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله ألا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما

جرّ من كل جانب فقد لا يقاس عليه والتنافر أن تكون الكلمات ثقيلة على
اللسان منه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر
صدره وقبر حرب بمكان قفر أي خال عن الماء والكلأ ومنه ما دون
ذلك مثل قوله أي قول أبي تمام كريم متى أمدحه أمدحه والورى
معي وإذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ وخبره معي في
الواو للحال أي لأن ركنا صدق معه لأنه إنما يتحقق المدح
دون الملامة وفي استعمال إذا والفعل الماضي ههنا اعتبار
لطيف وهو أن ثبوت الدعوى كأن تحقق منه اللوم فلم يلمه
أحد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه
الصاحب فالثقل في قوله أمدحه لما بين الحاء والهاء من
القرب ولعله أراد أن فيه شيئا من الثقل فإذا انضم إليه أمدحه
ثانيا تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة
ولم يرد أن مجرد أمدحه غير فصيح فإنه وقع في التنزيل نحو فسبحه
والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن
صرح بذلك ابن العميد وهو أول من عاب هذا البيت على أبي تمام
قال إنما الثقل في تكرير أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الحلق طابق عرض الاعتدال نافر كل التنافر و
لو قال فإن في تكرير أمدحه أمدحه ثقلا لكان أولى وبين المثالين
فرق آخر وهو أن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات وفي
الثاني حروف منها وزعم أن التنافر يحصل من تكرر غير مناسبة
لها جمع يبطل مع تبديل وصحبه بالنسبة إلى الحاء وهو وهم لأنه
لا يوجب الثقل على اللسان فهذا مخل بالبلاغة دون الفصاحة
والتعقيد أي كون الكلام معقدا على المصدر المبني للمفعول

ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع اما
في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب
تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان
التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال
في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه
مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون
مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق
في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابرهيم بن هشام بن اسمعيل
المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل
الا مملكا اعطي المال والملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك
المملك ابوه اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله
احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا و
الخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وفصل بين الموصوف و
الصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى
اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار
البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
وقيل ذكر مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل
بالعكس وبطل العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا
في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه
او ليس حي يقاربه مماثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي
الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل

منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل
انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود
وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس
بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع
وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز وبالنصب
توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية
عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل
علي يقال ابكاني واضحكني اي سائني وسرني قال الحماسي ابكاني
الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين
فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء
وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من
السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا
يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكي الله
عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما
تبخلان بالمطر وباللبن قال الشاعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو
العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به
عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام
واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا
ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون
الانتقال من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهم

حاق اللفظ وأما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن
درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام

ومعنى البيتين عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض
المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت أطلب القرب
والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا أطلب البعد
والفراق ليحصل القرب والوصال وأطلب الحزن والكآبة ليحصل
الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب تقديراً ان عطفاً على
بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي وأحزن
الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال
وحاصله الرضى بسيلان الدموع عند الطلب لكثرة البكاء وملازمة
الأمر الملائم لنظر الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى
المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف
وعدم التعمق في المعنى وقد ألف التصفح بكلام الحر من السلف والصحيح
انه أراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها على ما كان
أمر مطلوب والمعنى اني اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق
وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها
وأتحمل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك الى وصل
يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكل بدايه نهايه هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا
فالبيت في ساطلب لمجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر
ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات وكثرة التكرار كقوله

أي فولاذ الطبيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة المماء بغمرات من الماء
والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة
عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرساً حسنة
الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء لها صفة سبوح منها
حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني
لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها
نفسها علامات ناطقة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله
أي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فيه اضافة
حمامة الى جرعى وهي أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئاً نابت
الاجرع فقصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء
واضافة حومة الى الجندل وهي أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام
ونحوها وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد
وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث أراه وأسمع
قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلاً من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز
عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ
عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا
تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت
والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك التكرار والاكثر
لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكأس أيدي
جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومن الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما أورده المصنف والايضاح من

كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا تقع بين المتضايفين
شيء غير مضاف كما في البيت الاول او غير مترتبة كما في الحديث وانما اورد الحديث
مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات
ما فوق الواحد لا يقال ان لم يشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة
وكثرة التكرار بالنسبة الى مواحد كما في البيتين والحديث سالم عن
هذا لانا نقول هي انما تكون وجبا ثقله وتنافرا فذاك والا فكم
لا اخلال بالفصاحة كيف وقد وقعتا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب
قوم نوح وقوله ذكر رحمت ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها
فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من
مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي
قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا
ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد
بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل
والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقوله
لذاتها ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة
اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض
لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله
اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية
نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى
حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ
ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير
عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه

او سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة ولا ينطق به قط
ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختصت بمن ينطق بمقصوده في
الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم و
ارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا ممتنع لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه
الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع
حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا
قال بلفظ فصيح دون بكلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او
لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير
مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار
المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب وشروط ولو سلم فالمراد بالسبب
القريب لانه الحقيقة المتبادر الى الفهم مما استعمل في الباء السببية
والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعي
الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به
اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال
يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال
ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا
عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع
فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق
الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان

الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية
ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته
الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال
الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند
تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واخذ فيها عين
اختلاف مقتضيات الاحوال وبعد ذلك شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة الى اجمال الضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان
مقتضى الحال كما مر اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون
مختصا باجزاء الجملة او بالجملة فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك
اما الاول فيكون راجعا الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او
مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه
محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من
التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند او مقصورا عليه
مقصورا الى غير ذلك او الى المسند كذلك مع زيادة كونه مفردا فعلا
او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او
غير مقيد على ما سيفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما
واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجه المذكور
في بابه وهذا صريحا الى ... فمقام
التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام
تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه
يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول
او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين

مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وادرجه في قوله فمقام
كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف
كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين
احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم
البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني ان من الاحوال المختصة باكثر من
جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب و
المساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث
وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بحسب ...
لكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب
لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام
الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان
الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة
الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة و
الغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي
هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة معها
مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي
قصد اقترانه بالشرط فله مع كل اداة من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر و
لكل من ادوات الشرط ... مع الماضي مقام ليس له مع المضارع و
كذا كلمة الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما
او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او
الشرطية والظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة اعم لتعمه او
ما هو من حكمها ولنعم مع المسند البني مقام ومع الفعل مقام اخر الى

غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شأن
الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب والمراد بعظمة
اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة
او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت
حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض
واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه الشائع الى ما سواه لا ارتفاع
لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها
عرض البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد
والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وسنسمع
زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم
ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما في
ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد حصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاع
الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته
لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا
والا لبطل احد الحصرين بل كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام
على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه
قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع

الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى
التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج
الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو يسرع
او قد اسرع الى غير ذلك فيعرف لكل واحد من ذلك موضعه ويجيء به
على حسب ما ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها
بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه
نحو ان تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما
يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وينظر
في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل
موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك ويتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار
فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس
هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة
الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن يعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ
لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع
بعض فمن ثمة تكون له مزية في لفظ وهو بعينه في غاية الفصح
وهذا اللفظ منكر في بيت آخر قبيح والى هذا اشار المص بقوله
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل
باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق
بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير

اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق من تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة في البعض كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فلا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به

التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها ونفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وليس انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم عبروا بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقال الصورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته

في ذلك وليس هذا مبتدعا منا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا بينة ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الغلط عدم التمييز بين ما هو وصف له في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان نفي الفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل هو من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون من اقل الحروف وسلاستها ما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة وما ا وقعتم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول لمعنى فصيح ولكن لا غرو في الشبهة لان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال (وله) اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكم من ماهر في هذا الفن نراه لا يقتدر على تأليف كلام يبلغ فضله عما هو من الطرف الاعلى

وما يقرب

وما يقرب منه فظهر من البيان ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية لا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي ينتهي اليه البلاغة اذ المناسب ان يوصف ذلك حقيقة كالنهاية او نوعا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر لان حد الاعجاز لا يمكن للبشر ان يعارضه والشيء حد لا يمكن ان يتجاوز او المراد ان الاعلى هو كلا الاعجاز وما يقرب من النهايتين وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فهي لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة البلاغة ورد بمعنى الاعجاز والاضافة للبيان وقال صاحب الكشاف في قوله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الحق بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي غاية الابتهاج ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام

وان كان يحج الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن
محالها بحسب ما يتفق فمن اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على
اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا
تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفي اشارة الى ان تحسين
هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ
يتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة
والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم
ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم
وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان واحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث
لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان
دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان
كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف
البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظ والثاني
ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها
كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا مطابقته
اي ما به تحققت ونحصلت الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد و
الا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا

لما قرر تعريف البلاغة والحاجة الى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما
اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا
لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في
تمييز الكلام الفصيح عن غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه
عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض
منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة
بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف لم يكن المعنى الا ان الغرض من كون
الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء
المعنى وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل
على ظاهر ما صرح به واريد به بلاغة المتكلم لان غايتها علم ما
تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين ويتوقف عليهما
ولم نعلم انها غرض منها وغاية لها والرجوع الى الحق فالحاصل ان
البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف على
الاتصاف بهذين الوصفين وهو مما يحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعد ما انه اكتسب فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد
المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني
معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو اي مركبا جزاؤه
تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون
ذاك لتمييز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع
اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين
في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في كلامهم ومسرحا غير ثابت
اجمعهم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني
المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج غير سالم
عن الغرابة اذ تمييزها يتبين بالاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس

عن غيره مبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن
غيره منه ما يبين اي يتضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني
السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية او في علم
الصرف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف و
التعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان
مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي
ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي
اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي
عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة
او يدرك بالحس ويحترز عنها بها ما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق
لنا ما يرجع الى البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التادية وتمييز
السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فمست الحاجة الى علم به يحترز عن
الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك
علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لما كان فيه مزيد اختصاص لها
بها واشار الى ذلك هنا بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التادية
علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى
الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن
غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني
والبيان ولما كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك
بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة
توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله

وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة
وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس
يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني
البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه
المناسبة الفن الاول علم المعاني وانما قدم لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في
تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي زيادة
اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل
الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا
ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها
جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين فمن رام
تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا
يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة
يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان
ذلك انه اذا صنع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة
من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من
استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم
ولذا قالوا وجه الشبه بين الحيوان والعلم كونهما جهتي الادراك
الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله
حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ
لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم
نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة
يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال

الفن الاول علم المعاني

على البيان م

عرفت الله دون علمته ولفظ المعرفة يقال للإدراك المسبوق بالعدم
أو لأخير الإدراكين لشيء واحد إذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك
أولاً ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للإدراك المجرد
عن هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف
والمص قد جرى في استعماله على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال
يعرف به أحوال اللفظ العربي دون يعلم فكأنه قال هو
علم يستنبط منه إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه
بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل لأن وجود ما لا نهاية
له محال وعلى هذا يندفع ما قيل إن أريد معرفة الجميع فهو محال لأنها
غير متناهية وإن أريد البعض لم يكن التعريف جامعاً فلا يكون أعلام وكذا
ما قيل إن أريد الكل فقد يكون هذا العلم حاصلاً بلا حصر وإن
أريد البعض فيكون حاصلاً لكل من عرف مسألة منه والمراد
بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير و
التعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الأحوال بقوله التي بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازاً عن الأحوال التي ليست بهذه
الصفة كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه
ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من
التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وفي
قوله قرينة خفية على أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث
أنها يطابق اللفظ بها مقتضى الحال إذ لولا اعتبار هذه الحيثية
للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن يعرف معنى
التعريف والتنكير والتقديم والتأخير ونحو ذلك وهذا واضح لزوماً وفساداً

وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف لأن كون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو
كناية مثلاً وإن كانت أحوال اللفظ من مقتضيات الحال لكن لا يبحث
عنها في علم البيان من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال إذ ليس فيه
أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو كناية أو استعارة أو نحو ذلك
وهو بعينه الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ
المفتاح حيث قال الحالة المقتضية للتأكيد والذكر أو الحذف إلى
غير ذلك فكيف يصح قوله الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها قلت قد تسامحوا في
القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء
على أنها التي بها تحقق مقتضى الحال وإلا فمقتضى الحال عند التحقيق
كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف وعلى هذا القياس
معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون
جزئياً من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلاً
يصدق على إن زيداً قائم أنه كلام مؤكد وعلى زيد قائم أنه كلام ذكر
فيه المسند إليه وعلى قولنا الهلال والله أنه كلام حذف فيه المسند إليه
وظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو
مقتضى الحال في التحقيق فافهم وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال
اللفظ العربي باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار
راجع إليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لأن هذه الصناعة
إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ العربي لا غير وإنما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما
يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجوه الأول أن التتبع ليس بعلم ولا صادق

فإن قلت إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك

علم ينبغي تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن
له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها
في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن
الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح في كتابه اطلاقا
للملزوم على اللازم تنبيها على ان معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء
حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريف
الادباء شهرة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على
انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء
الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى
المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة
كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم
من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من ادلتها
التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يتم موقوف توفية خواص التراكيب
حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد
الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان
زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا وانه انه لقائم
فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما

خونا بصواب وخطا لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك
او رد الانكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر وتخصيص الى
ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا
يعني معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها
ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في
تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم لا نفسه غيره فلا دور في دائرة المعاني
وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
لا معنى له الا ان يكون ذلك بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية
كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء
ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة
والعجب من الجم الغفير كيف خفي عليهم هذا المعنى ووضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب
البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما لا يخفى عن
الاحاطة بها لطائف البيان ثم الاوضح في علم المعاني انه علم يعرف
به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وانحصر المقصود من علم
المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته
والا لصدق علم المعاني على كل باب وهذا الكلام منحرف عن العلم
عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه
الآتي خارجة عن المقصود الباب الاول احوال الاسناد الخبري
الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال
متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل
والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر
فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة
بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها

او بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيرد هذا مفصلا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند متعلقا وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هو من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يجب ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم تجعل كل واحد من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير

هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد تكلف له المصنف والاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاخير والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما المسند اليه او المسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد غموض ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا وان لم يكن من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الوصل والفصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد او جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب

تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر ههنا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به لكن تعريف فلا دور لان الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالعرض للواقع وهو الخارج

الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع يعني ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب هذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للوقوف الطرفين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالمعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بالطرف المرجوح واما المشكوك فلا

فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر و رد النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ومحتمل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع لبيني لان الانم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد وفيه نظر لان هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة

في مطلق الشهادة ثم وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم انما
اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود
به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد
واعتقادهم الفاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون
كاذبا عندهم وان كان صادقا في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فلما كان
يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة
الاعتقاد وعدمها عين المصنف بوجه بعيد فظهر ما ذكرنا فاذا
قيل ان الجواب الصحيح منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول
الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان هنا وجها آخر لم يذكره
القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم
لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله كما
ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك
لعمي فذكره للنبي فدعاني فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي
واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقهم فاصابني
هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك
رسول الله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي
فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد ثم بحث انكر انحصار الخبر في الصدق
والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع

مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير مطابق مع اعتقاد
انه غير مطابق والبواقي ليس بصادق ولا بكاذب فعنده صدق الخبر
مطابقته للواقع مع الاعتقاد وكذب الخبر عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة
الاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
ح وغيرهما وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة
او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون
الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل واحد منهما جميع
الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في
هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح
ما يقضي منه العجب استدل الجاحظ بدليل قوله تعالى أفترى على الله
كذبا أم به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك
ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني
قسيم الكذب اذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون
غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمراد الكفار
لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال
لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وانه لا دلالة لقوله ام به جنة على
معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكونه
كلامه حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل
اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون
هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه

لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدمُ الصدق ليس بشيء لانهم لم يجعلوا
اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل مقصودهم ان ادعاءهم كونه
صادقا على ما قررناه والتوفيق ورد هذا الدليل بان المعنى اي
معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان
المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني
ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون
هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن
عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب
ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو
الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالمعنى
ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا
قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا
على التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان القصد والشعور
يدخل في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم
كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث
واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر
لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل
ونحو ذلك مما لا يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في
المركب الاخباري وغيره في الاعتبار ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا
كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في
قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون
صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد

الفرس كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب
التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وبالجملة ظهر الفرق ثم الصدق و
الكذب كما ذكر انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه
والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على
المركب التقييدي مخالف لما هو المعتبر في تفسير الالفاظ اعني اللغة
والعرف وان اريد مجرد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى
بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه
وهذا اولى من تفسيره بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له
او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف
الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة
لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات
العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا
في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او
نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام و
التمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه و
المسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر
مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا
بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام
لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض

افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وكقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وكقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته وكقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تفجع وتحزن وليس باخبار لكن اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده يجزم افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كون المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها ولهذا لو اريد هذا المعنى لا نكار الحكم بمعنى الامتناع لم يقل انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو الحكم بوجود المعنى والاثبات وبعدمه والنفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل يعلم ثبوته او انتفاءه اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وقع الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولم يتحقق الكذب اصلا ولم يلزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين فلنا ظاهر ان الحكم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا

انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يقع تخالف بين مفهوم زيد قائم وزيد ليس بقائم فلم يتناقض ولا يمتنع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان مرجع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول له بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به ان الكذب هو مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكره في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم يجب وجوده عند وجود الملزوم في الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه هو عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تقديم المسند كما لا يخفى على اولي النهى وتفسير هذا الكلام حينئذ اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بانه

المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك
الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فقد لزم حصوله عنده اما لانه قد حصل
قبل او لم يحصل بعد والاوسط لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم
لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وانه لا يجب
ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لا نعلم حصول السامع
الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فيه على الاول
بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع
ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل
العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول
حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل
كما لعلم بكونه حافظا للتوراة وح يكون نفس هذا الحكم فائدة
الخبر بناء على انه […] ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع
ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر لا في
ايضا اذا استفاض […] وحصل لنا من العلم بكون مخبرهم عالما به يحصل
في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا
غائبا ان لا يكون علما حديثا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة
الحكم حاصلة في ذهن المخبر وان لم يوجد عند سماع الخبر والدخول
انما هو من العلم بهذا العلم وهو […] وفيه نظر ويمكن ان يقال انه لا […]
فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اي حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا
مخصوص […] سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ايضا
نفس المطلوب وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو معروف عنده واستحضر
لا يلتفت اليه ولكن فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر ناسيا
اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا ايضا مقصود فافهم

قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم لجواز ان يكون الخبر
مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا
الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا
ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما
اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم
هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة لان
موجب العلم العمل والقائل العارف بما بين يديك هو كتاب الله
موجب العلم ترك السؤال ومثله عصاي في جواب من قال ما تلك بيمينك و
نظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان
شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من
خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء قد ينزل
الخبر وغيرها منزلة الجاهل لاعتبارات خطابية من القرآن الآية
من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان
قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه
اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا
يلوح على اثر الاهمال او الخطاب وقوله ولقد علموا الآية خبر ملقى اليهم
علمهم به لان هذا الخطاب يتحدث واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين
وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى
التعميم وهو ان وجدان الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه
وقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي الشيء واثباته وما رميت

إذ رميت ولكن الله رمى وإذا كان قصد المخبر بخبره ... فينبغي أن يقتصر

من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو وأشار إلى تفصيله بقوله

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه أي لا يكون عالما

بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا

فعلم أن ما سبق إلى بعض الأوهام من أنه لا حاجة إلى قوله والتردد فيه

لأن الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة أن التردد في الحكم

يوجب حصول الحكم في الذهن لشيء من النفي والإثبات بل الحكم إدراك

والتردد ينافيه لا يجتمعان فظاهر استغني على لفظ المبني للمفعول عن

مؤكدات الحكم وهي إن واللام والجملة الاسمية وتكريرها ونونا التأكيد

وأما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وإن كان المخاطب مترددا

فيه أي في الحكم طالبا له حسن تقويته أي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل

الإعجاز أكثر مواقع إن بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط أن

يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه به فأما أن يجعل مجرد الجواب

أصلا فيها فلا لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا أن تقول صالح في جواب كيف

زيد وفي الدار في جواب أين زيد حتى تقول إنه صالح وإنه في الدار

وهذا مما لا قائل به وإن كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه

وجب توكيده أي الحكم بحسب الإنكار قوة وضعفا فكلما ازداد في

الإنكار زيد في التأكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كذبوا في

المرة الأولى إنا إليكم مرسلون مؤكدا بإن واسمية الجملة وفي الثانية ربنا

يعلم إنا إليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وإن واللام واسمية الجملة لمبالغة

المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء

إن أنتم إلا تكذبون وكان الرسل دعوهم إلى الإسلام على وجه ظنوهم

أصحاب عيسى ورسله وفيه تنبيه على أن الرسالة من رسول الله رسالة

رسالة من الله ولذا قال إذ أرسلنا إليهم اثنين فعدلوا في قولهم عن التصريح

إلى الكناية التي هي أبلغ وقالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا زعما منهم أن البشر

لا يكون رسولا البتة والا فالنصارى واعتقادهم أنما في الرسالة من

الله لا من رسول الله وقوله إذ كذبوا أي الرسل الثلاثة مبني على أن كذب

الاثنين تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في

المرة الأولى اثنان بدليل قوله تعالى إذ أرسلنا إليهم اثنين إلى أصحاب

القرية وهم أهل أنطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا

بثالث أي قويناهما برسول ثالث وهو بولس وحبيب النجار و

يسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا و

يسمى إخراج الكلام عليها أي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد

في الأول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب

الإنكار في الثالث إخراجا على مقتضى الظاهر وهو أخص مطلقا

من مقتضى الحال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر

مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الإخراج لا على مقتضى الظاهر

فإن قيل إذا جعل المنكر كغير المنكر ومعنى أن الكلام وقلت

إن زيدا قائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضي التأكيد

وليس على وفق مقتضى الحال لأن الحال يقتضي ترك التأكيد لكن ترك هل الفهم

لكونه غير مطابق فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم أنه ليس

على وفق مقتضى الحال لأن المقتضي لترك التأكيد هو الحال لا يجب غير الظاهر

لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال كونه

على خلافه مطلقا لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على أنه

لا معنى لجعل الإنكار كلا إنكار ثم تأكيد الكلام إذ لا معنى لاعتبار

الاستخبار وعليه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او ما
اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى
الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى
يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف
الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق حاجبه كالمستظل
من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا
اى لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا
فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم
بالاغراق ام لا وطلب فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا
اى محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير الى نوع الخبر
حتى ان النفس اليقظى والفهم النافذ يكاد يتردد فيه
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي
بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وفي الشيخ عبد
القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان
وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح
اى اذا ظهر عليه اى على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل
بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه واضعا على العرض

من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا
لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد
ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله
ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لكن
تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر
كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تأمله شيء من الدلائل والشواهد
ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون
معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير
تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على ثبوت محروم لكنه لا يتأملها ليرتدع
عن الانكار وقد ذكر في شرح لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة
في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل الآخر بصدده فان قيل
التمثيل به لا يكاد يصح لو عبر احدهما ان هذا الكلام اعني نفي الريب بالكلية حالا
يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عما ذكرنا لحكم بالتأكيد نحو زيد فيكون
قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل هو مقتضى المقام قد يجعل انكار
المنكر كلا انكار بتقويته على ما يزيله فترك التأكيد كما جعل الريب
على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا
لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انما
نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له وجهين احدهما
ما ذكره في السؤال الثاني وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله
حتى لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو
انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس
محلا لوقوع الارتياب لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي

لاصل الارتياب فيه فيجا ترفيل هو ما لا ينبغي ان يرتاب فيه اثرة عند الله وهذا
حكم حق لكن بنكره كثير الاشقياء فينبغي ان يؤكد تأكيداً بليغاً لا انا
جعلوا اكفر المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها
وهو انه كلام معجز اتى به من دلّ على نبوته بالمعجزات الباهرة وغير ذلك
ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي
لقوله ذلك الكتاب وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو
التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور فيه دلالة الاعجاز
يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيانا وتاكيدا وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وهو منزلة تقوله هو
هو ذلك الكتاب فتفيد حرفا ثابتا ليتبين فان قلت فقد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية
وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الذهن الى ملزومه فاي وجه فيه
لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا ينا سبه على الظاهر كناية
عن انه نزلت هذا المقام وحال المخاطب منزلة المقام وحال الذي
ذلك الكلام واعتبر في الاعتبارات التي ذكر في ذلك المقام لان هذا المعنى
ما يلزم ايراد الكلام على الوجه المذكور فينتقل عنه الى ملزومه فقوله
لمنكر الاسلام الاسلام حق مجرداً عن التاكيد كناية عن انك جعلت
انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن بقرينة ما
يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن
ما ينتقل عنه الذهن الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح
قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سؤال مقدر
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فعن

ومن الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر السؤال المقتضي وتوجيه
ذلك كما نبه عليه ان هذا الفوائد لا يلوح صدق الساامع في بادي الرأي
وتجويجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيسوق الكلام معه
من الكلام مع السائل المشرف الى كيفيته بيان اثر شيء الى ساطع
برهانه وفرع على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة عبارات
التابعة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى دفعا
لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات
في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد
حسب الانكار في الانكاري والمثال ظاهر وكذا يخرج الكلام فيها
على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من
عليه وهو انه لا ينحصر فائدة في تاكيد الحكم نفيا كان او ردا
لانكار ولا عن في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد الانكار
محققا او مقدرا وكذا المجرد عن التاكيد فان الشيخ عبد القاهر قد
بين ان الله لا شك ان الظن كانه من المتكلم في الذي كان انه لا
يكون كقولك للشيء وهو من بين وتصحيح ما من المخاطب انه كان من الامر ما
ترى فاحسن الى فلان ثم انه فعل اجزائي ما ترى وعليه رب
اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها
ان الفرآن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها بل لا
يصح كانه من يتق ويصبر الآية فانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح
الكافرون ومنها تصحيح النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله ان عرانا
ونبوة وحسب الباز للاخوان من نزة العيش والغنى للدهر
الدهر ذو فتوة ولذكانت النكرة موصوفة جازلها مع ان احسن منها
كقول الشاعر ان دهرا يلف شملي بجمل لزمان يهم بالاحسان

قوله الا لم يحسن الرد اذا كان المسند اليه معرفة او نكرة
والغرض بتقديم الخبر التخصيص ... اذا كان نكرة
والغرض بتقديم الخبر موخرا

حذف الخبر بخوان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فلو اسقطت
ان لم يحسن الحذف اولم يحسن انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم اذا
... المتكلم لا ... على تاكيد لكونه غير متقبل له اولانه
لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم الصدق
الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا
لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم ليس ما خاطبوا به المومنين جديرا باقوى الكلامين واوكدها
لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه
اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد
واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة
واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية
فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل
منهم فكان مظنة التحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء
على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما بالخبر معتقدا له كما تقول انك
لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا
اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان
هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا
ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما
قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه حاجب ان يبالغ
في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم بوجه من قال
واستخرج من امثال هنا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء
كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود
الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة او مجاز لان
من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا

او معناه كقولك الحيوان جسم فانه قال بعضهم حقيقة عقلية وبعضهم مجاز عقلي ... و
جعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعل عبد القاهر و
صاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او
مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما
ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هو
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون
واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة دون
المتكلم فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه
باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه
داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني على ان من الاحوال المذكورة
في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني
انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
فظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون
داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال
المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او
معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل
فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان
الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار
عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع

فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون
الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويرى من ظاهر حاله
وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه
له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد
دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد ومطابقة الاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع
البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو
يخفيها منه خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظ وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا
المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد
وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا اسناد
الى ما هو له عنده في الظ لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف
ارادته قوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين
احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه
لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو
له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظ لوجود القرينة الصارفة فلا
حقيقة عقلية بل ان كان له ملابسة بما هو له يكون مجازا والا فهو قبيلة لا
نعتد به ولا نعده في الحقيقة ولا في المجاز بل ننسب قائله الى ما يكره كما
صرح به صاحب المفتاح كذا في الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم
ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يتوهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده
بناء على سهوا ونسيانا وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان

الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لوجوه الاول
انه جعلها صفة للكلام والمص للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على
على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه ليس بحقيقة
ولا مجازا او جوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر
انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه
غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع
ام لا لان ترك التقييد بقولنا في الظ والاعتذار عنه بانه انما
ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه تفهم مما ذكره في تعريف المجاز
او لانها لا يلتفت اليه في التعريفات بل صوابه انا لا نم عدم صدقه
على ما ذكر فان قوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان
يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظ بدلالة على النظائر الظاهر بعد
الاطلاع على التراكيب ولقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا
منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها ترتع ما رتعت حتى اذا
ادكرت فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال
لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة
وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت
من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا ارادت
انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا
الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو

كان الكلام قد جرى به على ظاهره ولم يقصد به المبالغة المذكورة لكن
حقه ان يحكى فيه بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ
ما في التعريف عبارة عن الخبر اي الى فاعل او مفعول به
هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهنا اسناد الى المبتدا والاسناد
الى المبتدا عندهم ليس بحقيقة ولا مجاز واما ثانيا فلعدم صدقه
على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام و
الضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظ وان اريد ان
اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف
من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام نهاره وما نام ليلي
قال الشاعر لقد لمتني يا ام غيلان في السرى فنمت وما ليل
المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة
الاثبات والنفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظ فما معنى نفي الفعل
عما هو له عند المتكلم في الظ وجوابه ان معناه انه لو اعتبر
الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما
هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف
الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو فيكون مجازا
سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في ساير الانشاءات مثل ليت نهاري
صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه
اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او
معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني

للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء
تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل
لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول
اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان
ينصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار
الى تفصيل التعريف بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع
شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان
والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان
الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او المفعول به
اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى
الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول اذا كان مبنيا له حقيقة
كما مر من تعريفه حقيقة ما هو له اي الاسناد الى ما هو له واسناده
الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني
للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك
الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد اشعر الاسناد
ما هو له يعني لشابهته اياه في الملابسة كما استعير الاسد للرجل
لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
واما الغرض تشبيه هذه الحالة على الاستعارة الاصطلاحية كما في
دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل
به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكاف في الكاف ونحوها وانما هو
عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر
في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس بمتحرك بما يتحرك
في لحذف ان الغرض تقرير تقدير في نفوسهم وتحقيق اعوها ...

في عطائه ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل وأسند
إلى المفعول به إذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه إذ المفعم اسم
مفعول من أفعمت الإناء ملأته وقد أسند إلى الفاعل وشعر شاعر
في المصدر والأولى أن يمثل بنحو جد جده لأن الشعر ولو كان على لفظ
المصدر لكنه بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة
راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو أن من شأن العرب أن
يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا
وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر
ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الأمير المدينة
في السلام (?) وضربه التأديب في السبب الغائي ومثل نوم نائم (?)
الكتب (?) أي أهل لأجله وقد خرج من تعريفه الإسناد المجازي
أمران أحدهما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو رجل عدل أو أنا
في إقبال وإدبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه
مثل الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم فإن الحكيم للفاعل قد أسند إلى المفعول لكن
إلى المفعول الذي يجوز الإسناد المجازي إليه يكون مما يلابسه ذلك
المسند وكذا ما أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال على
نحو الضلال البعيد والعذاب الأليم فإن البعيد إنما هو الضال والأليم
هو المعذب فوصفه به مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر أن هذا
المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الأول بأنه ليس
على (?) مجاز كأنه ليس كحقيقة وعن الثاني بأن الملابسة أعم من أن تكون
بواسطة حرف أو بدونها وهذه الصورة من قبيل الأول إذ الأصل هو
حكيم في أسلوبه وكتابه وبعيد وأليم في ضلاله وعذابه فيكون مما
بني للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة فتأمل وقد عرفت أن ذا (?)

قوله والمعتبر عنده أي إشارة إلى أن الجواب المذكور من تعميم الإسناد إنما يحتاج إليه على طريقة المصنف وأما على طريقة صاحب الكشاف فلا

والمعتبر عند صاحب الكشاف وغيره أن أسند الفعل بفاعله الحقيقي لهم (?) قال
العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة
بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا لم يجعل أمثال هذا من قبيل
الإسناد إلى السبب فإن قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما ليس من هذا القبيل
من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق
الليلة أهل الدار وقولنا أعجبني إنبات الربيع وجري الأنهار
نحو قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين وقولنا نومت الليل وأجريت
النهر وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاعية فالجواب أن المجاز
العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل
إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه
وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنها جاوز من موضعه الأصلي
فالمذكور في الكتاب إنما هو تعريف المجاز العقلي في الإسناد خاصة أو مطلقا
باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام
بصريحه كما مر أو يكون مستلزما له كما في هذه الأمثلة فإن جعل فيها
البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والأمر مطاعا وكذا
فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقولك لتنعم أو لينك زيد مكانا وأصل سيلا
لأن التمييز في الأصل فاعل فقدر فإنه يجب تقديره واعلم أن هذا المجاز
قد يكون على مرجحا كما مر وقد يكون كنائيا كما ذكر في قولهم سل الهموم (?)
المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة إضافة التسلية إليها فافهم
وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا
في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل أنبت الربيع البقل رائيا
الإنبات من الربيع فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لأنه
مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون

الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في
بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي ترجيح في
التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما
جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد
به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع
طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا
الخليفة الكعبة وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب و
اعترض المص عليه بانا لا نم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من التاول
ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس
الامر لا بمعنى ما عند العقل بانه يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده
ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة خلاف ما في نفس الامر فاشار هنا الى
ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج
نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل
يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا
اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير عنه
بل يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على
قيدين يفيد كل منهما بقايده خاصة مع ان للثاني فائدة اخرى ويكون
حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج
نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التاول
لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب بقوله ليخرج قول الجاهل مكان قوله
لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب

المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده بغير ما
هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي
لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واصل
ان لا يكافر بالتاول والقصد الى انه اسناد الى السبب الى اسناد الى
السبب ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد بغير ما هو له في نفس الامر
فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر ولو اراد عند المتكلم في الظاهر
ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسنادا لاخراج
نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له
مفهومه الظاهر الاعم اي ما يصدق على الاسناد الى غير ما هو له بوجه ما
اي المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في
الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها
بقوله بتاول وبقي التعريف سالما يخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل
نحو قول الدهري انبت الربيع البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل
بتاول حين يظن انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو
قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار
انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب الى غير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لا بقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد ثبت فساده فكيف
ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او لا عند المتكلم في الحقيقة
او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا
يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد

أن الغرض إنما كان بيانًا لإرادة الخاص بخصوص فلو قصد في إرادة
العام بعمومه فليتأمل فإن هذا مقام يتخبط فيه الأقوام ولهذا أي ولأن
مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله
أي قول الصلتان العبدي أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر
العشي على المجاز أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر
العشي مجاز ما دام لم يعلم أو لم يظن أن قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول
حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه إسنادًا إلى ما هو له عند المتكلم في
الظاهر كما في قول الجاهل كما استدل يعني لما علم أو لم يظن على
أنه لم يرد ظاهره مثل هذا الاستدلال على أن إسناد ميز إلى جذب
الليالي في قول أبي النجم قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبًا كله لم
أصنع من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ميز عنه قنزعًا عن قنزع أي
شعرًا بعد شعر وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي أي مضيها
واختلافها وفي الأساس جذب الشهر مضى عامته أبطئي أو أسرعي
حال من الليالي على تقدير القول أي مقولًا فيها ويجوز أن يكون
منقطعًا أي افعلي ما شئت أيتها الليالي فلا تفاوت لي عندي
بعد ذلك ولا أبالي مجاز خبر أن بقوله متعلق باستدل عقيبه أي
عقيب قوله ميز أفناه أي أبا النجم أو شعر رأسه قيل الله أي أمره
وإرادته للشمس اطلعي حتى إذا واراك الأفق فارجعي فإنه يدل
على أنه يعتقد أن الفعل لله وأنه المبدئ المعيد والمنشئ والمفني فيكون
إسناد ميز إلى جذب الليالي بتأويل بناء على أنه زمان أو سبب أقسامه
أي المجاز العقلي أربعة لأن طرفيه وهما المسند إليه والمسند إما حقيقتان
وضعيتان نحو أنبت الربيع البقل أو مجازان وضعيان نحو أحيا الأرض
شباب الزمان فإن المراد بإحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها وإحداث

نضارتها بأنواع النبات والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية
ويفتقر إلى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد
قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته
الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة أو مختلفان نحو أنبت البقل شباب
الزمان فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز وأحيا الأرض الربيع
وعكسه وهذا التقسيم للطرفين أولًا وبالذات وللإسناد ثانيًا وبالعرض
وفيه تنبيه على أن الإسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه في حال
سائر الألفاظ المستعملة في أنها إما حقيقة أو مجاز وإن الأول ينبغي أن
يستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد لكن باعتبارين
مختلفين واعتبار الأقسام في الأربعة على مذهب الخطيب لأنه اشترط
في المسند أن يكون فعلًا أو معناه فيكون مفردًا وكل مفرد مستعمل
إما حقيقة أو مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم إنما هو إسناد صائم
إلى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب أحيى لقاؤه فإن المجاز إسناد أحيى
لا إسناد الجملة الواقعة خبرًا إلى المبتدأ وأما على مذهب السكاكي
ففيه إشكال وهو أي المجاز العقلي في القرآن كثير وإذا تليت عليهم آياته
أي آيات الله زادتهم إيمانًا فإنه لم يقل قبل قوله تعالى ونحو قوله أيضًا ما للاسم قبل
وإن المعنى إذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقًا بوقوع المجاز العقلي
في القرآن كثيرًا والمقصود أن إسناد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأنها فعل
الله وإنما الآيات سبب لها يذبح أبناءهم نسب إلى فرعون التذبيح الذي
هو فعل جيشه لأنه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن
آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجرة
وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إني لكما لمن الناصحين يومًا
نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على
الكفر يومًا يجعل الولدان شيبًا نسب الفعل إلى الزمان وهو لله حقيقة

وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والآفات فيه لان تقابل الاحزان اذ تشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة

واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها

من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو

غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في

احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا

وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان

سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب وقوله فلينبت الربيع

ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر

او النهي الى ما ليس له لان ما صدر الفعل او الترك عنه ومن ثم قوله ولا

تطع امر المسرفين على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهار واصلي كأمرك

ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره

لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قوله

ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند

بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع عقلا اي من جهة العقل يعني يكون

بحيث لا يدعي احد من المحق والمبطل انه يجوز قيامه به لان العقل اذا

خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة

اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه ممتنع

من ان يكون بحيث صدوره عنه كهزم وضرب او يمتنع كقرب وبعد ومرض

ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد

فانه قرينة على الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور ولو كان الدهري

المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وافنى الربيع البقل

فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان

الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن اشتمال هذا البيت ايضا على العقل

والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة

حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به

اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده

الى ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون

له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له فقطعا كان المجاز الوضعي لا بد له من

موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان

لا يستعمل فيه قطعا نحوه فاعلا او مفعولا الذي اذا اسند اليه يكون

حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم

واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قوله سرتني رؤيتك اي

سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسنا

اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل

والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي

لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك

وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله

بسبب هواك وهو انه يضرب المثل لحالي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في

هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا

رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في

هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار

حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك

حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صرني ويزيدك ان تزعم

ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن

ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم

موجود حقيقة وكذا الضرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف
هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا يمتنع ان يكون له فاعل في الحقيقة
لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل
مجازا والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال
الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا
معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا
من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر
وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان
بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار
بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي
اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان
المراد بالطبيب هو الله في الحقيقة بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد
بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه وبالجملة
انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود
الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي
فيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة
في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا
هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق مخضر يدفق الماء

اي يخضر وقوله خلق نماؤه دافق وتستلزم ان لا يصح الاضافة في
كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه
ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولتوهم
بقوله فما ربحت تجارتهم او قوله فما ليله وتجلى همي كانا اوقع للتعقيب
قولهم نهاره صائم تماما تشبيه بان الاستعمال انما هو في غير المتنزل في كلام
كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم
ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد
به العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان
يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما
يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله توقيفية
لا يطلق عليه تعالى حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك
لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع وكلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم
كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجواب الرد في هذه الاعتراضات على ان مذهبه
في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا
لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة
بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع
كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال
ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع
وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم
الصائم نفسه لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وانه يكون
بالبناء لهامان كان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة

المراد

المباشر ولا يكون الربيع مطلقا على الحقيقة حتى يتوقف على السمع اذا
به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اصل المبالغة في
وهذا نظر يرد على مذهب الاستغناء بالكناية اعراض فوق يذكره في علم
البيان ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو كان صائم وليل قائم فيما
انبت ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل حقيقة لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه
وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال لا يكون
نفيا ان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة و
جوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه
عن التشبيه ولو كان على جهة الحمل نحو زيد اسد ولا نحو لجين الماء ابدليل
قد حصل نحو قد زر ازراره على القمر فسبيل الاستعارة مع ذكرهما على ذكر
الطرفين على ان المشبه ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير للفلان نفسه
غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى
في عيشة حسنة بمثل عيشة اضمر صاحبها بها والمراد بالنهار صائم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو تم فما اضافة المسمى الى
الاسم فانظر الى ما ارتكبه من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام الذي
هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر
لهامان مجاز ونفيه حقيقة وحمله عليه اذا كان المراد بلفظ
هامان هو البناء حقيقة كما لم يكن الامر حقيقة ولا مجازا الا
ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر مجازا من قطعا وعن
الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق
الاسم على الله من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية
عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائل بالتوقيف الوقف
من مثل هذا التركيب على السمع ولكن لا نزاع ذا يغنيه كلام الجميع من غير وقف

نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد
الشيخ او انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير
ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من
يقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت و
لم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط اذا عرف انه
اتاك من هو من جنس الرجال لم يدر ارجل هو او رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلالة على مجاز
يسمى ان المعنى في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على ان الجائي من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلامه انه اذا بني الفعل على المنكر فهو للتخصيص قطعا وفي
كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف لا اشارة في مواضع من
دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر انما قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد الجنس او الواحد
لا للتخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي وافقه اي عبد القاهر السكاكي على
ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ
ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره انه ان
كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لكلام عبد القاهر
لانه قال في الحجة من قوله تعالى الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثالها ان المسند اليه مظهر موجب للتخصيص
السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا
يكون الا للتقوي وان كان مضمرا فان قدر له الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي
لم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الاضمار
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم فمن اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف ولهذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
ان حاز ان يقدر انه كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا

نحو انا قمت فانه يجوز ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تأكيدا للفاعل
والثاني اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا
اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرطين او بانتفاء الثاني فقط
او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليه بقوله جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او
لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى
هذا الكلام ان يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط لان ذلك جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا
فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه عن هذا الحكم بان جعله
بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنى فقط كانا كما هو هذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله
من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصل جاءني رجل
جاءني على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ
لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا
انه التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب لانتفاء الضرورة وصحة المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر
من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه ان لا يمنع مانع من التخصيص كقولنا رجل جاءني
على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا
من التخصيص اما على تقدير الاول اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يبوحه واما على التقدير الثاني اي تخصيص الافراد
فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب
لانه لا يستعمل عند قصد ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم
وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل
ليكون المعنى شر عظيم فظيع
فيقع معناه قولهم ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع
ليكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي او الفردي فينافي الفروق الكثير
بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة
قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر والقائل ان يقول
بعد ما جعل التنكير للتعظيم لتحصيل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فينافي التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ
كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ
ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم الحصر
والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف يدل على نفي الحكم
عما عداه وقولنا رجل جاءني ليس كذلك فيصير ... من غير تقدير كونه مؤخرا ايضا على ما ذكره السكاكي
بالتخصيص الحصري اي كقولنا ما ضرب ... اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضرب احد الا اكبر اخوتك
وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل
سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا
بل امتناع التقديم في التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا
ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله بعد الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لا ما نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا او الا
جعل مبتدأ او قيم فاعليته ولا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والا فشرطه
فاسد لان هذا اعتبار محض فكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا
بل هو واقع كالتأكيد في قوله حيث بها اقرّ المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر
فان كلا تأكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وتبنا الحاسد

لانه احسبت لا شكالى وسكر تستبعار الحجر قد خاف

وسا كنعطف على قبل انا وانت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمسند عند السكاكى بل هو

تاكيد اصطلاحى مقدم والخبر فعلية بل جاز بدل اصطلاحى قلت امتناع تقدم

التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الظرف في قوله الموسى العائذات الطير عطف

بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع

تقديم البدل ومنع هذا مصحح مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا

قائم هنا بعينه واما قوله فكان مجانا كلما ذكر الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به

ان يكون كل تاكيدا للضمير المستتر وكان لدلالة قوله قبل الحاج على الشهر وكان قوله فكل الشهر

منه تفضيل البدل والوصل فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه على السعة ولو سلم تقديم

المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على معطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا

يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل

جميعا فلم يقل به احد فلولا ثم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اذ نحو رجل جاءني الا

تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكى

في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغيره لك ما يستفاد من التنكير

فيه ان لم يصح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك

الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة انما يدل على انه لو وجد شرط غيره نحو

يستفاد من تقدير التقديم ولا بد منه يجاوز لا نا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف نحو رجل

في الصحة وقع مبتدا كالمعرف ولا يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلام

لا الجواب انا نعني التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد التخصيص النوعي الذي يمكن ان

يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة او لا رجلان

ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا عقلا ولا نقلا قال الشيخ عبد القاهر

قدم شر لان المراد ان الذي اهر ذا ناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ثم قال السكاكى وقرب من هو قام زيد قام

في التقوي لتضمنه اى قائم الضمير مثل قام في تكرار الاسناد فيفيد التقوي الحكم وقال وانما قلت وقرب دون ان

اقول ونظيره لان قائم لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة انا قائم وانت قائم وهو

قائم اشبه الخالى عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اى شبه الحكم قائم مع انه متضمن للضمير

بالخالى عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالى عنه نحو انا غلام

وانت غلام وهو غلام ولذا يضعف قوله وشبهه مخففا ونظن الاسم مخفض مفعول

اى تضمنه الضمير مع شبهه اى مع مشابهته بالخالى عن الضمير يعني ان قوله ولم يقل على امرين

المفارقة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير على الثاني

فيه التعسف ولو اراد هذا المعنى فليقل اوشبهه بالعطف على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اى

ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها

فعلا عدل الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل اى

قائم مع الضمير معاملتها اى الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير وشبيها بالخالى عن الضمير روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل

قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل

لو كان الحكم بالافراد والاعراب فانه من زيد قائم مبنيا على شبهه بالخالى وجب ان لا يحكم بالافراد

والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه فحكم بانه مفرد مثل وقال اللهم انبع عارض

اذ المسند الى الظاهر مفرد اكان الظاهر او مثنى او مجموعا والعله هو لاحاصل هذا الكلام

ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في

نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وذا الاعتبار مثل الامير حملا على

الادهم والاشهب وقوله غيري باكثر هذا الناس ينخدع اى الاس حمل وانا لا انخدع

فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بلا تعريض لشبيه له بطريق الاولى

الفعل من يخدعه وممن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة

التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت

لذاته او النفي عنها بطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه غير في النفي

ومن سلك هذه الابواب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مع انه ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود
موجود ولا بد له من محل يقوم به وكذا اذا انتفى الانخداع للغير من غير قصد الى ان انسانا
سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع في الجملة لزم [illegible]
عن المتكلم فهما استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل ونفيه [illegible]
لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يجود وغيرك يعني [illegible] وانا العاقل فيكم فكانه قيل انت لا تبخل
فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض
لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل [illegible] معناه
حال كون ذلك القول والكلام ناشيا عن غير ارادة التعريض اذ لم ينشأ عن ارادة التعريض كما
يعرض بغير المخاطب [illegible] كما في قوله غيري [illegible]
فهذا مقام آخر ليستعمل فيه على سبيل الكناية [illegible] اي يرى تقديمه
كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم
واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ من التصريح والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات
الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة دالة على انه ليس لازما حقيقة ومعناه ان مقتضى
القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم
اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الاسمين مقدمين ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته
ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول
وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتأخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد

المتقدم

وهو ان يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التأسيس وهو ان يكون لافادة معنى
آخر لم يكن حاصلا قبله بيان ذلك انه لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير مفيدا لنفي العموم يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة
خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه ارجح
قلنا نعم ولو سلم فلم يعارض بما ذكرنا لانه لو كان وضع الكلام على الافادة وكان هذا [illegible]
[illegible] في اصل الدعوى بالاستدلال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والافادة
[illegible] الاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة [illegible] افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب جزء
من المحمول لا ينفك عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده [illegible] الرابطة
بالايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما [illegible]
وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع [illegible] لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان من غير ان يكون جميع الافراد او بعضها
[illegible] يصدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق قولنا انسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان او بالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة
الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون
الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او يكون عن البعض [illegible] ثابتا ومنفيا عن البعض الآخر
على كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا
للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على
التأسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس [illegible]

الافراد

وكلما صدق نفي القيام عن البعض

واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة
الجزئية لا الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في قوة ولا المسورة
وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
لا هذا خلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم
ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد
لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد
الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فبعد ورودها
تحت النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان
هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا
ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي الحكم القيام عن جملة
الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده
لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان كل لا يجوز
افادة هذين المعنيين معا فاستفادة احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير
ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا انه
يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة
الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ
انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان
صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي كل على تقدير ان يكون الاسناد اليه
مفيد المعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ
يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم

عن كل فرد ويحتمل نفيه عن البعض دون البعض وعلى كلا التقديرين يستلزم نفي الحكم [illegible]

كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل للتقوية ولما كان لقائل
ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
وهو ان لا يكون لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر
هنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر
وان كان لا زائدا
تقديرا لكون كل لافادة معنى التاكيد بهذا المعنى ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افاد النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على
افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون
تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن كل
تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر
والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة فلا معنى
حاصل قبل كل يفيد لهما جميعا يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل كل
على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على
النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون
كل في قولنا كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في
قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم من الجواب لان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون نفيا
عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للغير
والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا
لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة
الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله قلت الا
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل

اي المعنى الحاصل قبل ورود كل هو النفي [illegible] عن كل فرد [illegible] السلب الكلي

لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا ان المسلوب كذا القوم
سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لا ما نقوله
ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي
لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها
ان الحكم على كل افراد الموضوع فقط لان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو الكلية
دون المهملة واما الاستعمال فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد
فلابد لهذا البيان من شيء يدل عليه وهو ههنا ولا شيء بالسور الا هذا والعموم وان جعلوا سور السلب الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل ما يدل على العموم من سور الكلية كقولنا ما احد او لم يقم
ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الشفاء وههنا بحث وهو ان يجوز ان تكون هذه القضية كون الموضوع نكرة
منفية او ادخال النفي على سور الكلية كما ان في الموجبة سور الجزئية بما في الاشارات انه
الا كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال النفي يوجب تخصيصا فلا مهملة وقال
الشيخ عبد القاهر في تفسيره ان كلمة كل تارة تكون داخلة في حيز النفي واخرى في غير حيز النفي لان كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو
قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو ما كل متمني حاصل
او حاصلا على الفعل المجاري او المنفي او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز
النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس ببعيد
لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي ولا
يحسن الفصل باو الا اذا اريد الاول فقط واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل
نحو ما زيد كل القوم او ما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما جاءني
حاصله فان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان
اعم من اللفظ والتقدير دخل فيه القسمان وبالجملة كان في الكلام نوع تعسف وانما وقع
فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلمة كل في حيز النفي بان تقدم النفي عليها لفظا او
يعني تقديرا كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيها فانه حينئذ تقديرا لان رتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب

ان

ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تكن
اداة النفي على فعل عامل في كل نحو ما كل ما يتمنى المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي
لفظا بان اخرت عن الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له
نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وعدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا لكن
متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم آخذ او
الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما ذكر وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما
لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا دلالة على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو
ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول
خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان
كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم
يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة
لبعض من القوم ولو قال لثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن
او تعلقه اي تعلق الفعل والوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او
الوصف المحمول عليها او فيها العامل نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو كل
الدراهم لم آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق
الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا
وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر
نجده حيث لا يصلح ان يتعلق ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن
داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد
مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين
اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن
اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشمول ...

قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا
مما تدعيه علي من الذنوب فان الرفع المعتمد في اثبات الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث
فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا لخطأ المستفهم وتخطئة في اعتقاد
ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه نفي لما لم يعتقده جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك
لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك
قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما
ينافي نفي كل منهما جميعا اذ الايجاب الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج
بشعر ابي النجم فلانه فصيح وان نصب فيه اذ لم يكن الفعل مشغولا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية
نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما
ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الى الرفع
عن النصب السائغ الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى مضمر
لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم
ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله [illegible] قلت عن الرفع فيكون على الابتداء وحذف
الضمير من الخبر جائز على الضعف لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول لكن قلت بالنصب
واعترض عليه ابن الحاجب بانه محتاج مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو
غير جائز لان كلا اذا اضيف الى ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة فواجبها
ان تضيف الى ما ولما اضيف الى الجملة متقدما ذكرها او التقدم الا انهم استعملوها مستبدا
لان الحرف معنوي لا بحسب الصورة كما في ما ولذلك ان لا يكون الا الرفع
والنصب لا يتاتى الا ان كل ذلك هذا كلام واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم
المسند وسيجيء بيانه هذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر اي الحال وقد يخرج الكلام على خلافه

اي على خلاف مقتضى الظاهر الى آخره فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم
رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن
باعتبار الوجود كالمبهم في نعم الرجل يحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي
هو المدح العام او الذم العام اي من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
تفصيلا بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين
اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره
فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فكان ذلك
لو كان الامر كذلك لوجب ان يقع نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام
المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب
بخواص فيجوز ان يجيء من خواصه التزام كون ضميره مستترا غير بارز سواء كان المفرد والمثنى
والمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام
ثم التفسير فيكون حاصلا مع التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح
تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد كما في نعم الرجل رجلا [illegible]
ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل وقولهم هو او هي مكان الشان او القصة
فان الاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام
مؤنث غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث
ولم يستعمل هذا الضمير الا مبتدا او ما هو في الاصل مبتدا وان كان القياس يقتضي جوازه وانما
المقر نحو قولهم ربه رجلا وربها امراة وقوله فيقضيهن سبع سموات
لانه ليس من المسند اليه لتمكن ما يعقبه اي وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب
ذلك الضمير اي يجيء عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير

معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ليحصل التمكن له بعد وروده
لا موقعها فقصد ابهامه ليتمكن الشيء بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحصول بعد مقاساة التعب
ومعاناة الطلب في القلب محل ومكانة لا يكون للحصول بسهولة وبهذا الاشتراط ان يكون مضمون
الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب مطير وهذا لغرض قصد الابهام ثم التفسير ليدل على
التعظيم او لسبع في التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضى الالتزام تأخير المخصوص في باب نعم لكن قد جاء
تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل والاكثر
الاول ذكره من ان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم التفسير ضمير ان فقليل وضع المضمر موضع
المظهر في باب نعم اذا ذكره لسبعه وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح
امره كقوله انا انزلناه في ليلة القدر اي القرآن اوله تنبيه على عظم شأنه الى ان صار
متعقل الاذهان بحيث يحتاج الى ذكره او للادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع
عليها ... وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع
المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعجزته او اعيت عليه
مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي
ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اي اتقنها زنديقا
كافرا نافيا للصانع ... لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم
سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة
لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
فالحكم ... تمييزه ... ليرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي
له ذلك الحكم البديع ... الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا ففيه اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا
انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم

بالسامع كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال
بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء
كمال ظهوره وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب
قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي بالكسر اي صار حزينا
واما شجي بالشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي
قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس الذي يشار اليه
باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اي يقصد
في الحوائج ونظيره من غيره اي من غير باب المسند اليه وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي وما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
فما نزل الا ملتبسا بالحق والحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او
تقوية داعي المأمور ... مثالهما اي مثال
الروع وتقوية داعي المأمور قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على
وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى
التوكل عليه لدلالته على ذات موصوف بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي
طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت
لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي لما في لفظ عبدك العاصي
في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ... بلفظ ... ومنه
الالتفات كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله
النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ...

المذكورة عليه وتنبيهاً بان الذي وجب له [illegible] بعد ان كان [illegible] الرسول الموصوف بالصفات كانه حاضر
ذاتا حضري اظهار التعبير [illegible] التعبير بنفسه قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
العبارات تسامح ادنى وهكذا يكون الحكم [illegible] والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور
[illegible] باسم مظهر او بضمير غائب الاول العني بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة بالاثنين لان كلا من الثلثة ينقل
الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بقوله
ينقل بمعنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او غيره
وسواء كان كل منهما واردا في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد لكن كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل عنه الى الآخر وهذا [illegible] المقصود [illegible] تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل
عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه
صاحب الكشاف سمى التفاتا في علم البيان على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي
امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما [illegible]
[illegible] السكاكي [illegible] الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفات لانه خطاب لنفسه
ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الثلثة
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا
الطريق وبهذا [illegible] في الايضاح [illegible]
ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر [illegible]
ليفيد تطرية لنشاط [illegible]
[illegible] الالتفات منها [illegible]

ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما [illegible] تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا [illegible] في التركيب
[illegible] لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها [illegible] الطرق [illegible]
نحو قوله اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في
اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق
بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك
الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء
بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة
وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على
مقتضى الظاهر [illegible] الى بعض الاوهام نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات [illegible]
قال المرزوقي في انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون
بصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخبار هو الاول
لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى [illegible] ومع ذلك
قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته [illegible]
الناس من زاد [illegible] او يكون التعبيران في كلامين [illegible] غلط
[illegible] التفات عن التكلم الى
الغيبة ثم [illegible] الى التكلم [illegible] ليس بكلام [illegible] من متعلقات
تنزيه [illegible] وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان
النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون
مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني [illegible]
عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس [illegible]
[illegible] وباتت له ليلة [illegible] الالتفات في البيت
الاول عند الجمهور وعند السكاكي ان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول
صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر انه مذهب
السكاكي موافق لمذهبه [illegible] يحتمل ان يكون [illegible]

احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب لان الكاف في ليلك للتكلم في جاني والاخر باعتبار
من الغيبة في بات او يكون الثالث في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب الى الكاف في جاءك
والثالث في جاني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان في هذه الابيات ثلث التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فالجواب من الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع على اسلوب الكلام
وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد انقضى الخطاب وصار الاسلوب اسلوب
الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني ان الاسلم
الكاف في ليلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا ... هو خطاب ... غير الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم
في قول ابي العلاء هل تزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الوك حيث لم
يقل اولكم وقوله اصاحبي ... الحيران ذاك النجاح في التبكير حيث لم يقل ذاكما
مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت
نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم كما يخبر
فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون الكلام قوله ترجعون واردا على مقتضى
الظ والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظ قلت لا نم ان قوله ترجعون وارد
على مقتضى الظ لان الظ يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق
وهذا كما يقال مثل التكلم في قوله عن شاني وقد قطع المقصود بانه وارد على مقتضى الظ وزعم
ان الالتفات عند السكاكي التغير في خلاف مقتضى الظ وهذا منقوض ... عند
السكاكي وغيره لان مثل ترجعون وجاني في الاية والبيت التفات عند السكاكي
وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظ لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظ
عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينهما ... في انه تغير من خلاف مقتضى الظ
وان مثل ترجعون وجاني من خلاف المقتضى على ما حققناه ومن الغيبة الى الخطاب انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لنفسه ...
المتكلم كالمخاطب ... ذلك ... الكلام المتقدم ... استعمال
كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما ...
وترك اصحاب التكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب
بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب ...

طروب ... ونشاط في مراده بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان
مشيب اي زمان قرب المشيب واقبال على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب
في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك من فاعل يكلفني مضمر القلب وليلى مفعول الثاني
اي يكلفني ذلك القلب ليلى ... بوصالها ... والفوقانية على اسناده
الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيه التفات
آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور
وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال
المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلا من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه
ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه
قبل ومن الغيبة الى التكلم حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم
والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه ومن الغيبة الى الخطاب مالك
يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل ...
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان
... هذا الكلام وان يخاطب الله من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك ...
العبد مع الله تعالى مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة
بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في
شيء لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت الثاني الخليفة وهذا احسن من تفسيرهم
فقول ابي العلاء هل تزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الوك فيه التفات
عند الجمهور والخطاب في تزجركم للغيبة وفي اولئك يعني اولئك ... الالتفات ضرب
في ... تزجركم للغيبة عن خطاب ... الاخبار ... وان كان يرى ...
الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله تزجركم ... وبقوله اولئك انت وقد يطلق
الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق
المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم
انصرفوا صرف الله قلوبهم وقوله ... الفقر ظهري والفقر ... الظهر وقوله
جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام انسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم السامع انه ...
الى الاخلاء ... ثم رجع لمقصده كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة
...

ولا وصل بتصحيح الفكر منه كانه طاق ... فيقوله وفي ايا

لو وجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن

تطرية اي تجديدا واحداثا من طرأت الثوب ... لنشاط السامع واكثر ايقاظا

للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى

هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان

العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك

الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها

اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر

كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك

يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال

عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات

والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب ... خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب

ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بالدال على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع

والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من

اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة في اداء العبادة ويكون ايضا بيانا

للجملة الاولى ... الكلام ويكون العبادة ... وسيلة لطلب الحوائج والاستعانة

في المهمات ... التفات ... فيهما على ان العبد اذا حضر

القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه ... ذلك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار

على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات

تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم

المتميز فقال اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة لاجل ذلك

التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان الخطاب ادخل في التميز ... فكان تعليق الحكم به

... تعليق بلفظ التميز اشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ... ذكر الرازي في بعض

خواصه ... والعلية فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات

الحقيق بالعبادة فلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك ... ووصف

اولا بانه المربي للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليتنفض

لهم المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم الذي اليه معاد العباد

فاضرب النفس بالخطاب لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان

من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في

قلب بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وهو تعظيم لامر العبادة وانما ينبغي ان يكون في قلب

حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر

اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب

بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى

من خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه بسبب حمل

كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول

القبعثري للحجاج وقد قال له الحجاج حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم

يعني القيد هذا مقول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول القبعثري

فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس

الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب

بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم

هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد جدير

بان يصفد اي يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق

من صفده وقال الحجاج ثانيا انه اي الادهم حديد فقال القبعثري لان يكون حديدا خير من ان يكون

بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل

بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير

الاولى بحاله اي بحال السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي

مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه

حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي

ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من الاختلاف وهو ان

الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع و

المتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك

للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن

يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق به غرض وكقوله تعالى

يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير صالح للانفاق وذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع ومثل هذا في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فيكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تجوز الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فيما يحمله اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر نعم ولكن فيهما مع الدلالة على الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله وان الدين لواقع وقولك ان الدين ليقع وكذلك ذلك يوم مجموع له الناس وقولك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما على ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على تحقق الوقوع هذا هو الكلام تعقيد محل خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو موقع المبتدأ نكرة وما هو موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم

في الاصبع لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه متحركا الى المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقوله فانك لا تبالي بعد حول أظبي كان امك ام حمار اي ذئب من الناس اتصفوا بصفات اللئام حتى لو تقول لها هذا الوصف سنة لا يبالي النسابة احسيبا ام غير حسيب فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصيل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر غير مقصود فوجوده كعدمه فالمذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وامك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما في رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى أكان امك ظبيا ام حمارا لان المقصود السؤال عن ان يكون ظبيا او ان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا لانه مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه اي مفازة مغبرة منسوبة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف في القلب هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كانه بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال كقوله اي قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا اي القصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع

بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ومن لطائف ان القلب ...
ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في تشبيه الناقة بالقصر ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن
بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن بالوجه عكس المقصود فيكون ادخل
في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب على
اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروحة تناهيه في السن فالمناسب ان يوصف
الرأي والبصيرة بالقروحة ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة اي اقدام
غر ورأي مجرب وليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام بعكس المقصود والجواب انه
ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لا في انصرفت ومعناه
لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت على خلافها
جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على
انه جرح وتكرر منه الدم ولان في مجرى كلامه دلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان
الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ونفض التحرز خوفا عن المعاطب
كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على
ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما حمله على معنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تفكيك النظم ودلالة
الكلام على اثبات ما لا حاجة اليه الا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار
المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعل بمعنى
لم الف فلا بد ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود
والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت
وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يرجع لمرارة ندم في الاقدام
ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته
للحرب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد بلغت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا
ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى ولم يبدلني الاقتحام فلا خلل في اختياري
النظر في الاعواقب لقد صار اقدامي في الحرب خالطا عادة ...

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه

فان المسند اليه حذفه ونه المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركني الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط
الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز
ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك
امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب الاساس لها ورحله اي منزله و
ماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة
فحذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب
خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان
وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون
العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان
لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف
على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هناك في عامل كما في قولك ليت زيدا قائم وعمرو منطلق
والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا
بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة
لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا
مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا
الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف
جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان و
العمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا بحث لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر الثاني في وجه الاول محذوف
على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني
على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو منه من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور

خبر كنتُ و والدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اي البرئ وفي قوله فيا ضربيّ كيف
وارَيتُ جودَه وقد كان منه البحرُ والبحرُ مترعًا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التأخير
والمعنى كان منه البحر مترعًا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم
قدروا المحذوف من الثاني منصوبًا اي كنت منه بريئًا و والدي ايضا بريئًا وكان البحر
منه مترعًا والبحر ايضا مترعًا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائمًا وعمرو قاعدًا
لم يكن بعيدًا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث
من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف كما في المثال المذكور لان
اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود فاذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او نحو ذلك فلا بد
من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت مثلا
يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد
بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملًا على المعنى
اي خرجت ففاجأت وقت زيد بالباب والعامل فيه اذا هو فاجأت فلا يكون مضافة الى
لانه فاسد ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف ثم لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد
ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديمها
لتشابهها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى فبالمكان
زيد بالباب وقوله اي وفي قول الاعشى ان محلًّا وان مرتحلًا وان في السفر اذ مضوا مهلًا
السفر جمع سافر كصحب وصاحب مهلًا اي بعدًا وطولًا اي ان لنا في الدنيا حلولًا ولنا عنها
الى الاخرة ارتحالًا وفي الجماعة الذين توفوا امهالًا في المضي لا رجوع لهم وحمل على اللزوم عن قرب فحذف
المسند وهو ههنا ظرف قطعًا لما سبق من قصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني
العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالًا وان ولدًا وان زيدًا وان عمرًا
قد وضع سيبويه لهذا بابًا فقال هذا باب ان مالًا وان ولدًا وقال عبد القاهر لو سقط
ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وقيد ايضا
ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمقصود بعد ما سبق للاختصار بدون الضيق كقولك
ان زيدًا وعمرًا اي ان له عليه قوله ان محلًّا يعني على هذا الاسلوب وهو حذف فضلة المكررة
بسبب العطف

ظرف فاما تفصيله بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي
تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم من الامثلة
اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر
فلو ظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل
المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيدًا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد
ابعد من حذف الجملة ولانه لا يصح حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب
الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة
على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط
لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كان قولنا انا سعيت في حاجتك
وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن
استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وان انا ليس بمبتدأ على
انه تأكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل
يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففيه
الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصًّا في احدهما
والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى و
بان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرًا جميلًا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون
حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر
اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط في صحة الحذف
الحذف ثم لا يجوز الحذف اصلًا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرًا ما
يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ورجح حذف المبتدأ
ايضا بقراءة من قرا فصبرًا جميلًا بالنصب فان معناه اصبر صبرًا جميلًا وبان الاصل في المبتدأ
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة
وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل انه اجمل من
الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا النا

ان الوجود الهة ثلثة او الالهة ثلثة فحذف لقرينة الموصوف والمميز ولا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلثة اي متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد
في صفة ورتبة قيل ثلثة فحذف المسند اليه على ان ذكره يخرج الى الليس فيراد كفر الذين
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا اولي الهمزة والمعادل احد الامرين كان في احد الجزئين اي المسند او المسند اليه وتقدير ما
على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام
عمرو عندك او عندك عمرو كانت منقطعة لا متصلة لانك تعود على الاتيان بالمفرد بعد ام
وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من الانقطاع وقولنا
مع القدرة على المفرد احترازا عن نحو الفعلين المتحدين في الفاعل نحو اقام ام قعد فقد
اقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة وتجوز مع عدم التناسب بين
معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي
خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقيق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا
عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل
لان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل
الاصطلاحي فممنوع او المعنوي لان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل ومصدره فتقديمه
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل
اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خالقها والظاهر ان السؤال بجملة اسمية لا فعلية
من ثم قيل الاولى ان المبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال وان السؤال انما هو عن الفاعل
لا عن الفعل وتقديم المسند اليه اقرب الجواب على الكلام على جملة ولم جملة على
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق
اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل
ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لاجل الخصومة
متعلق بضارع وان اعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يكفيه من ذلك

لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس من جهة المعنى
وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع
ملقح بين طوحته الطوائح وطاحته الطوائح ولا بين المطوحات ولا المطيحات
وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يبكيه سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي
المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بين على الكاتبي مسند اليه
استخبار الصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يبنى الفعل
مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال
مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم مفصلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان
هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه فقد اسند الى مفصل
ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون
اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر في يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل
المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا بعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا واحدا
تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لان رفعه مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية
فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في
ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل
فانه مطمع في ذكر الفاعل ولما رجح ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء
الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث اللفظ لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل
وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطلاع اول
الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول به تشويقا اليه فيكون حصوله اعز واوقع
واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي
للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع
نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ونحو قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد
قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم ونحو ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او

بل هو مرجوّ المقدر هو التقوي ان قولنا وقرينة وان زيد الكائن
يعتقد التقوي مع ان المسند... احد هما
ان المراد بالتقوي مع عدم افادة التقوي عدم افادة
نفس التركيب التقوي الاه والثاني ان المراد بالتقوي
الحاصل بطريق مخصوص

فلا يفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره وان يكون على قصد التعجب المسند اليه كقولك
زيد يقاوم الاسد عند قيام القرينة كما سيفيده وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب
بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على تعين نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فا
لذكر المقتضي عنه ق الخ واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي
مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو
زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام
في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم مع عدم افادة نفس التركيب
تقوي الحكم فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت
او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو
تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما يتقوى مع عدم قصد التقوي كما يشعر
به لفظ المفتاح ليشمل صور التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت
هذا فانه لم يقصد فيه التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي
اعم من عدم قصد التقوي واجيب بان صاحب المفتاح باب نحو انا سعيت عند قصد
التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مسند اليه والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا
وقد عرفت ما فيه ووقع في قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه لما
لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او
بالانتفاء عنه فزعم المصنف ان السببي ايضا لا يكون مسندا محكوما به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه ولقائل
ان يقول الاتم صدق هذا التعريف على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو
زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق او انطلق بالنسبة الى زيد لا
الجملة التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لا يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن
هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد مر
الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه
ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد يعني انه ثبت له هذا الوصف
وهو كونه منطلق الابن او انه ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هنا الثبوت
بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية ولو اكان المجموع مسندا
فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومأذكره

الفاضل العلامة في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد ابوه منطلق ابوه منطلق لا انه في
زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد
ابوه منطلق وهذا لضبط لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة
ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد ابوه منطلق
ابوه ليس بفعلي لانه ليس بسببي ولا لكان المناسب ان يورد الفعلي مثالا من هذا القبيل
لخفائه او لطلبه بتركه وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف انطلق ابوه
تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو في المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه
وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم
يقل به في الجملة بناء على ان تفسيره اورد صاحب المفتاح بعد نقض المسند الفعلي امثلة
منها الكرم من الترتيب في الدار خالد وتعلق له النحو السفرة او حصل في الوكر
الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند الثابت جملة وحصل
التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا فاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل
العلامة في الشرح الى جواب انه الى المثال الاول يعني ان الظرف مقدر باسم الفاعل الا ان
وان زعم في مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء
ثم قال انما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون
خالد مرفوعا بالابتداء لم يصح التركيب في جميع ذلك الخط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي
ايضا حال التصريح وغيره كان او جملة ولم يذكر الا افراد فسند منها ما لاق المفرد وما لم لا
وكثير منها مفكود باشكاله واعرض عنه مكون التمثيل بها ضايعا ولذا تركه المصنف وبدل
على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتقييد تقوي الحكم يذكره تقدم المسند فلو كان قصده
انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه ضابط
الافراد وذكر الفعلي وذكر التقوي توسيطا لامثلة الافراد عن تفسيرها لا يكون مناسبا عند
ذا للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
او يغني لانه تعالى وتعبير ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية نحو زيد انطلق
ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المسند اليه بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه
في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا
ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد قام ابوه

انما قال بنوع اثبات او نفي لانك تقول زيد ضرب على حقيقة
بل ضرب اخيه

عبارة عن الذين ... ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان المبتدأ
من الكلمة فلا وجود العوامل او بعضها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي مجموع
الجملة التي وقعت خبرا عن مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه
بما يبنى عليه ذلك المسند تعليق اثباته للشيء الذي يبنى عليه ذلك المسند بنوع ما او تعليق نفيه عنه بنوع ما او يكون المسند
فعلا يتعدى الاسناد الى ابوه فيطلب تعلق ذلك المسند بما قبله بنوع اثبات او نفي
يكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بنوع ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم
منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ اعني ابوه يتعلق بزيد بالاثبات وزيد غير ما يبنى منطلق
عليه لان معناه ما جعل مبتدأ او وقع منطلق خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد
منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس يبنى على شيء لما عرفت
من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعلا اسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون
فعلا مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما افراده لكونه جملة فهي اذا اريد
تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان
المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع
رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله او اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ
المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب
انه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس
كلامه ما يدل على ان المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان
الكلام مسندا سببيا يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر ان المسند
السببي لا يكون الا جملة وقعت مسندا الى المبتدأ ويمكن ان يوجه ان في قوله
ان يجعل مضافا محذوفا اي زمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان
المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون
المسند سببيا وقت كونه كذا او يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو

نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد
الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه
والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ كما في زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض و
بعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة في
واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم كقولنا زيد قائم امس او
الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة
جزء من مفهومه فهو يفيد التقييد باحدها مع افادته التجدد الذي هو لازم
الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء يقتضي تجدد
الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه
بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو
سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة
بعثوا الي عريفهم وهو القيم بامرهم الذي شهر وعرف بذلك
يتوسم اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا
فشيئا ولحظة فلحظة يعني ترتب على كل قبيلة
وردت واعكاظ طلب الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة
عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت
والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه
ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان
الانطلاق ثابت للدرهم من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر
المقصود من الاخبار بالمنطلق انه هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون
بالاسم ولو كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي

يكون بالفعل وقال انه موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير
اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر
من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق
يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه
بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا
اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال
والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد
التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان
خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة
لا فائدة في نحو كان زيد بدونه اي الخبر ليكون الخبر منها اشار الى
انه اي مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل
زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق
كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وانه وضع الباب لتقرير الفاعل
على صفة اي جعل وتثبيت على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مقوم
الخبر على انها اي تلك الصفة متصف بها تلك الافعال فمعنى كان
زيد منطلقا ان زيدا متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يكن في الزمان الماضي وبه يعلم قولهم انها لا تعطي
الخبر حكم معناها فان الغنى في هذا المثال حكم الانتقال اي كأنه التي
انتقل اليها وهذا نوع آخر من تحقيق كون هذه الافعال مقيدة

لا فعلا واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة لعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة
اطلاع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك
لاغراض متعلقة به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار وقادر
على التكلم فيتولد منه عداوته وما اشبه ذلك واما تقييده بالشرط
نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فله عبارات وحالات
يقتضي تفصيلها تتبع لا يعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط
واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه
وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه
فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك
وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة
خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب مبنيا على انه
في حكم تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا
لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما
في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربه واما ما ذكره الشارح العلامة
ان مراده ان الجزاء خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى
ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ذكر لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه
الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لاصطلاح اهل العربية
بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء الشرطية مقدما
او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق

الاحتمال بالترديد بين النقيضين فقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قضية
لا تحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه
جوابا للشرط وعلى شرط وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا
اكرمك ان جئتني بمنزلة اكرمك على تقدير مجيئك والتحقيق في هذا
المقام ان مفهوم الشرطية بحسب المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية
النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية
ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فالجزاء باق
على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم
عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها
فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا
انها تخالف الحملية في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب
وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وانهما لم يكونا خبرين وبان
الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الى غير ذلك
قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهوم عندهم ان
وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار
موجود في كل وقت طلوع الشمس فالجملة جزئية فيه مسلك عميق
فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه
من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكنه
بابحاثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع
في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل

اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما ان شرط ان عدم الجزم
بوقوع الشرط فكذا شرطه ان لا يجزم بعدم وقوعه كما ذكره جميع
النحاة وصرحوا بانه لا يستعمل في المقطوع بعدمه الا على تأويل فلم لم
يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا
بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك
بينهما فلذا قال ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل في ان الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل انكرمه
ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بالوقوع
ولذا قال ابن الحاجب نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حق
مقام الجزم لنكتة وظن ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان
الشرط هو انتفاء كونه ابا لعلوم شرط الخلو عنه لنص الا اصح
هذا المثال الى التأويل وقد سها الشيخ الفاضل ههنا فزعم ان
الجزم انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان
اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر
الوقوع موقعا لان غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في
الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع الى
لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى
على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل
نحو قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة اي الخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقون لها وان
تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا
هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين في جانب الحسنة بلفظ
الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به

ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق ولئن كان تعريف
الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه
لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة
جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما يقصد به النوع كقوله تعالى
ان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان
عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد
معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير
فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما
ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو واذا جاءتهم
الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة عسر واضح اللهم الا ان يقصد به
نوع مخصوص او فرد مخصوص والحق قد قطع بكون تعريف الحسنة
تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف
عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد العهد على مذهب
الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا
ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة
معينة من الجنس والمفروض ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها
كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق
البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة
التي حقها ان يتكرر فيها وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول
مع جعل السيئة مع قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهب
من بنى على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهودة الحاضرة في الذهن
حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها بينهم
ليكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه
تعريف الجنس على ما نذهب وبهذا يبطل ما ذكره العلامة من ان تعريف

العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان
الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورانها بينهم بمنزلة
المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على انهم مع ذلك
يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا
يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوؤهم معاملة
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى
استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر
على القليل كتركه على الكثير فانه قد يغتفر الاول دون الثاني واما
لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون وقوعها موجودة فيوافق
لفظي اذا والماضي بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من جنسها
على انا نقول انهم ادعوا استحقاقهم واختصاصهم عن الحسنة فقد
دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس
ترك على المعهود وغيره فيكون اسوأ واما وقوع جنس الحسنة
ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي فيمتنع وقوعها
فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعل الحسنة هي
الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر وفي نظر فانما قيل
انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابلغ في الانكار وادخل في الالزام
لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان
القول بكون المراد بالحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد
بالحسنة الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها
عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة
ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر
ضعف ما ذكره من كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي
جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع

بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولهذا نكّرت السيئة ليدل تنكيرها على تقليلها فإن
قلت فقد جاء استعمال الماضي مع إذا في السيئة منكّرة في قوله تعالى فإذا
مسّ الإنسان ضرّ دعانا ومعرّفا في قوله تعالى وإذا مسّه الشرّ فذو دعاء
عريض فما وجهه قلنا أما الأول فللنظر إلى لفظ المسّ المنبئ عن معنى القلة
وإلى تنكير الضرّ المفيد للتقليل وإلى أن الإنسان المستحق في الحقيقة كل ضرّ لعمله
في الجفو وارتكاب الضلالة فيناسبه لفظ الماضي وإذا على أن مسّ قدر يسير
من الضرّ لمثله حقه أن يكون في حكم المقطوع به وأما الثاني فلأن
الضمير فيه للإنسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى وإذا أنعمنا
على الإنسان أعرض ونأى بجانبه فيناسبه لفظ الماضي وإذا على أن
مثل هذا الإنسان بالشرّ يجب أن يكون مقطوعا به وقد تستعمل
إن في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل
كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول
إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما إذا استطلت
ليلتك فتقول إن يطلع الصبح ويشفى العليل أفعل كذا فيتجاهل
تولّها وتحيّرا أو قس على هذا أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن
يكذبك إن صدقت فماذا تفعل أو تنزيله أي تنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي
أباه إن كان أباك فلا تؤذه مع علمه بأنه أبوه لكن مقتضى العلم
لا يؤذيه أو التوبيخ أي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير أن المقام
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح ذلك المقام إلا لفرضه
أي فرض ذلك الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت
والإلزام والمبالغة ونحو ذلك نحو أفنضرب عنكم الذكر أي أنهملكم
فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد صفحا
أي إعراضا أو للإعراض أو معرضين إن كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ إن بالكسر

فإن

فإن الشرط وهو كونهم مسرفين مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد
التوبيخ على الإسراف وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا
المقام يجب أن لا يكون إلا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات
لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر
عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل
في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ما استجابوا لكم
الأصنام دون إن لما تقرر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يليق أن يقال إن
كان كذا بل يقال لو طار لأنا نقول إن المحال في هذا المقام نزل منزلة
ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت
فمن هذا الوجه استعمال إن فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فإن
آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا أنه من باب التبكيت لأن دين الحق
واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير أي
إن حصّلوا دينا آخر مثل دينكم مساويا له في الصحة والسداد فقد اهتدوا
ومنه قوله تعالى إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة أي كان
حقا فعاقبنا على إنكاره والمراد به التهكم وتعليق العذاب بكونه
حقا مع اعتقاد أنه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل إن كان للرحمن
ولد فأنا أول العابدين أو التغليب غير المتصف به أي بالشرط على المتصف به
كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة إلى بعض غير قطعي بالنسبة
إلى آخرين فتقول للجميع إن قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بأنهم يقومون
على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وإن كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا بإن مع المرتابين يحتملهما أي يحتمل أن يكون للتوبيخ
على الارتياب وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لهم إلا على
سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله وهو الآيات

الدالة على أنه من عند الله ولم يكون لتغليب غير المرتابين
على المرتابين منهم لأنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا
فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم والإشكال المذكور وارد ههنا
لأن عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال إن ولا يقال إن
الشرط هو وقوع الارتياب منهم في الاستقبال وهو محتمل الوجود
والعدم لأنا نقول ظاهر أن ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل
ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ وقد نص المبرد و
الزجاج على أن إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال وذكر كثير
من النحاة أنه إذا أريد إبقاء معنى المضي مع إن جعل الشرط لفظ
كان نحو قوله إن كنت قلته فقد علمته ولم كان فيهم فقد قيل
وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه لأن الحدث المطلق
الذي هو مدلوله مستفاد من الخبر فلا يستفاد منه إلا الزمان
الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وإما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى أنه يجوز أن يراد وإن كان الشيطان ينسيك
قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لأنها مما ينكره العقول فلا
تقعد بعد أن ذكرناك قبحها فلما أراد جعل الشرط ماضيا
قدر كان وجعل ينسينك خبرا ليتمحض المضي فإن قيل لما كان
البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كأنه لا قطع
بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال إن في هذا
المقام وليس من التغليب في شيء ولا مخلص عن هذا الإشكال إلا بأن يقال
غلب غير المرتابين قطعا على المرتابين قطعا أعني الذين لا قطع بارتيابهم
ثم يجوز فيهم الارتياب وعدمه ويكون في العلم والتغليب غير
المقطوع بأنها فيه بالشرط على المقطوع به كما أشرنا في مثال الذكور

والتغليب يجري في فنون كثيرة من تغليب الذكور على الإناث

بأن تجري على الذكور والإناث صفة مشتركة بينهم على طريق إجرائها
على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الأنثى من
الذكور القانتين بحكم التغليب لأن القنوت مما يوصف به الذكور
والإناث والقياس وكانت من القانتات ويحتمل أن لا يكون من
للتبعيض بل لابتداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لأنها
من أعقاب هرون أخي موسى والأول هو الوجه لأن الغرض مدحها
بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين ومنه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون
بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى قوم ولفظه
لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكن من حيث المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الأبوان ونحوه كالعمرين لأبي بكر و
عمر والقمرين للشمس والقمر والخافقين للمشرق والمغرب وغيرها مما يثنى لكن
مما غلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن جعل الآخر متفقا
في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد إليهما جميعا وينبغي أن يغلب الأخف
إلا أن يكون أصل اللفظ مذكرا فإنه يغلب على المؤنث كالقمرين و
لا يخفى عليك أن الأبوين وما يجري من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر بأن تجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة إجرائه على الذكور خاصة بل بأن يجعل أحدهما
متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فإن قلت لا بد في الجمع والمثنى
الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولهذا تأولوا
الزيدين بالمسميين بزيد ولا يطلق قرآن إلا على الطهر أو الحيض لا
على طهر وحيض قلت تخلف فيه فالأكثر على أنه يقال العينان في
عين الشمس وعين الميزان ثم يعترفون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ
دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لأن

اللفظ لم يستعمل فيها وصيغة الامر في القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له فقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عدّ ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من حيث بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم تعلمون وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى انت يا محمد وجميع من سواك من المخلوقين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فانهم قال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذين ذكروا بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بخلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب

المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل فانه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها هكذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول لا نسلم ان الخطاب شامل للانعام بل هو للناس لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه من ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها ما تأكلون وجعلها ازواجا ليبقى بقاؤكم ويدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بكلام الله تعالى من ان يقدر وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا البعض ومنه ما وقع بوصف مختص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى وذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي تغليبا فجعل الجميع كالواقع بالايدي

تعليقا وكونه تعليلا لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم فيه اولا لامر معلقا
فيكون له في الفعل استقرار لا يكون لما يذكر بتعليق بغيره اي ولكون
ان واذا لتعليق الامر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون
الشرط في الاستقبال متعلق امر على معنى تعليق حصول الجزاء
مرتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق تعليق
الامر بل التعليق انما هو في زمان التكلم لا في زمان الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية بالدخول في الدار في زمان الاستقبال كان كل من جملتي كل
من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه
مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما
الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع
تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل وعجب
ان يعتبر ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه
فعل استقبالي لا دلالة على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على
امر يخالف والشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون
طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لتخلف اللفظ
بالمعنى وتعاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيها في
قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او واحدة منهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني
الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن
فاعتد باكرامي اياك امس وقوله وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله والا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه
فسينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد رأينا في باب الفهم وتامل

الجزاء الطلبي بالخبري وهم لا يزيل عنه وقوع الصدق كالشرط بل هو بعيد عنه هذا
ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان
نحو ان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء
بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها
جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير
ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر
فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدوركم
فقد الجنة وضرا في نفوس رجال لظهور ان المعنى على المضي دون
الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله
واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان
كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب
لا على ابراز غير الحاصل وكذا حال جميع ما عطف عليه بأو ولا انتها
علة لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع
كالواقع كقولك ان مت كان كذا مما يعبر عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في
وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام
هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان
اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان
الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور
الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا
فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لفظ الماضي دل

على توفر الرغبة ارادة التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه
التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه
وجود الشيء غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم
ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد
ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون الجملة اي الحكم بانه يحصل مضمون
تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناها اللغوي يقال
شرط عليه كذا اذا حمل عليه الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا
ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب
ملزوم والجزاء لازم والثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني
انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا ان الاية
نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث
انا لا نكره وان معناه تحريم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه و
عند عدم ارادتهن التحصن ينتفي صورة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه
ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع
انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى كونه
مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع
قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما
ذكرنا او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره كقوله تعالى ولقد

اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب
للنبي وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم
الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان
شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر
عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله
ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء والضعف نسب الى السكاكي والا فقد
ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في
استعمال الماضي موضع المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا
اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم
بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب واليه ارجع
ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعداء الحق على وجه لا يزيد في غضبهم وهو
اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا
يزيد فليس هنا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول
الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد
المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان
كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف
من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى الكلام الاستدراج
لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد
كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم
اي ان يجدوكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم و
ودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم

العداوة والقتال وقد ذكر في موضع من هذا الشرط ثلث جمل استعمالها
وقد عدل في الثالثة الى لفظ المضارع فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان
احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض من الكلام انهم
ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان
يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين
كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح
دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان
يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم
الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها
واضحة اللزوم بالنسبة اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة
البتة ولا احتمال لها من كفرهم لكونه امرا لا يتعلق بالمؤمنين وانفعها
للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمتبوع بخلاف
العداوة وبسط الايدي فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة
بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبانت من اعلمهم قولهم اذا
ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كونهم بان يسلم المشركون انهم فهو
وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا
عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتعلق وجود كل
من المذكورين بوجود الامر وثانيهما وقوعه من اخواته في عطفك
واكرمك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه كقولك ان رجع
الامير استأذنته وخرجت وهذا المعنى على ... اي اذا رجع
استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فاي
الاية من اي الضربين لتكون جميع الجمل الثلث ازمانا واحتمال ...
ما في المفتاح ولو كان من الضرب الاول لم يكن فيه تقييد ودادة الكفر
بالشرط فانه لا ينافيها حاصل ظفروا بهم او لم يظفروا فالاول ان

يكون قوله تعالى وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان عطف
الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى و
قالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على
قالوا قلت لا شك انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا
المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا
لا يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين كتب كتابا الى
مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه وسلم فقبل ظفر المشركين
بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فح تحقق العداوة وبسط الايدي
والالسن وودادة الرد الى الكفر وهذا انما يصح ان لو وصل الكتاب
الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصص ان
الكتاب لم يصل اليهم وانما اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن الطريق ولو للشرط
اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع
القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا
الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة
المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك
لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع مجيء مخاطبك ففيها
اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط و
ثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما
وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة
اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع

من حيث انها ممتنع وهذا معنى تعليلهم امتناعه وكذا قولهم لما امتنع وهذا
لطيف تحير السكاكي في هذه العبارة وغفل عنه المتأخرون من مستعملي
كتابه فعندهم في تعليل الامتناع بالامتناع القطع وعلى ما ذكرنا
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فلو للدلالة
على امتناع الثاني في الجزاء لامتناع الاول في الشرط سواء كان الشرط
والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما نفيا والآخر اثباتا فامتناع النفي
اثبات وبالعكس فمعنى نحو لو جئتني لم اكرمك امتناع عدم الاكرام
لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا
هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول
سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون له
اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء
المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء الاسباب الا ترى ان قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما هو ليستدل بامتناع الفساد على
امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد
لجواز ان يفعله الله تعالى فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال
بعض المحققين ان دعواه ودعواه خلاف الاول ان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا
نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
واما الشائع ان الشرط ملزوم للجزاء والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون
فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي
لامتناع الاول لامتناع الثاني اي لدلالة انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا
قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج

انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة
من المحققين ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع
الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم
بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء
الاول فمعنى قولنا لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء
المشيئة يعني انهم قد يستعملونها للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء
الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي
لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده
دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام ولا يخفى
ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا
قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها واما ارباب المعقول
فقد جعلوا ان ولو ونحوهما اداة التلازم دالا على لزوم الجزاء للشرط
من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين
المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء
الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة
انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر
بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل
على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان المراد

من التصريح بانتفاء تعدد الآلهة لبيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعراب
النحو المحقق واتباعه انما هو على الشيوع في كلام القوم وقد غلطوا
فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من
لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عم نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل
ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء و
يكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم
استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما
سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين
نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني
لاثنيت عليك فهو في هذه الامثلة اذا دعى لزوم وجود الجزاء لهذا
الشرط مع استبعاد لزومه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى
ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك
يعني اثني عليك على عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق
في المعنى بين قولنا لولا ولو ما الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان
يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان
الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف فيجوز ان يكون هذا
منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط معتبر في
مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط
تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونعلم

قطعا ان المعنى في قولنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا هو نفي الاكرام
لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليكن هذا مدخل في لزوم نفي شيء او ثبوته
له يجب ان يكون منه حظا للعقل عند الحكم وقد تبين لك ذلك وزعم ابن
الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير
المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم
يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
فيتناقض وهذا وهم لانه لا نزاع في ان الارتباط بالشرط في مفهوم
الجزاء المثبت حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء
مرتبطا بالاهانة ولا نسلم ان المعنى عام بل معناه نوع فليعتبر ذلك
في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان
مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد و
يلزم عدم عصيانا غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر ذلك واجري على
الظاهر فيلزم العموم في نفيه منفيا كان او مثبتا واما قوله تعالى ولو علم
الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه
على صورة قياس اقتراني فيجاب بانه ينتج ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا
محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد
واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كان
فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز
ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في
القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي
لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان ينعقد في كلام الحكيم قياس اهمل فيه
شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل تركيب القياس الا

علة
لحصول النتيجة بل الحكم فى قوله لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على ما
الفقيه يعنى ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله
ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعنى ان
التولى لازم على تقدير عدم الاسماع فحوى الى الوجود كذا ذكروا
واقول يجوز ان يكون التولى هو الاعراض عن الشىء وعدم الانقياد
له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشىء لم يتحقق منهم التولى والاعراض
عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولى
خير وقد ذكر وان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولى بسبب
انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان سمعوا
شيئا ثم انقادوا ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير فى فلان لو كان
له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة
والقدرة ليس خيرا او فخرا واما قوله ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعنى لو جعلنا
الرسول ملكا لكان فى صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان
يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى لو جعلنا الرسول
المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك فى صورة رجل واذا كان
لو للشرط فى الماضى فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها لو
ان الثبوت ينافى التعليق والحصول الفرض والاستقبال ينافى المضى
فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب
المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين فانى اباهى بكم الامم يوم القيمة
ولو بالسقط وقال ابو العلاء [illegible]
من الجمع الا والقلوب صوادى تصف نياقه على مفارقه بغداد
وشوق ركابها الى الماء دجلة والمعنى انه وضع كثرة بلوقصدا
الى ان وضع ركابها الماء فى ماء دجلة كانه امر قد حصل من الذى
انقطع الرجاء وصار فى حكم المقطوع بالانتفاء وزحولها على
المضارع فى نحو ولو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم فى الجهد
والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان فى ارادتهم
استمرار عمل النبى بما يستصوبونه وانه كلما عن لهم راى فى امر كان معمولا
عليه بدليل قوله فى كثير من الامر كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله
انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا
الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية
والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
نكايات الله فى المنافقين وبلاياه النازلة لهم تجدد وقتا فوقتا و
تحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار
الفعل الاطاعة فلا يكون المعنى ان امتناع عنتكم بسبب انتفاء
استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع
عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به الامتناع عن الطاعة
فلا يخفى فساده لانه يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار
فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا
الظاهر الاول ولنا ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى ويفيد الداخل
عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد
الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفى تكون
لتاكيد النفى والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد
لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد ضربته وما
زيد ضربت لاختصاص النفى لا لنفى الاختصاص مع ان ترتيب حرف
النفى يفيد الاختصاص ولهذا نظائر فى كلامهم ودخول لو على المضارع

في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اى اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم
او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا
فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله
ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم لتنزيله اى المضارع منزلة الماضي لصدوره
اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم
غيب السموات والارض والمستقبل الذي اخبر بوقوعه بمنزلة الماضي
المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون
في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فاستعمل لو
واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يعبر بلو رأيت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لان كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع
عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه
قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي ولو للتمني فلا
استشهاد لان لو التمني يدخل على المضارع البتة كما في ربما يود
الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان
الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي وخرّج ابو علي في شبهه وقوع الاستقبال
بعدها فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي
الخ قول البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اى ربما
كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعدها واما حمل ... موضع
يود والفعل المتعلق برب محذوف اى رب شيء يود الذين كفروا
تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف من النظم ورب هاهنا للتقليل

بمعنى انهم تدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما
تمنوا ذلك وجوز ان يكون مستعارا للتكثير وذكر ابن الحاجب انها
نقلت من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله
لو كانوا مسلمين اى الاسلام ولو للتمني حكاية لودادتهم جيء بها على لفظ الغيبة
لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان
سويا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل فيه معنى التمني
حرف مصدرية فمفعول يود عنده قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين
على النار قائلين ياليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة
رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين
بتلك المقالات كما قال الله فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله
الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان
يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون
ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان
الفعل من الفظاعة بحيث يجز ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل
على الوقوع في الجملة كما تقول لمن اصابته حوادث لو يبقى الى الآن
لما بقي شيء ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة
اسمية كقوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير للدلالة
على اثبات المثوبة واستقرارها لانه ... واما الجملة الاولى فلا تقع
الا فعلية البتة واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر

العهد المفهوم من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويقل حل
فيما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل
فتقول تصديقا له والذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد
او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك
الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون
المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند
لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سوا قلنا يمتنع عقلا
او لا يمتنع لم يقع في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المسند اليه نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صفت على ان يكون
المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدا
نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه
ان يكون معلوما لاستدعاء الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند
التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب خلاف الاصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز
حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز الحكم العقلي عليه يستلزم العلم
بذلك الشيء لامتناع الحكم على المجهول بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية
الضعف اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما
معرفا اذ النكرة المخصصة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي
العلم بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما يجي
في بحث تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فهو لا يدل الا على ان المحكوم

عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله
جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع انما يستلزم جواز العلم به
وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد
غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما
مر ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند
كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد
اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا
شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف
يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد
الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فلا شيوع ايضا فظاهر
ان النكرة في الاثبات ليس كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل
عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد
يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جاء زيد يحتمل ان يكون على جهة الفسق وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع
المعمولات تخصيص الا ترى الى قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف
واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق
في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة
السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله هذا
اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس
في كلام العرب كون المسند نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر
مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله اي ذلك الامر المحكوم عليه في كونه
معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو
الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله
بآخر مثله اشارة الى انه يجب المغايرة بين المسند اليه والمسند بحسب المفهوم

يعني مطلق الراكب انه موجود ... المنطلق بانه موجود لكنه يجوز ان يكون الراكب غير المنطلق او المنطلق غير الراكب ولما قال الراكب المتكلم الراكب هو المنطلق فقد استفاد انهما واحد بالذات فافهم

يكون الكلام مفيدًا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري مما ولا يحذف المضاف باعتبار الحال اي شعري الآن مثل شعري فيما كان هو المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع من سمعت بقاوم الاسد انه هو فلان من سمعت ولا امر زيد وهذا مفيد من غير تاويل او لانه حكم كما عطف على حكما اي لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم له باحد طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدًا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالمًا به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكن يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق والمنطلق الآخر معرفًا باعتبار العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما يجيء في بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان يكونوا ابرار جنابته فان من يحكي هواه اني يقي هو هو يعني ان الناس لو كانوا يتجنبون علي من قبلي هذا الذي وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز العكس في الجملة اي كل منهما يصلح اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الحاصل في الجملة المرتب على كل حال وان ارد ان تعرف الحال فقد خص صاحب المفتاح لا التكرار والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند لو كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند ولو كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا نص لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او بغيرها وتوجيه ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة

باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار نسبته الى زيد فان اطلاق العلم من غلمانه والاعلام بتواطئ المعرفة والنكرة بعد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع لكن كثير في الكلام ولفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة لو كان بهذا المعنى يقرب من ان يكون معلومًا مثل الالف اخوك زيد بمن لا يعرفان له اخًا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه اصلًا وعكسها اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وقد عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او نفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرًا فاذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخًا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودًا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط عوض حرافقه ما في ان الصواب ما في نفعه لان السامع يعرف له ما وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدًا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف انه كان زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد باعتبار انه يطلب بالتعيين وهو الحكم المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب

لان المناسب فى جواب هذا السؤال الترق التابعة
لانك قد عرفت ان ان تائبا من انت كالطالب ان
يحكم عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك قد تاب ثم
انتحرت هو فيصل زيد التائب محل نظر ووقف على ما ذكرنا سائر وارد المعرف
والثانى اى اعتبار تعريف الخبر قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اى قصرا
محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اى قصرا
غير محقق بل مبنيا على المبالغة لكماله فيه اى لكمال ذلك الشيء فى ذلك الجنس او بالعكس
نحو عمرو الشجاع اى الكامل فى الشجاعة فيخرج الكلام فى صورة توهم ان الشجاعة
مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن
رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو وذلك لان اللام للجنس لكونها فى مقام الخطابى على مجهول وكونها
مما يقال له لام الجنس فاعرفه لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على
طريقة انت الرجل كل الرجل ولم يحمل على الجنس والحقيقة لظهور بعد ان زيدا
وجنس الامير وعمرو وجنس الشجاع يتحدان فى الخارج ضرورة ان المحمول
متحد بالموضوع فى الوجود لظهور امتناع حمل احد المتبرين فى الوجود الخارجى
على الآخر ومع ذلك لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو
وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه فى الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم
لانا تعرفنا انهما متحدان فى الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وذلك
قلنا المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد
اتحاد جميع الافراد التى يتحد بها الجنس فى المعرف فان المعرف هو الجنس
نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس و
فيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان
الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم هو التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى
لا الجبان والامير هنا ودنيا او عالم زيد لو كان غير مقام نحو التوكل على الله
والتفويض الى امر الله والكرم فى العرب والامام من قريش لا يخرج شيء واحد
ما يصدق عليه الخبر تحقق بدون ذلك الواحد لكن يكون تحقق واحد منها فى الجملة بدون

لكن فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون ما فى
العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم على هذا العيب فتأمل فانه دقيق
يظهر ان تعريف الجنس فى الخبر يصدق قصر الجنس على الاتصاف بكونه تحت ما هو
جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى
قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الخبر قد يكون مطلقا
كما فى الامثلة المذكورة وقد يكون خبرا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال
او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا فى القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم
هو السائر راكبا وهو المرء ... وهو الواهب الف قنطار وقال
الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر هبة المائة
الا على حال كونها مخاضا او عشارا لا هبتها مطلقا ولا الهبة مطلقا
سواء كانت هذه الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد الى
الجنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وهو مما
ذكرها الشيخ فى دلائل الاعجاز وعليه قول الخنساء ... الكامل فى المحزون
في انه لا يعتريه ... ان حبيبا وان الشجاع ...
فهو مثل زيد المنطلق اى الذى كان زعمت الانطلاق المعهود الآن هو هذا ابو
من الكتبة لان المعنى ان المحبة بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة
واحد من حبك ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذا اريد الجنسية ولو قلت
زيد المنطلق فى حاجتك اى الذى من شأنه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه معنى
الجنسية مثل ذات الحبيب وقوله قد يفيد لفظ قد اشارة الى ان قد لا
يفيد القصر كما فى قول الخنساء من مراثيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رأيت
بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر
والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر
نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له

او الإبهام حين يصح اعتبار القصر
ان السبب المناسب ههنا اعتبار حال المخاطب في التشريك او الشك

ادعى دخوله في باب البلاغة لقصود لان الغرض ان تثبت ليكاثر الحسن وتخصيصه
من جنس ما عبر عنه من اللفظ كما قيل انه محمود الاعمال والجمع مرفوع
الاعلى وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون القصر مبالغة او ان يكون
لقصر الحسن على ما له معنى انه لا يتجاوز ما لا يتجاوزه لانه لا يتجاوزه
لا في لقين ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر
ولا يشك فيه ومثله قول حسان في مدح النبي وان سنام المجد من آل
هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية
ثم يجعل ظاهر الامر فيها امرا معروفا كما في دلائل الاعجاز فان قيل اللام
ح لا يكون للجنس بل في القول بكون اعتبار تعريف الجنس بمعنى القصر
دائما فلنا افرستوا ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وبان المعنى الحاصل
شعبه وفرعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه قريبا تحت الفصل وانما
خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون
فيما يتصل فيه العموم والخصوص في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد
تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت
زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا عمرو زيد اخوك اذا جعل المضاف
معهودا كما هو اصل وضع الاضافة وقيل هذا الاختصاص لا بواله
القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتدا تقدم او تاخر لدلالته
على الذات والصفة متعين للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر
نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه
مثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا به
ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء
قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا
ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة

الربط المطلق زيد

تشخص الشخص والذات ومسندا اليها وكلام في جعلها الا على امر نسبي
مسندا او قد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب الاسم مما لا حاجة
اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين
وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب
اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطق فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في
شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة
خبرا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا
يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب
ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقصد لا مطلق خبر المبتدا لان
عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو ازيد
عندك وجعل زيد عندك وليت عمرا زيدا عندك واين زيد والى
كم هذا ونحو القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه
وزيد كان الاسد وكونعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان
تقدير القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي لعله سببا كما مر من ان افراده
لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والمراد بالسببي بمنزلة الصفة
الذي يكون حالا لما هو منتسب الحي صفة الا انه لا يكون الا جملة ووقوعهم
هذا السببي من ذلك اي متعلقه ومرتبطا لان السبب الاصل في الخبر

بُني على الخبر وسببُ التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ
مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى
ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا
له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون
مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي
الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ
ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا كما سبق
الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم
لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا
قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا
توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول
المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه
نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يشبه ذلك فان قلت فهل يلزم
تعرض الجملة الواقعة خبرا للضمير لنحو امرٍ وكونه واحدا نفيا
لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة
قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرار الاسناد فكأنه قال
للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي يشمل التخصيص
من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في
نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي
واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد

ذكر

ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد وهذا ظاهر فما
ذكره العلامة في شرحه من ان الفعلية تفيد التخصيص فقط دون
التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم
الثبوت لا حاجة الى التأكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون
جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا
سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها و
شرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل و
اسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع
الى الاصل ولانه قد تعين تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار
اخوك والذي لك فله درهم فعند التردد يحمل على الاولى وقيل مقدر ب
اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في
الاعراب على ان الاتفاق هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار
ثابت او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام
ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى التنبيه
الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل حتى يكون المقدر
فعلا لا جملة لكن لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان
معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا في
لا معنى لعبارة المصنف الا هذا فاذا آخر لانها ان حملت على ظاهرها
افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفيه
ما فيه لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول
اذ الظرف مقدر بالفعل واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم
كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند

اليه على المسند كما مر في حصر الفصل لان معنى قولنا قائم زيد ان زيد مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اى بخلاف
خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس
بمقصور عليه بل على جزء المجرور اعنى الضمير الراجع الى خمور الجنة
وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور
الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا اى
الحصول فيها وان اعتبرت النفي جانب المسند فالمعنى ان الغول
مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه
الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير
حقيقي وكذا قوله لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف
بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو
قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله ان حسابهم الا على ربي ان معناه
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى
عمرو وليس القصر حقيقيا فلا يلزم ان يكون دينكم مقصورا على الاتصاف
بلكم ان لا يتجاوز الى غيره اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول
وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
هنا ليس على ان المعنى دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى
غيري ام بل على ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني
لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام زيد دون القعود لا
ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج
عن القانون وهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا
لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل

لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه على خبر الريب في سائر كتب الله تعالى
الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في
سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلام لان القصر لا يجب
ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر
في مقابلة القرآن هو كتب الله كما ان المعتبر فيما نحن فيه خمور الجنة
خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص
اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت
اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما
يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في الدليل والنظر الى انه لم يرد في الكلام
خبر للمبتدأ كقوله اى قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى اجل من الدهر وله راحة لو ان معشار جودها
على البر كان البر اندى من البحر فانه لو اخر الظرف [illegible] عن المبتداء
اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب اذا كان
المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه
كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يعني نكرة لتقدم
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم
رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه
بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا او لانهم اتسعوا في الظرف ما لم
يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله
واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا
كان بتقديمه الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا
يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على النكرة المخصصة فالحق

في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على
حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت
نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل
نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند
اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند
المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى
صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور
في قوله ببهجتها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسندا الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في
الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو شمس
الضحى وابو اسحق وهو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم
المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم عليه
في الحصر ما تحققه واهملها المص اما الاول فلظهوره ولان الكلام في
الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات
المذكورة بل هي المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل لها
في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد
من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لان الكلام لم يعرف حينئذ
اشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال واما ان يكون المراد من الجملة
افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم التنبيه على
انه يبني الحكم في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير
ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية

والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ
اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة
الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث
قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده
ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه وينعقد الحكم بينهما سواء
كان خاليا عن ضمير او متضمنا له ثم لكون المسند متضمنا للضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل
الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا
الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما
ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى وهكذا
ان الفعل في كلها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل
هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاث
مراتب في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد
وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ثم ثانيها اسناده
الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة
ان عود الضمير الى زيد يستلزم صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما
وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون
فاعلا بعد الفعل والمبتدأ قبله فلما تحقق الفعل مسند الى زيد
المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم
الثاني على الثالث فظ وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ
مقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق

الالتزام وكلام ر في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق القصد غير ان تعبير بتوسط الضمير مقدم على اسناده
الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وبتوسط الضمير فهو تناقض
فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كل منهما التناقض واما
اقتضاء كلامه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرح ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا لم يكن عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض
لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا ولم يكن عبرة كما في الاخير
الاخرين ثلث وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة
الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمبتدا بهذا الاسناد مقدم على
الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف
نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
مقدم عليه لكن يبقى ههنا اعتراض ضعيف لا دفع له وهو ان قوله فان
الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير اشارة الى الفرق لا يصلح تعليلا
للاخراج عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لان انما يدل
على اولية اسناد الفعل الى الضمير مطلقا او اولية اسناده الى المبتدا
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام تام وانما الصالح لذلك
ما اورده في بحث التقوي فان الذي يدل على ان اسناد الفعل
الى المبتدا في الدرجة الاولى هو احد ما اورده بعض مشايخنا في
شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف
يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض
الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد عليه
فيه تقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد

الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناد الفعل الى
المبتدا بتوسط الضمير وتم تقتضيه المبتدا فقوله صرف المبتدا الى الضمير
محمول على القسم الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول
على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية
ما تقتضيه الفاعل الخ لا تناقض هنا كلامه بعد التصحيح والتوضيح
ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض وتحقيق
الاسانيد الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي تقتضيه المبتدا
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة
الضمير فلا يتوجه عليه ان تقديم على الاسناد بواسطة الضمير الى
المبتدا كما يتوجه قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال ومورد وهذا فلا يتم التصحيح بارادة
لفظ الضمير ولا الاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة
والعجب منه انه لم يقدح في كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من
الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصد السكاكي في هذا المقام ثم
لا يخفى عليك ما في الغرض والتشنيع على الشارح تلو فيما كان عن المناظر
وتنقيحا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه
الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في
نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان
نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك
اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادتها التجدد والثبوت معا

باعتبار الاسناد فيهما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقوله في الدرجة الاولى ما هو اسناد الفعل الى الضمير الى
كما زعم الثالث ان حمل قوله في كتب النحو صرف المبتدأ الى نفسه
على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ الكو
فيين مستغنٍ عن الاسناد الى الظهور ان نصا بعضه انما هو مع
الخبر لا غير وما نقل في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فمراد
انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كيف يلتقي الفعل
مع ضمير المتصل به فعلى الرابع انما ان اراد بالاسناد المعنى
المعنوي المخصوص فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو
العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل
اهل العربية اجزاء اللفظ مسندا اليه والا فمسندا فلا ان الاسناد
الى الضمير العائد الى زيد لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما
في قولنا ضلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين
المبتدأ والخبر ولو نقد اهو اولئك او بين الفاعل وعامله فلا يتوهمها هنا
زيادة اعتبار كما سر انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لحصر الزائد مع انه المتفق على تحققه
ويحتمل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ ايضا مع ما فيه من الاستدراك والا
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلث اذ الاسناد ح اربع
الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ والثاني اسناده الى الضمير الثالث
اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر
الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلتجئ اليه هو لئلا فان قلت فقد
ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد

مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام
غيره وافق بما تقدم فان امكن في تصحيح كلام صاحب المفتاح وتحقيق
اعتراض عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون
الثبوت قلنا اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند الى الفعل
اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث
انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى ذلك الشيء من
حيث المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية
لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما قلنا
في نحو ضلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده
الى ضمير فيه فمعها صح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني
في كتب النحو بل الحق تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي
هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يشعر به المبتدأ لكونه مسندا وهو
المراد بقوله صرف المبتدأ الى نفسه واما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن
هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحققه
لا يتوقف على شيء لتحقق الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار
الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير
متضمن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال السكاكي ثم
انا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف
المبتدأ الخبر الى نفسه لما كان الخبر متضمنا للضمير مسندا اليه لزم اسناد
الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك
الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم
عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول خروج لم يلتزم كلام الشارح

ولا اقتضى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستفيد للتنويع كما زعم البعض انما يقول في كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه جزء مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط الضمير فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله الخ وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه يفيد التجدد

تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتباره فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما وقد يصح ان يكون غير المسند

نعم

نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما باقي فوائده الى آخره ... غير البابين كالتعريف في الحال وكالتقديم في الظرف ... قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان جميع ما ذكر في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين فاراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد بحث ووقوعه في هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما ليعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما تختلفان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وهذا لا يقال ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا غير مختص به بل يعم سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد الاخبار بان فعل وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه

على قصد ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله فالغرض
ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفى
الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان
يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدى
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة
القرينة كالمذكور فان السامع يتوهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع
الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم
الاترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس
ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع
من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء و
هو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل
الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن
غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه
متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى
قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده او خصوص ومن غير
اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من يوجد له حقيقة
العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم
بمعلوم مخصوص تدل عليه قرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة
وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام
الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله المؤمن

غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق
الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث
المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الحقيقة بتنزيل المتعدى
منزلة اللازم ذهابا بنحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة
اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه
اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة
اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد
الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهانى افاد المقام الخطابى
او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد
دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فيصدر هذا الفعل موقوف بلزوم الحقيقة فيحمل بقرينة المقام الخطابى على
استغراق الاعطاآت وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال
ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها
ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم
من عدم كون الشىء معتبرا فى الغرض والمقصد عدم كونه مفادا من الكلام
وانما المنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق
واضح ثم المذكور فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى
الى ما ذكره فى آخر بحث الاستغراق من ان حاتما جواد يفيد المبالغة
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غيره

من غير تعرض بالطريق المذكور اشارة الى قوله اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا كما ذكره الشارح العلامة في شرح المفتاح

يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا المعنى غير ما فيما نحن
ماذكره المحققون بما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على
التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون مخصوصا
بالاعطاء واما انه لا يوجد غير الاعطاء فمما لا يشعر به هذه العبارة
والحق ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فلينظر فقد علم ان في
هذا المقام ما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والا اي وان لم يكن وهو ان
يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقوله
البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ
عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع
فيدرك محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه
الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب
قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة
اليه منازعة الى ما سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة
اللازم اي من يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص
ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو
محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية
آثاره وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره
واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها
كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي
الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في
التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها
ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا
اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي

المسند

المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه
بمفعول لانه لم يقصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او
عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز
لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة قرية او فرسين اي يفعل
اعطاء ما من غير اعتبار تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه
يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فلا فرق بين تعميم افراد الفعل
وتعميم المفعول وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما
في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول لغرض اللفظ فعلى
المقام اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة
ونحوها اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه
به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا فلو شاء لهداكم اجمعين
اي لو شاء الله هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع
ان هناك شيئا تعلقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف قول الخريمي يرثي
ابنه ويصف نفسه بكثرة الحزن والجلد ولو شئت ان ابكي دما
لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فانها ما عداه غير الكل
جلدا وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم
غريب ولا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس به
واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق
غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك حذف
مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب
اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا

بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا
لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وفي دفع
هذا الوهم وتصريح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق
مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني و
عصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج بدل الدمع التفكر
فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا
للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين
كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا
المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس مما حذف
فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لانه لا يحتمل ان يريد
ضعفت ونحلت بحيث لم يبق فيه مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على
بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه
من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ان ابكي
لبكيت لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق
غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى
الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى في الشوق
غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه
بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
ثم بحث في النظم فليتامل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة
للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام فقام وقوله
تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم

واقداره واما عطف على قوله اما للبيان بعد الابهام اي الحذف لدفع
توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي قول البحتري
وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على
اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز
بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية
ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها و
صولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم
اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله
الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر
اللحم ليبرئ عن احتمال هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر
ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي
ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ
المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان كان الضمير كناية عنه
كقوله اي قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد
والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ
لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده و
فيه تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل
لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذووا
الكرم في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا
فانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض
ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء

في بيت البحتري

ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول ترك مواجهة الممدوح
بطلب شيء له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب الشيء
مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
واتم في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع
الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان
المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول
بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه اي على مجرد التعميم
مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد
كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها مختص بالبعض ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا
ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان
القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني
مما يتعلق بقصد المتكلم وبمناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح
نحو فلان يعطي مثالا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قولهم واياك نستعين اي
على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادات بقرينة وهنا
بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب
تقدير المفعول بحسب القرائن ومن ثم فان دلت القرينة على ان المقدر
يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا
فلا دلالة على التعميم والظاهر ان العموم فيما ذكرنا هو من دلالة القرينة
على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما بعده وهو
قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة

وهو تذكرة لما سبق في قوله بحسب القرائن ولا حاجة
اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام فلا
وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني
وعليه ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول لم يتوهم كل احد يجوز الاعتماد
على اللفظ من حيث ان ظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي و
هو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يفهم
الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود ففي ترك الحذف للتعميم الذي
لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان
يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه ايلاما فقلت اولا
تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب
عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد
من عموم المقدر ولو سلم فذلك التعرض لما ذكره اخص بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ذكره اعني التعميم غير مناسب و
ثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام
مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف
المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى
مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين
اي سموا الله وسموا الرحمن ايا ما تسموا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان
الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان
مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه لو كان عينه

ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد
المتعاطفين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وانه لا يصح قوله ابانا
ندعو الا ان ابانا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله
ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف
المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى
يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او
غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما
على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لقصد الاختصار والمراد
يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال في هذه
الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي
الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس
يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فان فيه
دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخ وغفل
عنها الجمهور فاستحسنوا كلامه واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اى ما قلاك
فحذف الكاف لان فواصل الاى على الالف ولا امتناع في ان يجتمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف انها

واما لمجرد الاختصار لفظا لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا و
الذاكرات اى والذاكراته واما للاستهجان ذكره اى ذكر المفعول
كقول عائشة ما رايت منه اى من النبي ولا راى مني اى العورة
واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه
حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر
باسا شديدا اى لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك
عليه اى على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن
اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد
وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول
لتاكيده اى لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده
فكان على المصنف ان يذكره بل الاحتراز يقول بدل قوله لرد
الخطا لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه
ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار
رد الخطا فيه ... عن محل ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطا
في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على
مفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في
نفيه عنه اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان

ما زيداً ضربت ولا غيره كما ذكر فيما انا قلت ولا غيري وكذا الصحيح زيداً
ضربت وعمرواً اذا لم يكن التقديم للاختصاص تجئ فيه اذا كان
له واما ثانياً فلان معنى الكلام بين على ان الخطأ في الضرب ورده
الى الصواب في الاكرام واما الخطأ في المضروب مع اعتقاد ان زيد
فرده الى الصواب بان يقال ما زيداً ضربت ولكن عمرواً واما نحو
زيداً عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيداً عرفته والا اي وان لم
يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيداً عرفت عرفته
فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
كما في بسم الله فنحو زيداً عرفته محتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن
اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ
في الاختصاص من قولنا زيداً عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيداً على تاكيد فيقوى
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
واياي فارهبون انه من باب زيداً رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وقد صرح صاحب المفتاح بان الفاء للعطف على
المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويحتمل انه
بان في المعطوف على الاختصاص دون المعطوف عليه ولم يعتبر التخصيص لان
الغرض من تقدير الفعل الا بيان تعلقه بالمفعول واما
قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي
فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع

افاد

افاد الاختصاص كما في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء
تسامح بناه على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو واما
الفاآت الثلث فالاولى هي التي كانت في الشرط المحذوف فبقيت بعينها
على سبيل التنبيه اي ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية
جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد
وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا
التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدماً نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا
اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء
يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد وتقييد له لانه جعل
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد
وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي
اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء
فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني ان اقام الملزوم
في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضاً جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المعاقب
عندهم من ان جزء الجزاء حقه ان يقع بين الشرط وحصل ايضاً
الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء في ابتداء
الكلام ولذا يقدم على الفاء بعض اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات
مما يقصد لزومه لما بعد الفاء ولا يتقدم اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها
ان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فحوي
تحصيلها الفاء المانع ونظيره من هنا التحقيق لان مثل هذا التقديم
ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض اثبات انه هديناهم دون غيرهم رداً على

ثم الاشتراك او الانفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية
لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو
ثم سالك سائل ما فعلت بهما اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته
وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والاهانة وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم
الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت ق.
التخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب
الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما غير
اكثريا كما في تحرك الاسفل لازم للفعل غالبا اي على النقاح
قوله اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او
التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او
رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين
وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع التي لا يحسن فيه
اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح ابن الاثير في المثل
السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة
حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على
ما قال الزمخشري واشار الشارح بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد و
اياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وقول الى
الزمخشري ومعناه الى آخره استشهد بما ذكره ائمة التفسير

التالي احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة
بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره
ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد لا دليل على
كونه للحصر ان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام
حاصل لا ينافيه الاختصاص والى هذا اشار بقوله ويفيد التقديم
في الجميع وراء التخصيص اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان
يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل
التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في كلام بان يقال انه تقدم
توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد
ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر
ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد
مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء آلهتهم
فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله
بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم
فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما
يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبان اي باسم متعلق
باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد
القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في قولهم فلان يعطي اي يوجد

الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك با قرا تعلق المفعولية ودخول البا للدلالة على التكرار والدوام كقولك اخذت بالخطام والاحسن ان قرا الاول والثاني كليهما من قبيل الذم اى افعل القراة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما اى اقرا القرآن والبا للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتديا به ولا بعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله
تقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ للعطاء والاصل تقديم الفاعل فكذا الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى تقدم اهم قد جعل الاهمية هنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكر في المسند اليه من افادته الاهمية

منها الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان رجل لا يقدر ان يقتل احدا فالغرض ان يعلم الاثر بان يصدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعني ان ذكر ثلاثة اوصاف والاصل تقديم الاول اعني مؤمن لانه مفرد والاوصاف واما الثاني فتقديمه على الثالث انه لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فجعل من العناية ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم الفاعل على المفعول الى غير ذلك وجعل منها ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قوله وجه الحبيب اتمنى اي قال اما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت الى سماع ذكره كقولك من قطع المودة رجل ليس بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل وكان المقام مقام ان

... التابع بالمتبوع حيث يذكر القرينة فيها فيتبعض أم كلها كما في قوله فهذا
العارض جعل المجرور نصب الجر في قوله في سورة القصص
وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى فإنه ليس فيه ذلك العارض
وكما اذا عرفت ان في التأخير اخلالا بالمعنى في قوله
وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم
في الحيوة الدنيا بتقديم الحال أعني من قومه على الوصف أعني الذين
كفروا الآية اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لأنها هنا اسم
تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وبمثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون
مع ان موسى احق بالتقديم واعترض على الثاني بوجوه احدها
ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع
ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر
ان يكون جعلهما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وعلم
بذلك ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما
الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل
تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر
تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان
المنكر تعلقهما لكن العناية بالله اتم في ايراده في الذكر اهم
في نفسه ... ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما
ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود
لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز
المذكور امر عارض اوجب التقديم لرعاية نصب الجر وثالثها
ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره ولو كان صحيحا من جهة

اللطافة على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكن عدم تعقل المعنى
اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة التي دنت من
قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنيتهم من قوم
نوح اي كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان
كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم
وجه الحسب على التي من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض
ولذلك وجوابه ما اشرنا اليه من ان قسم التقديم مطلقا من قبيل
انما ورد في تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد
وقع الخلط في تقديم المعمولات بعضها على بعض لكن حكمهما
للغاية وقد يجاب بان تعبيره على ان تقديم بعض المعمولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديم على العامل فالمقصود هنا
تقديم المفعول على الفاعل واما حال التقديم على الفعل
لا يشاع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديم على
الفعل

الباب الخامس

القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت
اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء
بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره
اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه
الى ... وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق
بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا و
انقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا
من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي و
غير الحقيقي لعلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي ولكن ليس كذلك بل

قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون آخر او بوصف
مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان
وآخر ما يصدق على اثر ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر
الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من الامثلة الغير الحقيقية
ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم
وقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا شعراء
فليتامل فهذا انما توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه
قد اورد الامثلة في انما هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا
لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن اشارة
في ظاهره في الحقيقي مثل زيد شاعر لا عمرو وليس عمرو كذلك الا ومثل
ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا وادا تاملت وجدته
مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال عند ادخاله النفي على الوصف المسلم
ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمذكور الا ان
علما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وانت تقول ذلك لمن
وعمرو شاعران فينا وكذا النفي ثبوته لذلك كقولك قلت الا زيد
افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف
في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف
آخر وفي الثاني يمتنع ذلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست
الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك
الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم
بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها عمر

التمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا
العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا
العلم حسن وصدق النعت بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا
الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني
رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا
جاء هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هنا هذا المعنى والاول
انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب
الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة
اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا لك او ساجا فليتامل
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب
اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر
الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر
احاطة المتكلم فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية
بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان الصفة المنفية
نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم
النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها
لزم ان لا يتصف بانه غير كاتب ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد
الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على
زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة قصر الافراد والقلب والتعيين
لا تجري في الحقيقي لما ستعرفه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع

في الدار ممن عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا
ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما
الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة وادعاء والاول اي
قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون
صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة
بامر دون امر آخر او مكانه ولفظ او للتنويع ولفظ دون في التفسير
قوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد
اشتراك صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى
ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد
الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى
دون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده
كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقده شاعرا
وعمرا وبكرا في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد
الاثنين والجمع فيدخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر
بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور
وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه
بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه
عنه

المتكلم قطعا واحتمالا وهنا ما لا ينفع وكذا الكلام في التوقيف قلت هذا
الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة
ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس في اعلامه ان
جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني
فهذا المشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكن تخصيص بغير الحقيقي
لانه بصدد التقسيم بل غرضه من هذا الكلام ان يوقع عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر
الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد في ذلك وكذا
اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام
ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون
اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل
من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد
الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من
(اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من)
يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر
افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني
اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى
او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم
الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد

من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب او تساويا وبما عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس
ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب باثبات الامر يعتقد العكس
واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه
بغيرها في قصر الموصوف على الصفة واتصافه واتصاف غيره بتلك
الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد انه اما قائم او قاعد او لا يعرفه على التعيين وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان
يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شي بشي دون آخر قصر افراد
وتخصيص شي بشي مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران
عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة
دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة
الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد من القيام والقعود على التساوي
فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان
القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح
تخصيص شي بشي دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان آخر قصر قلب فقط
فان قلت مراد المصنف بالاخرى اخرى الصفتين وبالآخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد

خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
آخر ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد
بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان
المخاطب يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين
تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير التعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان
اخرى بل تخصيص بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله
مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة
واثبات اخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا
كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين
فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر
الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء
احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام
مكان القعود لان القيام في مكانه فلم يعد اثباتا بجميع ذلك
فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص
شي بشي مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شي بشي دون
آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن ردده بين القيام والقعود
تخصيص بالقيام دون القعود وهذا لا مدفع له فيكون قوله دون
اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
به من يعتقد الشركة البتة بل اما ان يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه تسامحا او

وتقديم ثم المخاطب لا اولم يحقق الشركة الشركة بل لان يعتقد التوكيد
اوننا ويا عنده وبالثاني يعتقد العكس اوننا ويا عنده ويسمى القصر
الذي يكون المخاطب به مترددا وي الامر انه عنده سواء كان دون
اخرى او بكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على ما ذكرنا كلام المفتاح
وركاكة هذا الكلام الذي يفتقر الى هذه التكلفات وهذا هو صدر
عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في
حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا كونه مفحما لامتناع الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو من وجد
الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما
اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح
وفيه نظر لان الدليل باستواء النفي لا وهم من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها من القعود مثلا لا شاع اجتماعهما فقد واضح لان
هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها في القصر مشعر بانتفاء
الغير في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا كقولنا
زيد قائم لا قاعد وان اراد انه ليكون اثبات المخاطب تلك الصفة
التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها
المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب تحقيق
انه فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما وصدق مثل
ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وانه يصح قولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر في القصر لعدم التنافي
بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح
به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما

ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فما لا يفهم من اللفظ بل
يأباه لفظ الايضاح ولو تم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر وكذا ما قيل
ان المراد بالتنافي تنافيهما في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه الوصفان
لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي
ما اثبته والحق ما ذكره صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب
معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف لم يشترط في قصر القلب تحقق
تنافي الوصفين واما عدم اشتراطها يعني في قصر الافراد عدم تنافي
الوصفين فمبني على انه داخل في قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا
باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه
فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين
من غير عكس وللقصر طرق والمذكور هنا اربعة وقد يحصل القصر
بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام
ومخصوص به وما اشبه ذلك فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن
ان يجعل الفصل والوصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن
ترك ذكرها هنا لاختصاصها بما بين المسند اليه والمسند مع التنصيص
لها فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما
يعمان غير المسند اليه والمسند وكان الطرق المذكورة هنا وكان ذكر قوله
المعني منها ومنها ذوقه ان يقوله الاول وان ثانيا الى هو منها
العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد
شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اصلهما ان يكون

الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف وان شئت بالعكس
وقد اشعار بان طريق العطف هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف
انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في
بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد وفي القصور وان
ثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم من كون المخاطب معتقدا
للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بحذف مجرد الاثبات فانه
خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وقصرها اي قصر
الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعر بل زيد
ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكن يجب رفع الاسمين
لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم
وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على
الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصل العمل واما لتوافق العملين
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم ان قصر الموصوف
على الصفة مثال الافراد صالح لان يكون مثال القلب لاشتراط عدم
التنافي في الصفتين في الافراد حتى يصح اعتقاد الاجتماع وفي الوصفين
كليهما في قصر الصفة فان زيدا او عمرا يصح لهما وما كان كذلك مثال الجماع
مثال لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها
النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما
زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا يصح العطف بها وحده انه
ينفي عن الثاني ان يكون الثاني قد شارك الاول في الفعل الاخرى انه ليس
جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه

عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو
فهو كلام مع من غلط وزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من يعتقد
انهما جاءا وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني
زيد لم يكن غرضك ان يكون فردا مع زيد غيره بل تنفي المجي الذي
اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من
زعم انه زيد او عمرو جاءا فان زعم ان المعنى انهما جاءا ومن
القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار
اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانا نرى الى الى انتهى كلامه وانما
كان مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة
الى ان في انما ليس للنافية على ما توهم بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون
لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او
على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك
لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه
باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما
لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشي معنى الشي وان يكون
الشي الشي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به
الشيخ في دلائل الاعجاز واستدل على تضمنه معنى ما والا بقول المفسرين لقوله
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتوجيه
هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ
برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا
للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول

بل هو عائد الى الحق لمعنى اما فاذا قرئ بقراءة النصب
انما حرم عليكم الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا
فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة و
العائد محذوف والمنخزلات تقديره ان الذي حرمه
عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة
في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور
في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لانه لم يسند
الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تأويل انما حرمه الله شيئا
هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة
والعائد محذوفا والمنخزلات والتقدير ان الذي حرمه الله
عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم
مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة وينقل ابو علي
عن الزجاج انه اختار ان يكون كافة وحرم مسندا الى الميتة
لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى
ان عاملة على ما هو الاصل واستدل الثاني بقوله ولقول
النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده
اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه لزيد ونفي
ما عداه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد
فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما
سوى الحكم المذكور بعده وكلام القصر مخصوص لظهور انه ليس
نفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير
بعده للموصوف ولاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف

واستدل الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما
يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ تقرر في علم النحو انه لا يصح
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم
على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه مستنفية
ههنا سوى ان يقدر الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم
الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفرزدق وصرح باسم الشاعر
[illegible] ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد ليس
الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود
وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد والاسار هو ما يحب
[illegible] اذا [illegible] وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع
المدافع عنه فصل الضمير [illegible] اذ لو قال وانما ادافع عن
احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا
قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه
كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز
ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع لان قوله
انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود
والمدافعة عنه وليس بحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع
[illegible] في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود
فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان
الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه
لفعل في نحو ما يفعل الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يشار الى [illegible]

بمعنى ما والا نافيا عما عدا الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة
نحو انما القائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا
مناسبة غير ملخص عنها فيما بعد وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات
المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر
لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء
لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد
جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني
فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه
كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام
فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها
اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا
ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي في قصر الموصوف على
الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالا لان هذا المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمي والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر
الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا
لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به
وتعيينا لمن اعتقد انفراد احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات
الفعل حاتبعه تفصيله وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في
ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ
وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه
صواب في بعض وهو ما ينسبه المتكلم وخطأ وهو ما ينفيه واما
في بعض

واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا
كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه
فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا
تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان
تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل
في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر
فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس
فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم
النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول
فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه
لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف
اليه وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمطرد في كلام
بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او
نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك و
قد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه
بان هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم
النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ذكر
النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام
مقامه لفظ اخصر منه ويكون العطف عليه نحو لا غير وقد يكون
بان يحذف المنفي ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس
المعطوف والعاطف جميعا

غير وليس الا وجه لامتناع العطف فليتأمل فان قلت قد وقع في اصل
العطف النص عليها وفي النكتة الباقية النص على المثبت فقط
دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فان لا تنص
فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه
ان النفي بعد بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع
زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح
لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع
مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل
الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي
لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تفيد بها
النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه
التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو
ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما
النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا
وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي
وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فكان يجوز
كونه منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون
منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة
على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا
امتناع في ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي

والمنا ذكرت من الوهم نفي يتعين بالتأمل في قولنا دأب الرجل الكريم ان
لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لذلك المخصص
فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه
يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى بلا العاطفة قبل الاتيان
بها وبعضهم قد اعترفوا بهذا الوهم منهم وزعموا انه احتراز عن
ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا
عالم يجيز الثاني تأكيدا ونحو جاء الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
وغيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي
انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل نحو
زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به
كما في النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيهما مصرحا بوجود كلمة النفي
واذا لم يكن الاخراج صريحا في النفي لم يمتنع بلا العاطفة منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفي فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان
النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما
احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الله وانما احد الا وهو يقول
ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا في النفي وهذا
كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو وان دل على نفي المجيء عن زيد
لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون
لا في قوله لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد
لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لانتفاء النفي وهو ايجابا فيخرج عن
وضعها والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي
ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على
نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد

الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا يجب ان لا يكون
منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي اللهم الا ان يقال انا نصرح بالاستثناء بان
النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت
القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعة اي النفي
بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين
يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم
انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو
اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة
المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا
دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا
هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على
القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم
تارة نحو جاءني زيد وانما جاء عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو
وانما جاء عمرو انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي
بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاء زيد لم يجي الا عمرو و
ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل [illegible]
ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف اذ اصل
النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام المتعلقة
التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم
هو مما يعلمه المخاطب لا ينكره كذا في الايضاح ونقله عن دلائل
الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب و
لا ينكره او كما ينزل هذه المنزلة وانما لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان

المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا
يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه
لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو قوله انما
يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر انه
قد ينزل كل من الاصلين اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر فاشار الى
امثلة الاصلين وتركها بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من
بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك
الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي
النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا
رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من
الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة
غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم
هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي فيما بينهم حتى
لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي
يستعمل له ايضا حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون
ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين
بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون
بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين
بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي

الرسالة الواقع ولكن لما كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعني الرسالة نزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف
الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا
هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو
ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة والمخاطبون قد
اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن
الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه
بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجاراة الخصم اى اتباع معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه
بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور
وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه لا لتسليم
انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر
مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما
اثباتها بطريقه فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين
ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر
النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول
اوفق بجواب المتن فليفهم ومما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول
قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ان
انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله
ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون
فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد

يعني الذي سماه المص قصر تعيين على انه رد على زعم الكفار ان المخاطبين
وتخطئة لهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما
هو حال المدعي عند السامع فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما
لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت
تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك
الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على
مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ في علم اصل
الخبر لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن
مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على
القصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك
القصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما
له خطر والعناية به ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين
الطرق الاربعة مشاركة من وجه ومخالفة من وجه كاشتراك الثلاثة
الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في ان لا
تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وفي ... كاشتراك
الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزيتهما على العطف
انه يعقل منهما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما

سواه معًا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولًا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائمًا بل قاعد وتعقل الحكم معًا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر اولًا كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريتها وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامع ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرًا وما ضرب عمرًا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدًا الا درهمًا وما اعطيت درهمًا الا زيدًا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبًا وما جاء راكبًا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تأديبًا وما طاب زيد الا نفسًا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدًا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلًا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيًا وغير حقيقي افرادًا وقلبًا وتعيينًا كما مر ولا يخفى

اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرًا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرًا وما ضرب الا زيد عمرًا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرًا الا زيد ومنه قوله ... الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كأن لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في قولنا هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازًا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرًا ما ضرب عمرًا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرًا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرًا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من الاخلال بالمعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متأخرًا عن المقصور كما هو الشائع او متقدمًا عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضًا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعًا فيختل المقصود والتقدير في ما ضرب الا عمرًا زيد ما ضرب احدًا احدًا الا عمرًا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرًا ما ضرب احد احدًا الا زيد عمرًا اعني عند

ويجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز
ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا عنه نحو ما
ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فالمستثنى بها
شيئا فقد يتعذر اعمالها الا ما يجوز على تقدير ان يجعل الاستثناء
متعددا او يجعل المقصور في النية مقدما ويجعل ما عمل ما قبل
الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان
يكون المعمول بعد المستثنى من المستثنى منه نحو ما جاء الا زيدا احد
او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل
في المستثنى نحو اتيك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا
مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك
من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي
وكذا باب الامر في البيت الاول اي لا انتهي باب الامر والنواح
في البيت الثاني وقع بمضمر اي قامت النواح وفيه بحث لان
الفعل الاول يكتفي بالفاعل واعتبار المضمر لا يخرج عن تقييد ثم يصح
هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب وفي هذا قيل انه عمرا
في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كان قيل ما وقع
ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا فالحكم
وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان
من ضرب لابهام استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا
ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب
حتى تاتي بالجميع فقط هنا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور

لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا
وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتوهموا ذلك الاقتضاء فاجاب
ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في
المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل
والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام وفيه
بحث اي التشبيه في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين
المبتدا والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في
الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل
الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه
الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا
عنه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم
غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراها في علم النحو
نقول تانيث الفعل في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة
بالرفع وفي ترى الا مساكنهم في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
بالرفع وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع
الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف
منه فاعل ضرب الفعل فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كان في الكلام
ولعل صاحب نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو
المقدر بعد الا فكيف يسند الفعل المفرغ الى الفاعل المراد وقوع
الفعل واذا كان الفعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو مذكور
في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان ادم
عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا
فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى صاحب لاشتياع حذف الفاعل

ذهب يكون هند شخصا وفي ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد يكون
التذكير وفي هذا القسم لا بد لهم يجوز النصب في سقاط المستثنى منه من
اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد اليه الى ليس اللفظ
والتفريغ العامل الى المستثنى من حذف اللفظ المستثنى وجنسه بان يقدر
في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا
وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا
يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان
من الاماكن وعلى هذا القياس ولا يجب تقدير المناسب لكن بان
يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ لا يصح المقدر
في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر
الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني كونه
فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي
متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر
ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا
في الاستثناء المفرغ الجملة وهي لما حذف منها نحو ما زيد الا يقوم او صفة
نحو ما جاءهم رجل الا يقوم او يقعد او حالا نحو ما جاء زيد الا يضحك
وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتاني زيد
الا اتانا وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم
من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد
الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال ما لا يقارن مضمونه
عاملها الا على تاويل العزم والتقدير ما ايس الشيطان من
بني آدم من جهة من النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير
معه صقر صائدا به غدا حمل المقدر على المجزوم به كالواقع حال

وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير
وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز
تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاء في
النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر وههنا ليس الا
مذكورا بل الكلام ينعكس معناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما
ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز
اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت
فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة
وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان
الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير
كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير
افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا يقال ما زيد غير
شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لان شرطها ان يكون منفيها
منفيا قبلها بغيرها كما في النفي

الباب السادس

الانشاء ان كان
قد يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار
والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى
التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام
المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا لظهور ان ليت

منه موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المعنى المقصد
بخلاف ما في الامر في الانشاء من ان طلب الاستفهام والامر والنهي
نحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ
العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية والمقصد بالنظر ههنا هو
الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا
من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان الحق في الاعتبار هو الخبر والطلب
فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي
ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها
الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما ناسب المقام وانواعه
كثيرة وهي على ما ذكره المصنف التمني والاستفهام والامر
والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني
التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو
الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك
الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف
النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء
على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى
لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول
ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود
لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه
والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع
للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل

نحو هل

نحو هل من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستدعاء الاستفهام
الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول
عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على
تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها
اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني [illegible]
لكن يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي
يجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو يدهن وهي حرف مصدر
وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان
لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لنا كرة فنكون
من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي
هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة من هل ولو
اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما
علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض
من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة
لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد
منه اي من معنى التمني المتضمن هما اي في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت
زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على
ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على
معنى ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام [illegible]

واللوم على معنى ما كان ينبغي ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمنهما
مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعول الثاني وهذا
وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكن حاصل معناه لانه قال مركبتين
مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل و
لو معنى التمني وهذا احسن مما وقع في بعض النسخ لتضمنهما على ما
ينبغي وكذا قوله ليتولد اي محصول كلام المفتاح حيث قال اذا
قيل هلا اكرمت زيدا فكانك قلت ليتك اكرمت زيدا متولدا منه معنى التنديم
وانما لم يجعل تركيبها مع لا وما لتضمين معنى التنديم والتحضيض
غير متوسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد
يستعملان للتمني ويتمنى ماضي على التنديم وما يستقبل التحضيض وانما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل
منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان
التصرف في الحروف مما اباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم
ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج
فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه في بعده عن الحصول
المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني لما
من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله ومن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك
تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبعد اهله
ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب
حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة
بين شيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ

الموضو

الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان
فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص
بشيء منها بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمها وقال
فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا
معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور
اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام
عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند
أفي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكون
في الخابية والزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه
اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول
أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال
الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا
ظ في أعمرا عرفت واما في أزيد قام فلانه لا تم ان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لجواز ان يحمل ذلك على مذهب
عبد القاهر فيجوز ان يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم
زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان
هل في بعض قد لانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنه بها
اي الذي يسال عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا اذا
كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على
زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق

بصدور الفعل منه فاذا قلت أضربت زيداً فهو لطلب تصور المسند
هو الإكرام والتصديق حاصل بثبوت أحدهما فمثل هذا يحتمل أن يكون
لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور المسند والأولى بها يجيب العرف
فنحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس
الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين
المسند وهذا ظاهر كلام المصنف غير ... والفاعل في أأنت
ضربت زيداً إذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع
ضرب على زيد والمفعول في أزيداً ضربت إذا كان الشك في
المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر
المتعلقات نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديباً
ضربته وأراكباً جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الإعجاز
ومما يؤيد ذلك أنك تقول أقلت شعراً قط أرأيت اليوم إنساناً
قط فيصح ولا يصح أن تقول أأنت قلت شعراً قط أأنت رأيت إنساناً
قط إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور
إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول من قال هذا الشعر
في هذه الدار وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه إلى معين فأما قيل
شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه لأنه ليس مما يختص بهذا
دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على
الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد إذا كان المطلوب التصديق بحصول
القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا أي لاختصاصها بطلب التصديق
امتنع هل زيد قائم أم عمرو لأن وقوع المفرد بعد أم دليل على
كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم
بثبوت أصل الحكم فلا يكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم

وهل لا تكون إلا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع نحو ما إذا لم يذكر أم وقبح
أهل زيد قام فإنه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فإن قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة
نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى
أحد المذكورين في الجملة فتصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور الذي
يتوقف عليه التصديق لأنه التصور بوجه ما ولهذا قبح هل زيداً ضربت لأن
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيداً مفعول فعل محذوف
يفسره الظاهر أي هل ضربت زيداً ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير
وقيل لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص وفيه
نظر لأنه لا وجه حينئذ للقبح سوى أن الغالب في التقديم هو الاختصاص
ولا قائل به دون ضربته أي لم يقبح هل زيداً ضربته لجواز تقدير
المفسر قبل زيد أي هل ضربت زيداً ضربته وهذا أرجح لأن الأصل
تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ويكون
هل لطلب التصديق فيجوز وذكر بعض المحققين من النحاة أنها مع وجود
الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وإن كان منصوباً بمضمر يفسره الظاهر
فلا يجوز اختياراً هل زيداً ضربته بل لا بد أن يليها إياه لفظاً
السكاكي وقبح هل رجل عرف لذلك أي لأن التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من أن اعتبار التقديم والتأخير في
رجل عرف واجب إذ أصله عرف رجل على أنه بدل من الضمير وقوله
واتبعه النحوي الذين ظنوا أنه لم يحكم بالامتناع لاحتمال أن يكون رجل
فاعل فعل محذوف ويلزمه أي السكاكي أن لا يقبح هل زيد عرف لأن

تقديم المظهر للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفتاح من ان نحو هل
زيد عرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه البعيد القبح لا انه شائع حسن
وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحا لعدم عرو
لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب
انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم
وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف
بان هل بمعنى قد في الاصل واصله أهل كقوله أهل عرفت الدار
بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي
مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا
ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يقع او يقبح دخولها على
الجملة الاسمية التي طرفاها اسم نحو هل عمرو قاعد ولا فارق بين
بين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل
في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تتسلى
ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين و
سوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو
اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال كما
انه لا ينبغي ان يقع كما صح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع
بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال ولا للاستفهام عن وقوع
الفرق والمستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال وان كون الغرض
الحال واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على

المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة
كما في المثال او حالية كما في قوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك
اتضرب اباك وانت تشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع
وهذا اظهر مما قيل انما امتنع ذلك لان الفعل المستقبل لا يتقيد
بالحال لعدم المقارنة بين الحال والاستقبال لان الواجب مقارنة الحال
لوقوع الفعل وانتفاؤها ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد
راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل
عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل
سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول
النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافي الاستقبال
في تجنب الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن علامة الاستقبال
فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على ذلك
وهو ينادي على خطائه ولم يعقل ان امتناع تقييد الفعل المستقبل
بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل
به لكننا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تأمل ولاختصاص
مدخولها ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب
التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة
بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها
مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر موصولة وكونه مبتدأ وخبره اظهر
وزمانيا خبر لكونه اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان
جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروض له اما
اقتضاء التصديق فظاهر واما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظ اذا

فيما يكون فعلًا واما اقتضاء الاول اى اختصاصها بالتصديق فلذلك

فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما

يتوجهان الى المعانى التى هى مدلولات الافعال من حيث هى لا الى الذوات

التى هى مدلولات الاسماء من حيث هى لان الذوات ذوات فيها مضى

والاستقبال والحال ولهذا اى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل

كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل

انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان

ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه

على اصله كما فى هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفى فهل

انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرًا لان انتم فاعل فعل محذوف

يفسره الظاهر وابلغ فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم

شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى

للفعل من الهمزة فتركه معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى

على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل

من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذى يقصد به

الدلالة على الثبات وابراز ما يتجدد فى معرض الوجود بخلاف غير

البليغ فانه لا يفرق بين هل منطلق زيد فكان الاولى به ان يقول

على الفعل كما هو اصله وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب

بها وجود الشىء او لا وجوده كقولك هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة

وهى التى تطلب بها وجود شىء لشىء او لا وجوده له كقولك هل الحركة

دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد

اخذ فى هذه شيئان غير الوجود وفى الاولى شىء واحد فلهذا كانت مركبة

بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركبة رابطة والباقى

تشترك فى انها الطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل واحد

منها تصور شىء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا

ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه واتى لاى معنى وضع فيجاب

بايراد لفظ اشهر وان كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية

المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة

مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع

هل البسيطة فى الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب

الماهية فى مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود

المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ

استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف مفهوم اللفظ

انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له

ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشىء هو هو والمعدوم لا هوية له

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل

غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشىء الذى يدل

عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة

المنطق فالموجودات لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب

الحقيقة فاما ما لم يكن لها الا مفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات

كذا لا يكون الا بعدان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع اول

التعاليم من حدود اشياء التى يبرهن على وجودها فى التعاليم انما هى

حدود شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود

بعينها حدودا بحسب الذات كذا ذكره الشيخ فى الشفا فعلم ان الجواب والحقيقة

جاز أن يكون هذا بحسب الاسم وبعد البيان بالقبيل المفسر وبالحقيقة إلى شخص
واحد من نفس ومن عن العارض المشخص لذي العلم أي يطلب بها الأمر الذي
يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه كقولنا من في الدار فإنه يجاب عنه بزيد
ونحوه مما يفيد تشخصه وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا أو نحو
ابن فلان أو أخو فلان ومما يشبه ذلك فإنما يصح من حيث إنه قد يلزمه
من التشخص بحسب اعتبار الأوصاف الخارجية وتشخص ولهذا كانت تلك الأوصاف
نظرا إلى مفهوماتها كلية وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما
عندك أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
في السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أي أجناس الألفاظ
هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم أي أي أجناس الكلمة هو
وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة
أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث
فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون
الله كثيرا والذاكرات وبمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل
أي أبشر هو أم ملك أم جني وفيه نظر إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس
وأنه يصح في جواب من جبريل أن يقال ملك بل جوابه ملك يأتي بالوحي
إلى ونحو ذلك مما يفيد التشخص ويعينه وأما ما ذكره السكاكي
في قوله حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى أن معناه أبشر هو أم ملك
أم جني ففساده ظاهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي أعطى كل
شيء خلقه ثم هدى فإنه قد أجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكر
وبأي عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو أي الفريقين خير مقاما أي
أنحن أم أصحاب محمد فإن الكافرين والمؤمنين أصحاب محمد قد

اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر والأمر الأعم المشترك فيه
هو ما أضيف إليه قوله أي وفي المفتاح يقول القائل عندي
ثياب فتقول أي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما
يشاركها في الثوبية قيل إنه إذا أضيف إلى ما لا يعقل كقولنا أيهم
كذا فجوابه اسم يشخص الإنسان لكنه اسم علم وإذا أضيف إلى كل
فجوابه كل مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب التمييز وبكم عن العدد
نحو سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة أي كم آية آتيناهم أعشرين
أم ثلاثين أم غير ذلك والغرض من هذا السؤال التوبيخ والاستفهام
تقرير أي حمل المخاطب على الإقرار ومن آية مميز كم بزيادة من
قالوا وإذا فصل بين كم ومميزها بفعل متعد وجب زيادة من لئلا يلتبس
بالمفعول كما هو في الجزئية وذكر بعض المحققين من النحاة أن مميز كم
الاستفهامية لم أعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو وفي سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وبكيف
عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا وبأيان عن
الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم الدين
وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب أن يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم
أنى شئتم أي على أي حال ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتي موضع الحرث
ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف هو وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا أي من أين
لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل إشعار بأنه يحتمل أن يكون
مشتركا بين المعنيين وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وإنهم قد
ذكر بعض النحاة أن أنى بمعنى من أين الآن يكون من الاستعمال مع لفظ من ظاهرة
كما في قوله من أين عشرون لنا من أنى أو مقدرة كقوله أنى لك هذا أي من أين
من أين فقال المص أن تستعمل بمعنى من أين سواء كان معها لفظ من أو بدونه فظهر كان ذلك

ان كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقوله ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن وام هنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كما في قوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يبطل ما قيل في قوله اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام اذا كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر ولئن كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يصح وقوع ما الاستفهام بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وفي السقط الام وفيم ينقلنا ركاب ونامل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير فقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي

قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا جئت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم اانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في الاية ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذكره الاصنام وقد روي انهم لما تركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما انصرفوا بكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقد بايلاء الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها لا غير من البواقي فان هل يكون للتقرير في الحكم نحو هل ثوب الكفار وما الاستفهامية للتقرير بما يليها عنه نحو كم اتيناهم من اية وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعل كذا وغير ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بغير الهمزة فلا يعتبرها بالهمزة

وانما يجيء الانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك اذا
يضربك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي
اباك والى اين ترى بما لوازم الرين وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي
للانكار يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه
ذكر ما يكون مانعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يصدر
منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل
في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين
لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر
هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة
فالمنكر هو نفس اتخاذ الاصنام آلهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في
قولك اراكبا جئت اميرا له وكذا غير ذلك من المتعلقات ويجوز ان [illegible]
يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر فنحو
قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه يحتمل لانكار الفعل فيقدر المفسر بعده
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس
الفاعل بجعل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على
ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت
تكره الناس افانت تسمع الصم من قبيل التقوي حيث الانكار نظرا الى ان
المخاطب وهو النبي عم لم يعتقد [illegible] ذلك وكذا التوكيد وجعلها
صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه [illegible] بانهم
بالغ حرصه على ذلك كان يعتقد قدرته على ذلك لا يقال الهمزة للانكار
بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف
دون التخصيص يحمل السكاكي على التقوي لانا نقول ولو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف
النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع

محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او معينا وللتقوي ان كان
منكرا وقد اشار ههنا الى ذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو
آلله اذن لكم على التقديم فيتكلف ان الاذن يكون من الله دون
غيره ولكن احمله على الابتداء لاجل تقوي حكم الانكار وهذا الكلام
ان شمل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفعل اذ
ما عدا هذا المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحتمل اعتبار التقديم فكان يبني هذا على مذهب القوم ومنه اي و
من مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي
نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير
اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو
ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما
وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير
وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه
الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى اانت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير بما يعرفه
عيسى من هذا الحكم لا باثبات انه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك اي
على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى
لا يلي فيها الفعل اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي
نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما اي كان يدعي الضرب
بين زيد وعمرو من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته
من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام
الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله

وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما
غير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا ام في النهار وأفي السوق كان هذا
ام في المسجد الى غير ذلك (والانكار اما للتوبيخ) اي ما كان ينبغي ان يكون
ذلك الامر الذي كان (نحو اعصيت ربك) فان العصيان واقع فبعد
هذا الاستفهام توبيخ يعني التنبيه وانكار يعني انه كان لا ينبغي ان
وعلى قوله اوفي البرد ترضى لي نهاد فانه للتوبيخ مع ثباته
من الانكار بادعاء انه ما كان ينبغي ذلك (او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي
ربك) يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان (او للتكذيب) في الماضي اي لم
(نحو افاصفاكم ربكم بالبنين) اي لم يفعل ذلك (او) في المستقبل اي لا
(نحو انلزمكموها) اي انكرهكم على قبول تلك الهداية او الحجة اي انلزمكم على
قبول تلك الهداية ونقسركم على الاهتداء بها (وانتم لها كارهون)
يعني لا يكون هذا الالزام وعلى قوله هل فرح الاحياء الا
وقول الشاعر وهل يترك الضرغام قوتا لبوه اذا اذخر النمل الطعام
لعامه وقد يكون الاستفهام للانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله
(وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر) يعني اي تبعة ووبال عليهم في
الايمان وترك النفاق وهذا للانكار والتوبيخ والا فكل شيء فيه
(والتهكم) عطف على الاستبطاء (نحو اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد
اباؤنا) (والتحقير نحو من هذا) (والتهويل) اي التخويف كقراءة ابن عباس
(ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون) بلفظ الاستفهام
ورفع فرعون ولهذا قال (انه كان عاليا من المسرفين) (والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) هذا كله
ط واكامل التركيب الاستفهامي اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بحسب

القرائن بابا من الكلام ولا يحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر شيء منها في ادوات
دون ادوات بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان
تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك
بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي (ومنها) اي من انواع الطلب
(الامر) وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز
بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج
عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما
ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بين الوجوب
والندب والاباحة وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين
الاشتراك اللفظي وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة
للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند العقل
لقوة اماراته فقال (والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد
وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا) هذا اشارة الى ان اقسام صيغ
الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل الغير المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة اسماء
الافعال والاولان لفظا استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على
سبيل الاستعلاء سماها النحويون سواء استعمل في حقيقة الامر او في
غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما
كان اسما لم يسموه امرا تميزا بين البابين (موضوعة لطلب الفعل استعلاء)

اى حال كون الطالب مستعلياً سواء كان عالياً في نفسه او لا لتبادر الفهم
عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعنى طلب الفعل استعلاء
والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق
ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يدل على كونها
حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا
نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في نحو
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابل صيغة الماضي
والمضارع وامثالها فليتامل ويمكن ان يجاب بانا نجد ذلك
لكنهم يسمون نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل ذلك
في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى
لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك لانه يكون
لطلب الفعل امرا ويكون لطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول
اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد
اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح
وهو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو
فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو
صيرورتهم قردة فهو دلالة على سرعة تكوينه اياهم قردة وانهم
مسخرون لامتثال امره تعالى وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون
حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو فاصبروا

او لا تصبروا فالفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه
توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل
او الترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني
نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما
الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول
اني اطلب منك ان تنكشف بصبح الصبح وليس الصبح بافضل منك
عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا اولان نهاري اظلم
في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه
لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من
تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يترقب
انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على
التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على
سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل
على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون
استعلاء وبدون التضرع [illegible] في العرف انما يقال
للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر
الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع
بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع
لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر

لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل نحن نفهم الا لطلب
الفعل حقيقة استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه
لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب
الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة وقولي
تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل
كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي
الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك
فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر
للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تتحرك فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان
مشهوران في الاصول وبالجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك ان يستعمل لا
لطلب الكف او الترك كما يستعمل لطلب الكف كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل
امري فان الغرض ان الاصل طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون
دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون
التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك
نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على

على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير
الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط
كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي
ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن
خيرا لك وقد ذكروا في تحقيقه وجهين احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى
الطلب والطلب لا ينفك عن سبب الحامل عليه فوجود ذلك اي الحامل
مسبب عن ذلك الطلب الخارجي لان العلة الغائية بوجودها معلول
للعلة الفاعلية ولذلك باهيتها علة لعلية العلة الفاعلية وهذا
قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتاخر في الخارج
عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اي كون الحامل
السبب مسببا عن الطلب الخارجي مفهوما من ذكر الطلب ذكر المسبب
ليصح سببا عائدا على اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب
ليس بمعنى الشرط وابراز الاسبية الاولى وسببية الثاني فالجزم
الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل
للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلب
كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره بمعنى توقف ذلك الغير على حصوله
وتوقفه على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر
بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لنفسه
لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك
المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان
يكون جزاء بمعنى صحة قصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب
زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق

واما قوله قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان
يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه ولذلك كان
متوقفا على شئ آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية
يجب المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون او وصفا
نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اى جوابا عن سؤال يقتضيه ما قبله
نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء
التى تقدر بعدها الشرط ويجزم فى جوابه المضارع كقولك الا تنزل
تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اى ليس هو بابا
على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع
حملها على حقيقة الاستفهام للتيقن بعدم النزول مثلا فتولد
عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على
المخاطب وطلبه وهى فى التحقيق همزة انكار اى لا ينبغى لك
ان لا تنزل وانكار النفى اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعدها
نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعدها انما يجعل بحسب
ما ... فلا يصح تقدير المنفى بعد المثبت وبالعكس فلا يجوز لا تكفر
تدخل النار او لم تدخل يجب ان يكون وان لا تسلم تدخل النار صحيحا لكن
فانه يجوز تقديره على القرينة ويجوز تقديرها فى غير هذه المواضع
بقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولى اى ان ارادوا
اولياء بحق فالله هو الذى يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى
والسيد وقيل لما ذكر انكار كل ولى سواه فان قلت لا شك
ان انكار توبيخ بمعنى انه لا ينبغى ان تتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما تقول لا ينبغى ان تعبد غير
الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك
الشئ ولا يخفى على ذى طبع حسن ان قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء

الفاعل

بخلاف أتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو والحالية
وذلك لانهم لم يجعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى لم يقصدوا انه لا
فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وايضح
وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وصرف الشرط فى الكلام كثير
ويستقصى فى كتب الاعجاز انشاء الله تعالى ومنها اى من انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فاما يا
وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلته لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذى يناديه له يعنى انه يبلغ من علو الشأن الى حيث كان
المخاطب لا يفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكانه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد يستعملان
فى البعيد تنبيها على انه حاضر فى القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان واما يا
فقيل حقيقة فى القريب لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد
ويستعمل فى القريب اما لاستقصار الداعى نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه
ان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا
ايها النبى بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه بعيد نحو
يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته فانه بعيد عن التنبيه نحو
يا ايها الغافل واما للانحطاط شأنه بعيدا عن المجلس نحو يا هذا
وقد تستعمل صيغته اى صيغة النداء فى غير معناه وهو طلب الاقبال
كالاغراء فى قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه
حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى و
الاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها
اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب

الاقبال

الاقبال ونقل الى التخصيص بقوله من غير انه له بان الى وهل ما هو من
نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف
او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة او
بيان المقصود بذلك الضمير لا التفاخر ولا التصاغر نحو انا ادخل ايها
الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس
به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم وانما لا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه
معنى النداء اصلا فكره التصريح بالنداء فقوله ايها الرجل فاى
مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال
ولهذا قال المصنف تقديره اى مختصا من بين الرجال وقد يعوض
مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام نحن العرب اقرى الناس
للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب في الوافية يفهم من
النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه
قطعا والمنصوب بفعل اخص فيكون منصوبا باخص ونحو
سل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقى
وقولهم انا بنى نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على
الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان
قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعل لذلك لا يخرج عن
حد الفهم وجهل المخاطب بشانهم واذا نصب اخرج ذلك فهو مقصودا
انا نذكر من لا يخفى شانه لا يفعل كذا وكذا وما يستعمل فيه صيغة النداء
الاستغاثة نحو يا لله من الواقف ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى
كانه لغرابته يدعوه ويحضره ليتعجب منه ومنها التذلل والتحسر كما في نداء
الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منزلى سلمى سلام عليكما

وكقوله يا قصر بين فقد اقفت انا بك اى صرت وبكيت ومعه الفيكوكو
اتباعى ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكى عند كل صباح
ومنها كقولك يا محتاه كانك تدعوه وتقول له تعال فانا مشتاق
اليه وامثال هذه المتكثرة والكلام فيها وتخرجها بحسب
المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضى دلالة
على انه من الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر في بحث الشرط
من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شىء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه
حاصلا فيورده بلفظ الماضى كقولك رزقنى الله لقاءك والدعاء
بصيغة الماضى من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اى التفاؤل واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن
صورة الامر كقول العبد للمولى اذا حول عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول
انظر لانه فى صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة فى التكثير او لحمل
المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى
ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تاتينى غدا
مقام ائتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت
كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر فالخبر فى هذه الصورة مجاز
لاستعماله فى غير ما وضع له ويحتمل ان يكون يجعل كناية فى بعضها
ومثل الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء المصدر فى المقام
الطلب كان الخطاب بالتنابع والامتثال ومنها القصد الى الاعتناء بالمخاطب
فى تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع او يقينى الوقوع
بمنزلة الماضية فى وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه

كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد و
المسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك الكثير
الذي يشاركه فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف
العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا
المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره و
المتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه
اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في جميع ذلك مثلها
في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار ذلك بعد الاحاطة بما سبق والله اعلم

الباب الثامن الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما
تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف
بملكاتها واما في ترجمة الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل
طارئ عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام ليشمل
الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم لم يجعلوا الكلام والجملة
مترادفين كما هو الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر
والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة
او نحو ذلك جملة وليست كلاما لان اسنادها ليس مقصودا لذاته
فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب
اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان
قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي

لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية
عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا
قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب
الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان
كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو
ونحوه ان يكون بينهما اي بين الاولى والثانية جهة جامعة نحو
زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي
ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب
ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط كون
عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة
نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه
الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على
التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص
بالواو لا يتاتى في الفاء وثم فانه اذا وجد كان العطف مقبولا
سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد
يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة
بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب
على ابي تمام قوله والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين
كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين وبين مرارة النوى سواء كان
نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على
مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي
العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا فقوله [illegible]

عليه انوار اسر هواه يرد على البيت وهو قوله عفت هو الذي عفا الغداة
كما عفا عنها طلل باللوى قد يهوم فاعل عفت ضمير الحبيبة في
الخطاب فهو التفات وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله
ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم ولا
اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت
الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا
خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم
على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم
كونها تاركا للحال كونها مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس
من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن
مستهزئون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اى على تقدير
ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط
الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اى عطفت
الثانية بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد
فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان
ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة
وتفصيل ذلك انه حتى جاء العاطف لانتفائه وعطف الجمل واو
واما وام في الجمل مثلها في عطف المفردات ولست او في قوله تقم كلمح
البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو في
استيناف لمجرد الاضراب يعني بل وحكم لكن قد عرف مما سبق و بل
في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد لا يكون لانتزاع الحكم عن الاول
بل لمجرد الانتقال من كلام الى كلام آخر اهم من الاول بدون قصد الى اهدار

الاول

الاول وجعله في حكم المسكوت لقوله تعالى بل ادارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون
واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب
الاول بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا
في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره
ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه
فقال وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية
نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة
لا ينافي كون الثانية في المرتبة تحصل بتمامه في زمان طويل
اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب
نزول المطر لكن يتم في مدة ولهذا قال ثم تصبح لنظر الى تمام الاخضرار
جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد
مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها كقوله تعالى ثم انشأناه خلقا
آخر وقوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك
بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة الآية لبعد
المنزلة بين الايمان وفك رقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا
اليه لبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا
في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في
درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم
ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين

إذا عرفت هذا فنقول إذا عطفت بواحد من هذه أي من غير الواو جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فإنه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي وعند انتفائه يتحقق الإشكال فإن قلت الواو أيضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول والمقارنة لأنك إذا قلت يضر زيد وينفع عمرو واحتمل أن يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وإبطالا له إذا لا دلالة في الإعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يجوز فيه العطف مما لا يجوز هو الذي تشكل فيه الفقرات وإلا أي وإن لم يقصد ربطها بالأولى على معنى عاطف سوى الواو فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو وإذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا إنا معكم لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم وهو أن يجازيهم ويطرح عليهم وبال ما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فإن قلت لا نسلم أن في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليمها أن العامل في إذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم أن مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم أن العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك قلت إذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك أن قولنا إذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا أقرأ القرآن إلا إذا خلوت سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط أو باعتبار أن التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد إذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا إن جئتني أعطك وأكسك نعم إنه ليس بقطعي لكن الظاهر أنه يتبادر إلى الفهم من الخطاب فإن قلت إذا عطفت شيء على جواب الشرط فهو على ضربين أحدهما أن يستقل كل بالجزائية نحو إن تأتني أعطك وأكسك والثاني أن يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك إذا رجع الأمير استأذنت وإذا استأذنت خرجت أي إذا رجع استأذنت وإذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز أن يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لأنه يصير المعنى فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لأن الجزاء أعني استهزاء الله بهم إنما هو على نفس إرادتهم أياه ولا على إخبارهم عن أنفسهم بأنا مستهزئون بدليل أنهم لو قالوا ذلك لرفعهم عن أنفسهم والتكلم على خصوصهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الإعجاز وإلا عطف على قوله فإن كان للأولى حكم أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه بالثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا فإن كان بينهما أي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أي بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما أي أحد الكمالين فكذلك يتعين الفصل وإلا أي وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما فالوصل

تميز وتحقيقه ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما
وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه وان الاحوال
الجملتين اللتين لا محل لها من الاعراب سوى لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال
والثالث شبه كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال والخامس
كمال الانقطاع مع الايهام والسادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة الاول الفصل اما في
الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف
في تحقيق المقامات وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى
والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب
الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي
حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير
للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت
كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما
كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه
ولم يجعل الفعل مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء
بالمزاولة والامر من الحزم بالعكس اي يصير الارساء علة للمزاولة
كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير
الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى

في هذا المثال وهو قوله ارسوا له محل النصب على انه مفعول قال فكيف
يصح قلنا لما ذكرنا انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او كونهما اشار الى
تحقيق المقام من غير نظر الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما
محل من الاعراب او لا يكون فهذا المثال كمال الانقطاع بين الجملتين
وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتين
كلام ليس لها محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو
هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله
انا معكم انما نحن مستهزؤون مما لا محل له من الاعراب على ما مر او معنى
اي لا اختلافهما خبرا وانشاء بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله اي ليرحمه الله فانه انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان
او لانه عطف على اختلافهما والقرآن لا جامع بينهما كما سيأتي
بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه
زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا
عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا
بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا
المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت
المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز
او غلط وهو قسمان لانها اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي
من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد
اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب
وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف والمعجم

وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح
فإنه لما بولغ في وصفه أي وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه أي في
أن وصف بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ
متعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك
لما مر من أن تعريف المسند إليه بالإشارة يدل على كمال العناية
بتمييزه وأنه ربما يجعل ذريعة إلى تعظيمه وبعد درجته
وأن تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله
الواجب أو مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب
أنه الكتاب الكامل كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص
وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا كما تقول هو الرجل
أي الكامل في الرجولية كأن من سواه بالنسبة إليه ليس برجل
جاز جواب لما أي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه أي قوله ذلك الكتاب مما يرمى
به جزافا من غير أن يكون صادرا عن روية وبصيرة فأتبعه
على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد إلى قوله لا ريب
فيه والمنصوب البارز إلى قوله ذلك الكتاب أي جاء بعده
أي بعد قوله ذلك الكتاب
نفيا لذلك التوهم فوزانه أي وزان لا ريب
فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ونحو هدى أي هو هدى
للمتقين فإن معناه أنه أي الكتاب والهداية بالغ درجة لا يدرك
كنهها لما في تنكير هدى من الإبهام والتفخيم وكذا التنوين حتى كأنه
هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين

وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها أي بحسب الهداية
لم يكن غيرها يحسب ذلك أي بحسب قدرها وعددها وتقديم الجار
والمجرور للحصر أي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب
غيرها فإن قلت قد يتفاوت الكتب بحسب غيرها كالنظم وبلاغته
كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب بالإعجاز نظمه قلت هذا داخل
في الهداية لأنه إرشاد إلى التصديق ودليل عليه فوزانه أي وزان
هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا
لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه
فإنه وإن كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة
التأكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن قوله لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت وبمنزلة
أن تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته
أو بدل منها عطف على قوله مؤكدة لها أي الثانية في كمال الاتصال
لأنه يكون أي الجملة الثانية تبدل من الأولى لأنها أي الأولى غير وافية
بتمام المراد أو كغير وافية بخلاف الثانية فإنها وافية كمال الوفاء لأنه غير
غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه أي بشأن المراد لأن الغرض
من الإبدال أن يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا إنما يكون فيما
يعتنى بشأنه لنكتة ككونه أي ذلك المراد مثل كون المراد مطلوبا
في نفسه أو غريبا أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا فتنزل الجملة الثانية
من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين
البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لأنه لا يتميز عن
التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه وأنه المقصود بالنسبة دون
التأكيد وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب

فالثاني وهو بمنزلة البعض من امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله
والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى
غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي بتادية
المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه
في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل
الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ابدل منزلة
بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر
مسلما اي انا لم يتصل فكن على المسلم من استواء الحالين في السر والجهر
فان المراد به كمال اظهار الكراهة لاقامته اي لاقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي بتادية المراد لدلالته
عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن
عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
للنهي واما اظهار الكراهة فهو من لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم
عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة الاقامة وحضوره حتى انه كثيرا
ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة
حضوره والتاكيد بالنون دل على ان هذا المعنى مقصود فلا تقيمن
عندنا دال على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من
هذا ما قيل انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته
على ما يفهم منه قصدا وصريحا بحكم الذوق فان دلالته على كمال اظهار
الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه نفى شيء من التاكيد بل انما
يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه

يدل على ان المراد منه امره بالرحيل اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفته
وزعم صاحب المفتاح ان دلالته اي ارحل على هذا المراد بالتضمن بناء على
لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهي عن الاقامة
اظهار الكراهة وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم
ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر
بالشيء نهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا
وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه
اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان
عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل
او بدل الكل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ان ما بينهما من الملابسة واللزوم فيكون
بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى على ارحل منصوبة المحل محققه
الوكما مر في قوله ارسوا نزاولها وفي قوله في المثال الراغب في الخير
والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيها وافية
بتمام المراد لكنها غير وافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في
البيت فلعدم دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا عطف على
مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الانقطاع ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى
فنزلت منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف
عليها لخفائها اي المقتضي للتبيين كون الجملة الاولى بالبيان ذو خفاء الاول
مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم
هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله
يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم
بيانا وتوضيحا لا لحفص ولا يجوز ان يكون بطريق ان يعطف البيان للفعل
لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكون قال بيانا كما جعل عمر بيانا وتوضيحا

وتوضيحي الوسوس فقبل وقد يعطف الجملة التي يصلح بيانا للاولى
عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تع يسومونكم
سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابرهيم ويذبحون بالواو
فجيء بطرح الواو جعلا بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث
اتي بها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب فزاد عليه زيادة
ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا لمفرد من مفرداتها كقوله تع عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه
بيان عذاب اليوم الكبير اي مرجعكم الى الله وهو قادر على كل شيء فكان
قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الاتصال
الانقطاع اراد ان يبين شبهيها فقال واما كونها اي كون
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها
اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود
الى المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع لاشتماله على مانع من العطف
وهو ايهام خلاف المراد كما ان كمال الانقطاع وكمال الاتصال المقتضيين للفصل
لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا
خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله
وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين
الجملتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة
ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه
في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن
لئلا يتوهم انه عطف على ابغي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال
اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تع الله
يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية في قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا

انا معكم فان عطف عليها توهم عطف على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما
فاسد كما مر فقطعه اليق بالاحتياط كما في هذا البيت الذي
كما زعم السكاكي لانه لم يبق امتناع عطفه على الجملة الشرطية لانك
ان يقيده لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه
لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها و
بالعكس كثير في الكلام مثل قوله تع وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تع فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء
الله بهم وتعاملهم بعض المعاملات في اوقات الخلو بل لاتحادهما
في التمسخر وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين اعني المستهزئ كل
منهما بالاخر مدليل انه علل القطع بقوله الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
او جملة انا معكم بما مر لا لعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها
اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جواب
لسؤال اقتضته الاولى فنزلت الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها
مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل
الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني
من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد
للسؤال فنزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب
بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك
وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء
السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء السامع
مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او
القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف
او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال

كان كلام المصنف مكان الخفي نظرا الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل
الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تنزيل الاولى
بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى
السؤال كاف وكون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما
اشار اليه صاحب الكشف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم الآية عما
قبلها لان ما قبلها سيق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية
سيق لبيان ان الكفار من صفاتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في
الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا
ان الذين يؤمنون فما رعلى المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
لصفة المؤمنين عقيب كلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل
قوله ان الابرار لفي نعيم الآية فدل هذا على ان الكلام المبتدأ عقيب
المؤمنين سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك
ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان في اللفظ
مقطوعا الحقيقة كالجار على هذه ونفس الفصل لذلك اي لكون
الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الثانية نفسها
تسمى استئنافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف على ثلاثة
اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا
نحو قال كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك
عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان
عليل ان يسأل عن سبب العلة وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته
كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب علته السهر والحزن
لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون
الخاص

وعدم التأكيد لئلا يتوهم وأما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو
وما أبرئ نفسي ان النفس لأمارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة
بالسوء فقيل نعم ان النفس لأمارة بالسوء فالتأكيد دليل على
ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد و
هذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب
ان كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب
فاذا قلت أخبرك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال
عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له فاذا قلت فالعبادة حق
له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري لاستئناف جواب
للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوجوه
واقواها فيتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات واما عن
غيرهما اي عن غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما قال
سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي
حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة
على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على
الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة
العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان زعمهم هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته سينكشف كما
هو شأن اكثر الغمرات والشدائد حذر ذلك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي
ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن علة

الكلام فيكون الاستيناف مطلقا كما قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا
المقصر عليهم لان السؤال عن السبب المطلق اما ان يكون عن الامر كما في
المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل
بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه وحسن الاستيناف باب
واسع كثير المحاسن واية منه هذا التقسيم للاستيناف وهو ان منه
ما ياتي باعادة ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف عن والمفعول
بلا واسطة والاصل المستونف عنه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه
دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفاته نحو قصد
استيناف الحديث عنه على صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذا العارف
اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الذي يصف
من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والنكات
المعتبرة فيهما اما اخص البيان وهو حقيق بالاحسان وهذا اي
الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على
بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة والحرية فانه يشعر بالسؤال
الفهم من ترتب الحكم على الوصف [illegible] اذا علقنا [illegible]
عنه في الكلام السابق بصفاته ثم ذكرت في الاستيناف بلفظ [illegible]
كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان
فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه
فان قلت ان كان السؤال والاستيناف في غير السبب فالجواب يشتمل على [illegible]
لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته ولم كان
[illegible] فقد سعى [illegible] اشتماله على بيان السبب [illegible] والواسطة في الاستيناف وقوله

نعم العوادل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فاوضحه هذا
الكلام قلت وجهه انه اذا اشتمل على الحكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد
ان يجاب بان سببه ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب
يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه
حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا
الحكم هو هذا الوصف وليس جميع صور الاستيناف منحصرا في القسمين
ولهذا قال منه دون اما واما فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم
رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل
المبهم وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول
الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف
في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في
الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين
وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد و
خافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف
هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسؤال
اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا
فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى الكذب
المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا لم وبيانا لسببه فالمقيم
مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فيكون جملة في الوجه

الا او مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام
شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول من جعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان
يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل
شرع في الحالين المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام
فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر
كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة
انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف
هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على
المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة
للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا
كما ترك العاطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام
واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان للتوسط عطف على لدفع فوقع في خبط عظيم وانما
هو اما بالفتح عطفا على اما الاولى وقد علم مما ذكر ان الوصل لا لدفع
الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الاول
لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك
هذا القيد ههنا اعتمادا على ما سيجيء من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما
كمال الانقطاع وبما يذكر بعد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا
وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانت كلتاهما خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط
بان يكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية
خبرية او بالعكس او كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين

لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع
ثمانية اقسام مثال الاتفاق لفظا كقوله تعالى يخادعون الله وهو
خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم وفي تخالف
اسمية وفعلية والمتناظرين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا
في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر الا مثالا واحدا
لكثرة اقسامه اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه
الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله
واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا
فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان
معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول
تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر
لانه كأنه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على
المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على
لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط
بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على
ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ونحو قوله تعالى في سورة
الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله
ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وقيل لان المخاطب اولا
هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي
وهما وان كانا انشائيتين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف امر المخاطب على الا

المخاطب الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله
بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون
اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالوجه انه عطف على قل مرادا
قبل يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف
اى فانذر يا محمد وبشر نحو نبئ بشر فابشروا اى صار مسرورا
وما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية في الاخبار لفظا
لفظا انى اشهد الله واشهدوا انى برئ مما تشركون اى واشهدكم
او بالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله
الا الحق ودرسوا ما فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت فيجوز صاحب
الكشاف عطفا لانه على الاخبار عن غير لزم جعل الخبر بمعنى الانشاء
او على العكس بل يوجب عطف لحاصل مضمون احد الجملتين على الحاصل
من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى
يطلب له مشاكل من الامر او النهى فيعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المؤمنين وهى معطوفة على جملة وصف عقاب
الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق قلت هذا وهو حسن لكنه مشروط باتفاق الجملتين خبرا
وانه لا يسلم صحة ما ذكره في المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر
الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين
آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذى خلقكم الاية فكان امر النبى بان يؤدى معنى هذا
الكلام لانه قد ادرج في قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
وهذا كما تقول لغلامك وقد ضرب زيد قل لزيد اما تستحى ان تضرب غلامى

وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى
والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية
نحو زيد يكتب ويشعر للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في
خيال اصحابهما ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد
المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار
اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اى بشرط ان يكون بينهما مناسبة كالاخوة او الصداقة او
العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا لخطور الآخر بخلاف
زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بين زيد
وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل ولو كانا متحدين
ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق
وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو
مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر
وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز واعلم انه كما يجب ان يكون
المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغى ان يكون
الخبر عن الثاني ما يجرى مجرى الشبيه والنظير والنقيض للخبر عن الاول فلو
قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول قال السكاكي
الجامع بين الشيئين فسر نقله الجامع بعلوم السكاكي ونقوضه بما جعله
ظنا منه انه اصطلاح لهم وعرف فيه ولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره
السكاكي ثم نبه الى انه نقل للشئ من الاصل فقوله في القوى المدركة
العقل وهو القوة العاقلة المدركة للكليات و منها الوهم وهى
القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة في المحسوسات غير ان يتادى اليها

من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة
معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات
وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها
صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة والمعاني فيدركها وهي
الحاكم بين المحسوسات الظ كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني
بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا
يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين
الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون
عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العقلية
وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر
السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا
من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي
امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة فالسكاكي فهو ان يكون
بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما مثل الوصف والحال والظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور
الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور والتصديق على المعلوم التصوري
والتصديقي او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب
كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل
بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل
مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المخصصة

في الخارج وينتزع المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات
المشخصة يكون حصول احدهما في المفكرة حصول الآخر وانما قال عن
التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل لابد له من تشخص عقلي به
انه ممتاز عن سائر المعقولات وانما قال لا يدرك الجزئي لذاته لانه يدرك
الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات بالكليات
كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه الكليات بالذات وادراكه
الجزئيات بالآلة وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما
لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من
زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات
فيها على السوية باعتبار العقل ولم تكن في الخارج مختصة
ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة
قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على تناسب بين زيد وعمرو مثل الاخوة
والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد
مر والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع
اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون
الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل
الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر
ضرورة وهذا يقتضي الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر
عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر
معلول وتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل
والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل
من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال

للتضايف بين الأمور المعقولة وإنما مثل للتضايف بين ما يعم المحسوس
والمعقول وفيه نظر لأن التضايف إنما هو بين مفهومي العلة والمعلول
ومفهومي الأقل والأكثر لا بين الذاتين ألا ترى أن تعقل ذات
الواجب ليس بالقياس إلى تعقل ذات معلوله أثره وبالعكس وكذا
تعقل خمسة غير العشرة ليس بالقياس إلى تعقل ستة وبالعكس فالمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وإن أراد ما يصدق عليه الأقل والأكثر
يجوز أن يكون محسوسا وأن يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار
والكرسي فإنهما محسوسان وإن أراد العلية والمعلولية فمعقولتان
لكونهما نسبتين فالأقلية والأكثرية أيضا كذلك أو وهمي عطف على
قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما
في المفكرة أي أن الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فإنه إذا خلي
ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة
أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف
العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس
هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك أي ولأن الوهم يبرزهما
في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين
الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو
إسحاق والقمر فإن الوهم يبرزها في معرض الأمثال ويتوهم
أن هذه الثلاثة من نوع واحد وإنما اختلفت بالعوارض والمشخصات
بخلاف العقل فإنه يعرف أن كلا منها من نوع آخر وإنما اشتركت في عارض
هو إشراق الدنيا ببهجتها على أن ذلك في أبي إسحاق مجاز أو يكون
بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والإيمان

والكفر

والكفر في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لأن الإيمان هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعني
قبول النفس لذلك والإذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق
عند المحققين مع الإقرار باللسان والكفر عدم
الإيمان عما من شأنه اللهم إلا أن يقال الكفر إنكار شيء من ذلك فيكون
ضد الإيمان لكونه وجوديا وما يتصف بها أي بالمذكورات
كالأسود والأبيض والمؤمن والكافر فإنه قد يعد مثل الأسود والأبيض
متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد
والبياض وإلا فهما لا يتواردان على المحل أصلا فكيف يتضادان وذلك
لأن الأسود هو المحل مع السواد أو شبه تضاد كالسماء والأرض في
المحسوسات فإن بينهما شبه التضاد باعتبار أنهما وجوديان أحدهما في
غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على
المحل لكونهما من الأجسام دون الأعراض فلا يكونان متضادين والأول و
الثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فإن الأول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين اللذين لا يمكن
اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
بالأولية والثانوية فإن قلت لم جعل نحو الأسود والأبيض من قبيل
المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو
السماء والأرض والأول والثاني أيضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
وإلا فما الفرق قلت الفرق أن الوصفين المتضادين في الأسود والأبيض
جزء مفهومهما بخلاف السماء والأرض فإنهما لا يدلان على ما يشتمل وأما
الأول والثاني فإن الأولية والثانوية جزءان من مفهومهما لكنهما
ليسا بمتضادين إذ ليس بينهما غاية الخلاف لأن العاشر أبعد من الثاني

مع ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين فيتم بين
كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فان الوهم ينزلهما
اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف فلذلك لا يحضر
احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضر الآخر ولذلك تجد
الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير
اضداد الرفاه فلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا
السماء والارض بخلاف ذلك بناء على حكم الوهم اولا فان العقل يتعقل
كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال
اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض
لذلك وهو ما يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف
لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال
مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا
وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط فلصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل
والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف
والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين
الاسباب مما يفوته الحصر وهذا اشارة الى حكايات ذكرت في المفتاح
وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا
بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن
في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة
وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا

مجرد

محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات وثانيا بان الجامع كون كل منهما متضايفا
للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا ايضا فاسد لانا لا نم ان تضاد
السواد والبياض معنى جزئي ولئن اراد تضاد هذا السواد وهذا البياض
جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل
والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى
الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها
على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا وثالثا ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور
في الخيال وظاهر انه ليس صورة ترتسم في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا
يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام المفتاح مشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع
العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي انه
معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والفيل بان المخبر عنه ومرارة
الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان هذا
الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح
فيما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم ان
الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان
الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام
قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في
الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبه تضاد وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن
انما هو بين نفس الصور فاجاب بانه يريد بتصوريهما معلوميهما حتى يكون له وجه صحة واما
ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد
السكاكي بعينه فغلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه

الخبر اصلاً ومع ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظ ويأباه قوله والقصور معرفا
كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فلنتامل في هذا المقام فان تحقيق على
ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد وجود المجوز
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين
في المضي والمضارعة ونحوهما كل ذلك لكونهما شرطين فيما اذا اريد مجرد
الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام
زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام
وعمرو قعد وزعم ان العلامة انما افصل بقوله كذا لا من حال كونهما اسميتين
بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما ولم يكونا فعليتين بان يكون
زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما فيجب ان يعتبرا اما اسميتين او فعليتين
[illegible] ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري ان كلام في غاية السقوط
ما كان ينبغي ان يصدر من فاضل بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية
وفيما شانه الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب
رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى في الثانية فعلية
صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره الشريف ومن شنعة
نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية
واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والغرض مجرد
اي واكرمت عمرا عنده او في داره واما ما ذكر سيبويه والمثال الذي ذكر الشيخ
لا غرض في تغيير جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتغيير المثال انما يكون باعتبار
الضرر وقد اعتذر منه على ان المانع والذي نعرفه كلام بعض المحققين ان
المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لا انها ذات وجهين فالرفع بالنظر
الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد وانما
الاعرابين باعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على
المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور لسوخ على كثير
من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد

قائم وعمرو قعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله ففريقا كذبتم وفريقا
تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت
زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر تذنيب ختم به تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن
الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء
ذنابة للشيء وكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على
ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا
على رأي وغير المؤكدة والحوار ان الحال التي لا تأتي ثابتة وتنزل الاخرى كثيرا
ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا [illegible] في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان
يجعلها فيما اذا غير المؤكدة نحو المنتقلة وليست دائمة او ثابتة فيما الجملة الحال
الغير المنتقلة ليس على الواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة
فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة الا بالتبعية والاعراب بالاصالة
في جملتها انما جيء بها لربط المعنى الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل
لوجود الربط المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف رابط
آخر كالواو وما [illegible] على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال ولو كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على
صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي للحال كما
تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانه في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في
قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء
ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك
تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف
النعت فان المقصود منه حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه

لعل عدم جواز الوقوع حالا مخصوص بالمنتقلة فيجوز زيد طويل كاذوه طويلا والله اعلم

مباشرًا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة ان الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو وكذا الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله سبعة وثامنهم كلبهم وقوله وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يكون يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما عرفت انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبتها لاجل ان توصل بها وتجعلها من صلته لتثبت الحال على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا من حيث كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في حال المفرد والخبر والنعت ومفاصلة انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والاصل في الواو انه للربط لانها الموضوعة لذلك فالجملة لكونها فضلة تعوزها الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو والتي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بان الحال لم يبق على استقلاله بخلاف المفردة فانها ليست بمستقلة ويكفيه في الخبر

فانه جزء الكلام وكذا النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فيه بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء من الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولحل تقدم فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو ليكون مرتبطا به غير منقطع عنه فلم يجوز خرجت زيد العالم وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان يقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان المبتدأ هو قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب حال عنه بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا ولهذا لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك كلام ما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكن ما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وقد يكون في كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال مثالا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور فيصح استثناءها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربطها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى قوله شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان يقع حالا سواء كان مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا يجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وصلاحيته دون الانشاء قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام

فإن قلت هل يقع الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو
ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية وذكر الشرطية وذلك لان
الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها
الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم
استغنائه عن الخبر يجر الى نفسه ما وقع بعده وفيه ادنى صلوح لذلك
وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى
كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو
الداخلة على الشرط المردود على جوابه بما قبله من الكلام وفي ذلك اذا كان ضد
الشرط المذكور اولى بالمزوم لذلك الكلام الثابت الذي هو كالعوض عن الجزاء
من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها الحالية والعامل فيها ما تقدم من الكلام وبعض النحويين وقال الجرجاني انها
للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني و
اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها
اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى
مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقد
يتكلم فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد
ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله وان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع
حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها
ماضيا او مضارعا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذا يجب فيه
الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيانه بقوله فان كانت فعلية والفعل
مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن
تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال
المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه

والمفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن
ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك
اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له
كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت
والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال وهنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع
انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل
المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع
مضمون الفعل المقيد بالحال وقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا
فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع المضارع المثبت على
وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه كذلك ولما
كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم
والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك
وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم اي سلاحهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم
فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي نحو قمت واصك وجهه شاذ
والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في
قوله واصك وجهه وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه و
نجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت و
نجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع لحكاية الحال الماضية

معناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فانه لا وجه للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف القراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فلم اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول لا على الحصول ولمن جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي هنا المنفي بلا او ما دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا ان تخلو عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذا الحال هو الحال التي تقابل الاستقبال ولمن كانت حقيقية لان لفظ راكب في قولنا يجيء زيد غدا راكب حال ايضا غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانها ليست في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لما بين الحال والاستقبال من التنافي في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يؤكد ما هو على الحال وهي ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك فان قيل على العاطف في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كانت تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال فالمضي وجئت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة

وجعل الواو زائدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعنى به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى مثال ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله واما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المراد بالحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا للزمان التكلم ولمن كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين اذ كلاهما ماضيان لفظا فدونما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب ان يقترن المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير يقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي ولو كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضية والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر

اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ قد
بمجرد تحسين لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالزمان
الماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكون سببا في الاستقباح
كقوله الى العلا اصدقه في مرية وقد اقترنت صحابته موسى بعد ما آتاه التسع وما
يجب أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان
التكلم وانما هو بيان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي وغيره انه اذا قلت
جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا اذا كان زيد شرع في الكتابة وقد
انقضى منها جزء الا ان يستلبس بها مستديما لها فلانقضاء جزء منها يحتج بالماضي و
لتلبسها ودوامه عليها صح أن يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال وأما
الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران معا انتفاء المقارنة والحصول لكونه ماضيا
منفيا احتاج في تحقيق المقارنة ولو كان فيه الى زيادة بيان فقال وأما
المنفي اي ما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول
أما الأول اي دلالته على المقارنة فلأن لما للاستغراق اي لاستمرار
النفي من زمن الانتفاء الى زمن التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم
نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما امثالها ولم لانتفاء متقدم
على زمان التكلم مع أن الأصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء ولم جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم فيحصل به اي بالمنفي
او بأن الأصل فيه استمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق
اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد
من غير أن يكون الأصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان
الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد
في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض
لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو جزءا وقصدوا

في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان
موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما نحو ما زال وما انفك
وحقه لكن تحقيقه اي تحقيق هذا الكلام ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف
الاثبات لان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان
بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب
وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم
فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل [illegible]
وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا
كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على
حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فيّ
ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على
ما ابتداه على ان الظرف مستقر في المفعول وان دخولها اي الواو المشهور
ان دخولها اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع
ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم
تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
فذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر
ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجب الواو وسواء كان خبره فعلا
نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة
لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر
تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد
يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع

كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء
وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استينافا للخبر عنه
بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى
ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ
للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل و
نوع من التشبيه وذلك لانه يصح في قوله فاه الى في ان يكون عوده الى في ذاهبا
في طريقة الذي فاه فيه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه
الجود والكرم فلانه تقديم الخبر وهو حاضراه في المعنى فوقوعه صفة حاضر اي حاضر
عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون
جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل
الاعجاز والذي يلوح منه هو وجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او
مسرع او وهو مسرع في نحو جاء زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع
آخر انك اذا قلت جاء زيد السيف على كتفه وخرج التاج عليه كان كلاما
نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه
وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات
وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظاهره ان الجملة الاسمية لا يجوز
تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يعرف كلام
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية
اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف
لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا
او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله
بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضكم بعضا
فاوله بمنزلة المفرد وهذا يخالف جاءني زيد هو فارس لانه
لو جاز لقيل فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يشد ذلك ما ذكره الشيخ في

دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك
تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك
قلت جاءني زيد بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم
استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو معنى الحال ولهذا احتيج الى ما يربط
الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها
واو الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها
بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة
في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزء المستغني عن الفاء لانه من شانه ان يرتبط بنفسه
والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه بمنزلة الجزء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان
جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو
نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
اي اذا لم تعرفني فلم يدر اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مصحوبا
مصاحبا للبازي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال
لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ويمكن الظرف على تقدير اسم الفاعل دون
الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره
باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو
وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله [illegible]
[illegible] من الارض مواة ويبرا استهلوا وانما لم يجوز التقدير بالمضارع
لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانا لا نسلم ان اصل
الحال الافراد فكذا الخبر والنعت والواجب ان يكون ههنا سبب يقتضي اختيار الافراد
في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب

امتناع الواو لجواز أن يكون المعرّض عند وجود الواو هو المعنى الآخر أنه
اخبر بتقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو ومع أن المفرد أولى بامتناع الواو
من المضارع ولنحو أن نحو على كتفه سيف يحتمل أن يكون الاسم مرتفعا بالابتداء والظرف
خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو أفي الدار زيد وأقائم زيد ويحتمل أن تكون
فعلية مقدرة بالماضي والمضارع وأن تكون في حكم المفرد بتقدير اسم الفاعل
والأولان مما يجوز فيه ترك الواو والآخران مما يمتنع فيه الواو فأصل هذا الكلام فيه
ترك الواو وهذا إذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة وإلا فالواو واجب لئلا يلتبس
الحال بالصفة نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف وما أهلكنا من قرية إلا ولها
كتاب معلوم ومن كلام الشيخ أنه قوله ويحسن الترك أي ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله أي قول
الفرزدق فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنيّ حواليّ الأسود الحوارد أي غضاب
فقوله بنيّ الأسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كأنما
عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو وقوله حواليّ أي في أكنافي وجوانبي حال من بنيّ
لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة أخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية
بعقب مفرد حال كقوله أي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل
وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو وكأن
الجملة وسالما يجوز أن يكونا من الأحوال المترادفة وهي أن تكون أحوال متعددة
صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ويجوز أن يكون من الأحوال المتداخلة وهي
أن يكون صاحب الحال المتأخرة من الاسم الذي يشتمل على الحال المتقدمة مثل أن يجعل قوله
برداك تبجيل وتعظيم حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال
يجب الواو وإلا فإن كان الخبر فيما صدر به الجملة سواء كان ظرفا نحو فوه إلى فيّ
واهبطوا بعضكم لبعض عدو [illegible]
يضعف مجيئها بغير الواو لكون الرابط من أوكد الجملة وهذا أن الشيء من هذا القبيل
وإلا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره والله أعلم

الباب الثامن

الإيجاز والإطناب والمساواة قال السكاكي أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين

أي من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر فإن الموجز إنما يكون
موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى كلام أنقص منه
لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن التنصيص على أن
الإتيان بهذا المقدار من الكلام إيجاز وبذلك المقدار إطناب إذ رب كلام يكون
موجزا بالنسبة إلى كلام ويكون هو بعينه مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر وكذا المطنب فكيف
يمكن التحقيق والتحديد أن هذا إيجاز وذلك إطناب والبناء على عرف أي وإلا
بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف وهو متعارف الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة
ولا في غاية الفهاهة أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات
وهو أي هذا الكلام لا يحمد من الأوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الأحوال
ولا يذم أيضا منهم لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف
كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة
المتعارف والإطناب أداؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة إلى
ما سبق أي إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه وترجع تارة أخرى إلى كون المقام
خليقا بأبسط مما ذكر أي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف
الأوساط على ما سبق إلى بعض الأوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه أقل
من عبارات المتعارف وقد يوصف به لكونه أقل من الكلام اللائق بالمقام بحسب
الظاهر كقوله تعالى رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فإنه إطناب بالنسبة
إلى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه إيجاز بالنسبة إلى ما يقتضيه المقام
لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب فينبغي أن يبسط الكلام فيه غاية
البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ يمكن فعلم أن للإيجاز معنيين أحدهما كون الكلام
أقل من عبارات المتعارف والثاني كونه أقل مما هو مقتضى المقام وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما فيما هو أقل من عبارات المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا
كما إذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء والإضافة وصدق الأول بدون الثاني
كما في قوله إذا قال الخبير نعم بحذف المبتدأ فإنه أقل من عبارة المتعارف وهو هذا
نعم وليس بأقل من مقتضى المقام لأن المقام لضيقه يقتضي حذف المسند إليه كما مر وصدق

انما يدرك بالاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني فيكون اعتبار هذين المعنيين
في الاطناب ايضا لكنه لم يذكر لانه لم يسبق الذهن اليه مما ذكره في الايجاز والتنبيه
عن الاطناب اي ايضا عموم وخصوص وكذا عن الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل
وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان يكون الايجاز
ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم
لان السكاكي قد صرح بان مطلق الاختصار لكونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل
الايجاز اخص باصطلاحهم انه لم يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد
عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا
من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف تعريفات تليق بها
كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن
ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما هو ههنا
ضروري ولعل المراد به انه لا يمكن التعبير عن معناهما [illegible] لان ما ذكره السكاكي
تفسيرا لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون
لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام
المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم
ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور
اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والاوساط الذين لا يقدرون على تادية المعاني
بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب [illegible]
عن درجة البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المقاصد قدر معلوم
من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات اليومية من رعاية الوضع على المعنى المقصود
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون
ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر
بيانه في ذلك في الابواب السابقة فلو رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب ان يقال
الفهم لطريق التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا والثاني اما ان يكون

ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة
او لا فهذه خمس طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من
طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بقدر اصل المراد
والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا
عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك
اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم وفي
ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في
ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد [illegible]
العرف ان العيش المعتد به هو عيش الناعم انما هو عيش الجهلاء الحمقاء دون
العقلاء لما [illegible] في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش العقلاء المتحير في امورهم واشار بالظلال الى ان
العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما ولذا العيش [illegible] فلا يكون الا
عيش العاقل فلا يخفى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار ويعيبه
على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان لا يكون اللفظ زائدا على
اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي عدي بن الابرش
في ذكر قتل جذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا
ومينا والكذب والمين واحد ولا فائدة في الجمع بينهما [illegible] التقطيع
الراهشان العرقان في باطن الذراع والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت
وقولها للزباء [illegible] والحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو وهو الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان لان ذلك الزائد اما ان يكون
مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في
بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى

انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت
وهذا انما يتم في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود
هان عليه الاقدام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه
الصبر على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر كما يهون على الموقن
الصبر على المكاره ولهذا يقال هذه امور [illegible] بخلاف الباذل ماله
فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله
في افضل واما اذا تيقن بالموت فيهون عليه بذله ولهذا قيل فكل ان
اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال ان المراد بالندى بذل
النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت
لا معنى لبذل النفس لان عدم التحرز عن الامور المخوفة انما هو لكون هلاك وهذا بعينه
معنى الشجاعة ولا قريب مما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال
فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر
لبذل المال فضل كثير وغير المفسد كقوله اي غير الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ
قبله في قول زهير وأعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في
غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل
مثل هذا من الحشو وكذا قوله تعالى يطير بجناحيه ما كتبت ايديهم قلنا امثال
ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقول لمن ينكر معرفتك بالكتابة
لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا تعضده
برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس
ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه
مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم فالمساواة قد تقدم انها الاصل والمقيس عليه نحو قوله تعالى
ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب به ابا قابوس
فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى

عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وبعيد تشبيهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه
وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابتعد في الهرب فضلا الى اقصى الارض
لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره في الطالب اليه
فان قيل كل من المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب
الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي روعي لتصحيح القواعد
النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا
بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع
على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا
لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان احدهما ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف
نحو قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد
ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
وكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل
الذي يتعلق به الظرف قلت لا لان الظرف مستقر ويجب تركه لعدم احتياج
تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا اذ ليس فيه حذف شيء مما يؤدي
به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو ان الجار لا بد
ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة على ما كان عندهم
اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي
اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حياة
وما يناظره منه هو في القصاص حياة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه
زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فقوله في القصاص حياة احد عشر حرفا
باعتبار التنوين والاعراب وقولهم القتل انفى للقتل اربعة عشر حرفا والمعتبر الحروف
الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة لا بالكتابة والنص اي وبالنص
على المطلوب الذي هو الحياة بحذف قولهم فانه لا ينص على المطلوب بل وما يفيده
تنكير حياة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد

والمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة او النوع من
التعظيم اي لكم في القصاص حياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله
والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل
فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده
اي كونه مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب
للحياة بخلاف قولهم فانه غير مطرد فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه
القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس بانفى للقتل بل ادعى له وخلوه
اي خلو قوله ولكم في القصاص حياة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على
تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن
التكرار افضل مما اشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة
فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا
ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان
الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى
التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله
ولكم في القصاص حياة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقديره
القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع
بين المتضادين كالقصاص والحياة ورجحانه ايضا في الغرابة وهو كون القصاص
قتل وتفويت الحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة ومن جهة عدم توالي
الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حروفا
متحركة متتالية الا في موضع واحد ويخلو عما يشتمل عليه قولهم من التنافر
بحالطة وهو النون التي تنقص ومعنى يقصد ... تقديم
الخبر على المبتدأ للاختصاص وقد يقال ان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل
في الدار رجل لا يفيد الاختصاص واما الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما
يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق
به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضافا بدل

مضاف جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قوله انا
ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنايا العقبة وفلان
طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره
او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة
لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور
بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا في
غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم
وحذف التنوين منه نحو كزيد في قوله بنت اخي بني زيد ظلما علينا لهم فديد
لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان مثل هذا
ليس مما يختص بالفعل ولا اوائله زائدة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل
المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعل وجعل الجملة علما فهو محكي وحكمه
حكم المفرد في الاعراب ونحوه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة
غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا
المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك
كان لا يأخذ المعيبة دون الصحيحة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب
شرط وحذفه اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم
لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار بمعنى
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها
الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل
امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحم
عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا تزاحم لو نص على ضرب من
العذاب وكذلك اذا قال المتعجب اذا رأيت شيئا ما وسكت تجاذبته الافكار ان عاليه
تجلى او الى الجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف

الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
ومن قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب
الشرط اى او المحذوف غير المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفضلة
كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكثير اى صبوا المستوي نحو زيد
قائل لا والمضاف اليه نحو كذا على وجه الابل ونحو يا رب ويا غلام
وكجواب القسم نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر وجواب لما نحو قوله تعالى فلما
اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على
اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما
فعل وعند قوله اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه
على الهرم اى فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة
وهى سبب المذكور وهو قوله فانفجرت ومن قوله تعالى كان الناس امة واحدة
فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله تعالى ليحكم بين الناس فيما
اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة هى شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو
الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وفي كلام الكشاف ان تسميتها
فصيحة انما هى على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وفي كلام المفتاح
على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها
اى غير الجملة نحو نعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه
على حذف المبتدأ والخبر وقوله من يحيل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اى
والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلوني

الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا بالمعزونا لى اى طربن فاجذبن
ازمتها وهى لا تمكن ثم اعاودها وتدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة
معاودتي وشدة مدافعتها واما ان لا يقام شيء مقام المحذوف
كما مر في الامثلة السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اى فلا تحزن واصبر وقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب
الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل
العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم
الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق
بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان
المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها ولها قال وتقدير التناول
اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام ومنها ان
يدل فيه تامل لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة لبعض الادلة ومنها ان
يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او
عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف فانه
الامر والعذاب اى احدهما ولعل المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب
فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي
لمتنني فيه فان العقل يدل على ان فيه محذوفا مضافا اذ لا معنى للوم
الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبي واما تعيين المحذوف فانه
يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني
اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اى لقهر
الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه
شاملا له فيتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين

المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع سند انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تقرر في القوانين النحوية ويدل على تعيين الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب او مقارنا للمخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ان المحذوف اعرست والرفاء الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفاه اذا اصلحته وضممته والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع تشوق الى المجهول بوصف الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كانت لذة العلم به كالعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانهما لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم لا تقل لبشرى ولكن لبشريان ومرآها وجهك ما تبقى تغاهل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فان تحمل العذاب باتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري

يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهو الايضاح بعد الابهام يحصل للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقولهم وادرع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا ووجه الاطناب انه لو اريد الاختصار مع ان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تظهر للنفس عند وجدانها بها تأثر وانفعال عجيب انما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان لا يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل فكانهما اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكان يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني به ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه

شيء آخر مغاير للعام مبالغة لانه لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجيء التنصيص عليه

والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى

اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر

عند الاكثر ومثله قوله من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال

وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف

وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة من باب الصبر ذكره

بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا

كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع

وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه

وسوف تعلمون انذار وتخويف اي سوف تعلمون الخطأ

فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع و

الانذار وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول وا

كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة

على التراخي في الزمان لكن قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار

دلالة التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول وذلك اذا تكرر الاول

بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك

ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن

سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم

اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها

التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة

موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها

تذكير ما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون بمجرد اعادة الربط

كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا

ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون

انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع الربط كما في قوله تعالى ولا تحسبن

الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم

فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني

واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو

ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في

مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع

في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف

بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق

التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي

خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب الجزع بعيون الوحش بالجزع وهو بالفتح

الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش واتى بقوله

لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه

بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا

ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة

الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وفيه نظر

[illegible]

رجالهم [illegible]

[illegible]

مثل [illegible] الكاس [illegible] فيه كل واحد من اهل المجلس

[illegible]

هذا تخصيص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة

يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا

من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه

لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في

اتباع الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم

لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها

حاصل معنى البيت انه ليس في الناس من لا يكون له خصال ذميمة ويكون له طريق مستقيمة في المواخاة بحيث لا ينحرف عن احد فان رام احد استبقاء مودة اخ يتخذه من غير ان يلم شعثه ويتجاوز عن سوء صنيعه لم يقدر عليه حتى كان هذا المحال عادة والجملة في البيت للحال من بيان معنى الخطاب

اي معنى الجملة الاولى للتوكيد عطف على المتعقب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التوكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لا يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واخرى بخلاف الوجه الآخر وهو ان يقال ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله تعالى جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لانه مستقل بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون بالجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله أفإن مت فهم الخالدون تذييل على ما قبله من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه قد ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم قسمة اخرى الى قسمين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يشتغل بالتدبر فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة الاولى اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي على شعث النواحي وخصال ذميمة وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق حال وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال

واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن التوهم وفيه نوع توقٍّ عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر المصنف ان ما يرفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل ولما كان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها دفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك عن عجز فاذا لهذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانه لا يلزم من ان لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم ان يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب عنه ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يتوهمه كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم ان تلك الحالة ليس مهيبا لما يجري اللين في طلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب

قال قوله وانتم قوم عادتكم الظلم يدل على انه ليس المراد وقوع الظلم في زمن اتخاذ
العجل وقوله وانتم واضعون العبادة يدل على ان جعله حالا يقتضي حمله
على ما يكون في زمن الفعل فان وضع العبادة غير محلها حال
اتخاذ العجل فظهر من كلام الكشاف ان الفرق بين
الاعتراضية والحالية بالوقوع في زمن العامل وعدمه
وبعد الفرق المعنوي واما الفرق اللفظي
فهو ان الاعتراض يكون ... يعني انه مع الجملة تلك الحالة التي يحترز فيها الكلم يجتنب ما به العدول كما
بتصدير بعلامة الاستقبال في ضمنه فكيف في غيره الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف
المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون
الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع الاشتهاء والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله
اي ويطعمون الطعام على حب الله تعالى فيكون مما نحن فيه من التتميم
وكتقليل المجاز في قوله سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه سرى في بعض الليل واما بالاعتراض
وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل
مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصالهما ان يكون الثاني
بيانا للاول او تأكيدا او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء
الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه
الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن
محلم ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض
النحاة ومن غير ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هذا انا ها ولكن اذا جيء فائدتها
تأكيد وجوب اتباع ملته فلو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى
ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انهما اعتراض كما
في قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومنه هذا الاعتراض كما يكون
بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم
العجل من بعده وانتم ظالمون انه قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل و
انتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم

والتنبيه في قوله وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشأن محذوف يعني ان المقدرات
آتية البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فعلم المرء ينفعه جملة
معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية وقد جاء
اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو
اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر
من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله تعالى
نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي
امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
فيما امروا به والتنفير عما نهوا ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه
وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي ولوالديك تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراضية بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة
خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول المتنبي
وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي
اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها التنبيه ... كما في قول
الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يبدو لنا فنكارمه فان كون
هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فنبه بان في اليأس راحة وقال قد يكون النكتة
فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض في
آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا صريح في موضع من الكشاف
فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او آخره او بين كلامين متصلين او غير

متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الا في اشتراط في جواز كون النكتة
الاعتراض دفع الايهام وجواز ان يكون الجملة متصلة بها فيصح اشتراط ان لا يكون لها محل من
الاعراب على حاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو
ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه
بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصاف
من قاتلهم وكلامهم هنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من
الاعراب وهذا مما لم ينبه عليه لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
تعقب بجملة اخرى تشتمل على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تأكيدا لها
ويكون الغرض تأكيدها ولعل الظاهر انه لا يحتاج في هذا الاشتراط على الا
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة
لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة
فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة اي
غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور
التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقديم
كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة شرطت
في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان
يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له
لها من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر فمشكل لانه اما ان يشترط في
الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك
لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل
شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم
يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لان يشمل من التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض

اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل
من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد ان يكون له اعراب في الجملة كلام راجح
عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا
واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون
به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار
شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان ويكون
هذا الاطناب غير داخل فيما سبق بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المص
في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان
هذا داخل في التتميم اذ يؤتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا
قول يجري على الالسنة من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة
كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان
الواو تجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او
واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل لانه الاتيان بما يدفع
خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان
مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم
لكاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون
النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز و
الاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في
اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي
سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد
المراة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب
الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني المال وبالفقر المحنة

العلياء الرتبة العليا

يعني أن الشيب مع التعب والمتاعب [?] من الراحة والدعة بدونهما يضعفه بالمال
التكلف [?] فصاحبها [?] إيجاز بالنسبة إلى هذا البيت بسطا وأنه لو أصل المعنى مع قلة
حروفه والبيت إطناب بالنسبة إليه فمثل هذا الإيجاز يجوز أن يكون إيجازا
بالتقدير [?] ولا يكون مساواة ولا يكون إطنابا وكذا مثل هذا الإطناب
ويقرب منه أي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول
الحماسي وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول أي
نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا ولا أحد يجترئ على الاعتراض علينا فالآية والبيت
واصلا الجزء [?] يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس إليهم في المهمات إلى آخره
الآية إيجاز بالنسبة إلى البيت وإنما قال ويقرب لأن ما في الآية يشمل كل فعل و
مختص بالقول ولذا كان يلزم منه عموم الأفعال الآية ثم علم المعاني نحمد [?]
على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله [?] التوفيق لإتمام [?]
بمنه وجوده والله أعلم **الفن الثاني علم البيان** قدمه على البديع لشدة احتياج
إليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا إليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
البديع فإنه من التوابع وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية أو نفس الأصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس المعتبر علم القواعد
إدراكها أو الاعتقاد بها على ما توهم وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره
القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه
أي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة
العقلية كما سيأتي والمعنى أن علم البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على إيراد كل
معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة
عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا زيد جواد في طرق
مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على أن لو أورد
معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه
لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة لأن

بأن لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل
أن يورده بألفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة إلى التقييد
في وضوح الدلالة وخفائها لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه ومعنى
اختلافها في الوضوح أن بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى
ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد يخرج الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد
بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث على أن الاختلاف في الوضوح
مما يأباه الفهم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى أن تعريف علم البيان كما ذكر
ههنا أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني
لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم
الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء
آخر والأول الدال والثاني المدلول ثم الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات ودلالة الأثر على المؤثر كدلالة الدخان
على النار فأضاف الدلالة إلى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه أن
يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لأن دلالة
اللفظ إما أن يكون للوضع فيها مدخل أو لا فالأولى هي المسماة بالوضعية
وهي التي تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية إما أن يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي الطبيعية كدلالة أح أح على الوجع فإن طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند
عروض الوجع له أو لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة لفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي للوضع يكون
مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطباع
والأفهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون مساق كلامهم في بيان التقسيم مشعرا
بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه
بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الأخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى
لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بأن الدلالة صفة اللفظ والفهم [illegible]

المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع ولو كان من المبني للمفعول
اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة
فالاولى ان يقال الدلالة هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نم انه ليس صفة اللفظ فان فهم السامع المعنى
من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
ما في الباب ان الدلالة مفردة يمكن ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال
وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بواسطة مثل
ان يقال اللفظ مفهوم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام
المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء
في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها
اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى جزئه كدلالة
الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى
الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ
للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الباقيتين
اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان
العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم
يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلث وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى
بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا
كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته
على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق

عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فتنتقض تعريفات
الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى تمنع
في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان ترك
بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم ولهذا المطابقة دلالة
اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على
جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت
وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ الارادة جارية على قانون الوضع
فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا
فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد به
لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك
الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان
تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزؤه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان
كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة
باطل لا سيما في التضمن والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانا اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليه مطابقة لا تضمنا ولا التزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد
بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة
[illegible] ذلك لكنها لا يضر في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل و
الجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يقال انها مطابقة تضمن وايضا اخذت
على تعريف الآخر وكذا المشترك بين اللازم والملزوم فظهر ان التقييد بالحيثية
لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له و
الخارج عنه اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله

اما على العقل او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبته الخارج الى الموضوع له
كنسبة سائر الخارجيات اليه فلا تكون دلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا
بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم
الذهني مما يثبت لاعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اي المفهوم من اطلاق
العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك اي
يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط
اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل
جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب
اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال ولا يظهر ان مراده باللزوم
الذهني انه لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لا ان يعني اللزوم
عدم الانفكاك فقط اذ لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى
فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضوح والخفاء لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع
ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه
من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها
من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد
فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام
يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او
اخفى منه لانا اذا اقمنا مقام كل لفظة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما
بوضعها لتلك المعاني فهمها كما فهم اياها من الاول
الكلام من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المراد ذلك
المعنى وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد
منها دالا لان المقصود نقيض قولنا هو عالم بوضع الالفاظ اي عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه ما اشار اليه بقوله والا اي ان لا يكون عالما بوضع

كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا
او يكون عالما بوضع بعض دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض
وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعضها
دالا فليتأمل واما ما كان لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين
قلنا الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وقد يجاب بان
فهم المعنى في الحال بل نقول يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو
يتوقف على فهم المعنى في الحال بل ذلك في الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا
كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون
بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج
الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني
من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة الى
لطول العهد بها قلنا تكرر اللفظ على الحس والمعنى على العقل
المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة وذلك
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحا في اللوازم
القريبة وقد يكون خفيا في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا
عند عدم العلم بالوضع وما عرض من حصول بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطوئها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالة
العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء
للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظ لجواز ومراتب

ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض في قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء ملزومات لزومها له بعضها اوضح منه من بعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا فهذا معنى قولنا لوازم متعددة لوازم مختلفة الملزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فيا انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الاخر عليه ودلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم قد صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكان من شاء ذلك ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن فهم الكل وكثيرا ما نفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الخبير بالمعنى يخطر بالبال ويعقل النوع بالبال ولم يلتفت الى النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يعين حضور الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي بالكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا دليل عليه في اللفظ وما وقع في كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لا نعلم نا ان المعتبر في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب تفاوت مفرداته في وضوح الدلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعضها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يكن قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وانما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو دلالة على لازم المسمى على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا لانه قليل خارج عن القياس كما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لتنزل معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز فيها ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة على

لم يجعل التشبيه مقصداً برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه
لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة فاستحق
ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما ذكره
السكاكي فقال وانحصر في الثلاثة والاقرب بان علم البيان علم يبحث
فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير
التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اى
هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى
اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى على الاستعارة او غير ذلك ولهذا
اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص في الاول
في المبحث الاول التصوير والثاني المجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر
قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة
امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه
التشبيه فظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو
وما اشبه ذلك والمراد ههنا اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه في
علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا
ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على
مشاركة امر لامر في معنى مع انها لا تسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا
لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا او لقيني منه
اسد من قبيل التشبيه فالتشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية و

التجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه
نحو قاتل زيد عمرا وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
ليخرج الاستعارة التخييلية وهو اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور لانه ليس فيه
دلالة على مشاركة امر لامر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي
على ما سنحققه ان شاء الله فدخل فيه اى في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها
بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف
زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة
التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او
مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف
المبتدأ اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان
الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه
والنظر ههنا في اركانه اى البحث في هذا المقصد اما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي
الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار
انها ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف
ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة
آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة
فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد والورد في المبصرات
والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي
لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه
لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في

في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله ما فيه نوع تسامح
في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لأن المدرك بالبصر مثلاً إنما
لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الأجسام لكونها أجساماً
فهذا تسامح في العرف فإنهم يقولون أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير
أو عقليان عطف على قوله إما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما
كونهما جهتي إدراك على ما سيجيء تحقيقه أو مختلفان بأن يكون المشبه عقلياً
والمشبه به حسياً أو على العكس فالأول كالمنية والسبع فإن المنية أي
الموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه ذلك والسبع حسي والثاني مثل
العطر وخلق رجل كريم فإن العطر وهو طيب النفس محسوس بالشم والخلق
وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة عقلي وقيل إن تشبيه المحسوس
بالمعقول غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها
ولذلك قيل من فقد حساً فقد علماً يعني العلم المستفاد من ذلك الحس وإذا كان
المحسوس أصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً والأصل فرعاً وهو
غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب
فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول
وأما ما جاء في الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه أن يقدر المعقول محسوساً ويجعل
كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به
ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات و
الوجدانيات أراد أن يدخلها في الحسي والعقلي تقليلاً للاعتبار وتسهيلاً للأمر على الطالب
لأن كلما قل الاعتبار قلت الأقسام وإذا قلت الأقسام كان أسهل ضبطاً فأشار
إلى تعميم الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس
الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه أي في الحسي بزيادة قولنا
أو مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها
مما يدرك بالحس كما في قوله وكأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد

شقائق النعمان وهو ورد أحمر في وسطه سواد وإنما أضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضاً كثر فيها ذلك
إذا تصوب أي مال إلى السفل أو تصعد أي مال إلى العلو أعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فإن الأعلام الياقوتية المنشورة
على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لأن الحس إنما يدرك ما هو موجود في المادة
حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب منها هو
كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد وكل واحد منها محسوس بالبصر وبالعقلي
ما عدا ذلك أي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً بإحدى الحواس
الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير
منتزع منه بخلاف الخيالي فإنه منتزع منه ولهذا قال أي ما هو غير مدرك بإحدى
الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركاً بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي
كما في قوله أي كالمشبه به في قول امرئ القيس أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة
زرق كأنياب أغوال أيقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حبسي والحال
أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محددة النصال
من سن السيف إذا أحده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة
فإن أنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا
بحس البصر ومما يجب التنبيه في هذا المقام أن ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال
المتأدية إليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق
تحقيقه في بحث الفصل والوصل وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست مما تأدى إلى الخيال
من طرق الحس إذ لم يقع بها إحساس قط ولا أنياب الأغوال من المعاني الجزئية التي ليست
المعاني الجزئية بل هي صور لا تتأتى ما لم تكن تدرك بالحواس الظاهرة بل إذا وجدت
لم يدرك إلا بها وبالجملة ما لم يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام
أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها و
التصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كإنسان له جناحان وإنسان ذي رأسين
وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس عملها منتظماً بل النفس هي التي تستعملها على أي
نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة

القوة العقلية وبهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في
تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي
دخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم
الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما لا اللذة والالم العقليين فانهما ليسا
من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة
ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل
لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال ككيفية الذائقة
بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة
برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا البواقي فهذه مستندة الى
الحواس واما العقلي فلا يتمكن للقوة العاقلة كان يكون هو ادراكا كانها المجردة
العقلية وانما يدرك هذا الكمال وتلتذ وهي اللذة العقلية وقس على هذا
الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم
وهذا واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراك المذكور
والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا في العقليات فيما على المدرك باحد
الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل
من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم و
الغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه
هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد و
الاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص
بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين في وصف من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد

والنور

والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على
سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي
وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت
هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي
اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده
في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل
تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها
شبهت اي البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب
لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور
لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي
كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل
ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على عكس ذلك
اي تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد
الكفر من جبين فلان فصار اي فبسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول
مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها
اي تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه واسوده فيما هو سواد
مختلفة او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد
الخضرة فيما سواده حال الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التخييل
وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا او علم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب
القلب والمعنى بدع لاح بينهن سنن لاجل الابتداع وكان اللطيف فيه بيان كثرة السنن حتى
كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه
والمشبه به فعلم فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح
في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا اشتراك فيه

الفوائد النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان في كلام يرفع الفاعل ونصب المفعول
مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفع السامع به فهما
منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك في الكلام لم يحصل النحو وكان فاسدا
لا ينتفع به مثل لسيغة لو وقع في عبارة وهو الوجه الذي عليه يوجب الكلام الفاسد
بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه
او اقل او اكثر فالخوان وجه التشبيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما
مفسدا او المضر ان الكلام لا يستفهم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد
الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا
يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد استعماله بالوجوه الغريبة في
الاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه الشبه اما غير خارج
عن حقيقتهما اي عن حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او
جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او متميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر
في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا
او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما
بها ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة
فيها واما اضافية والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة باحدى الحواس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة
نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كنصف الدائرة او ثلث نهايات
كالمثلث او اربع نهايات كالمربع الى غير ذلك والمقادير المقدار كم متصل
قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالمتصل ان يكون لاجزائه
حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون
اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل
القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط

وخط

وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان
بعد حصوله في مكان اخر اي عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة
الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي
جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني العرض الذي
يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة
ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما
وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما الحركات نحو الحركة الشيء متصل
بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي
هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير
ذلك او بالسمع عطف على قوله او بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش
على سطح باطن الصماخ تدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية
والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل
من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف بحسب قوة المقاوم وضعفها
يختلف قوة وضعفا ومن الاختلاف صلابة المقروع او بما شاكلها في اوتار الاغاني
المشق او من فم المنفذ ضيقا وسعة وبعد النواشر كما في المزامير والمقلوع يختلف
حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم
واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض
والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة
الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها
كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في
البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربع
هي اوائل الملموسات بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفصل بعضها عن بعض

فيتولد منها المركبات ولا اوليات منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملوسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ويسهل وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي يقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ اثر تقتضي محسوس توجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم والعلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال الموضوعات لغرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب

عند

عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وقريب منها ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاولى باعتبار مناسبتها للمخلوق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخالب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام المحقق عبد القاهر في احاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا اشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته اما حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا يخالف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذا المتعدد كل اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه

عقلي والمقصود الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الاصابع اما حسي او عقلي او مختلف
لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت
الى تفصيله ولكن طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا
او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما
او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه
امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان
يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا حسيا او ما عما ما
والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون
احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها
عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني
ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس
فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي نقد
السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك
فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه
تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند
المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المط
قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر
وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا
لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان
يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى فقوله والواحد
الحسي شروع في تعداد الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه
التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير
اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان

او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب
كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفي نسخة لا من الخفاء
ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات
ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف
بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي
كالعراء عن الفائدة والجراءة وهي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرأ الرجل
جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما قررها
الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع
ان يوصف بها الاسد بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب
واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان
فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن
الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان
التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل
شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل
بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم
سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجود كما اذا قلت ليس هو بشيء وقيل
لا يتم تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وترى
كل شيء عن وجوده شبيه بالعدم فان ابيت الا ان يقال على هذا الظاهر فلا
مضايقة فيه والرجل الشجاع كالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه
المشبه به حسي فالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور
يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر كخلق كريم فيما المشبه محسوس والمشبه
به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وصف بعض هذه الامثلة تسامح
لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في
المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة

بمعنى الادراك وبهذا يتبين ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية
كعلم النحو ونحوه والحياة شرط للادراك والشرط شريك في كونها طريقا
الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه
بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان في جانب المشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع
كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما
لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكن ينقسم باعتبار آخر
وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون وجه الشبه
الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة
من اجزاء مختلفة من ونه ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا
في وجه الشبه من ونه انه وطلب في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا مركب
من ان الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف
لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه الشبه ولذلك
ترى صاحب المفتاح صرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
على ما يجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني
ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة اشياء قل ان يدخل في حقيقته لا يكون طرفاه مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني ان يقصد الى متعدد
فتنتزع منها هيئة ثم تقصد تشبيه الهيئة بهيئة مثلها انما يكون اذا كان
وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه اما ان يكون
واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة
واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر
فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كقول
قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود
ملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وتشديد اللام كما في هذا
البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت

اذا اخرجت نورها من المشبه بها الماء قوله كما لاح من تقارن الصور البيض
المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على
الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضما الى المقدار
المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام و
التلاصق ولا شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد
على نسبة قريبة مما تجده رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير
الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر بتفسير المقدار المخصوص اي مقدار من القرب و
البعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمقدار قد جمع بينهما فكأنه اراد
بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض
المخصوص ويحتمل ان يريد بالكيفية الكيفية المخصوصة ما اراده الشيخ من التقارب
على ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة
منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود
حين تفتح نوره وقد يجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وان تقييده لا يقتضي التركيب
وفيهما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار
النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين
ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد جهل بكثير من اللطائف التي
قصدها ان عرفها تطلع عليه وتبين شرحه وقوله المشبه بها الماء وقوله
كما لاح من هوى نجم الهوى اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة
المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه
كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه
بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب والسيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع
في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب
ونصب اسيافنا لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت

وفضلها الوضعي الا ترى انك لو نقضت الترتيب كأسنادة ولو تركت فضلها
فجعل الكلام جملتين وما بنيته على ذلك ان قولك تهاوى كواكبه جملة في وقت
صفة الليل فالكواكب كونه على سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة
اذ لقيل ليل وكواكب فيه لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة
كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت عن اغمادها وهي تعلو
وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها
لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال
الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم
ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل
وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه الدقائق
كلها واحدة وهو قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها
وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها
فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان
اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما
يتعلق به معنى الاثارة فتكون الواو بمعنى مع وهذا كما في قولنا زيد ضارب
عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب ويدل المراد ان الشاعر عطف المصدر على
على ما ستعرف الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر
مركب كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة
من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة محو طيه فالمشبه مفرد
والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر ويجيء
لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي
وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة
التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب
ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان تقترن بالحركة غيرها من

اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد عبر الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة عن هذا حيث
قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه
التشبيه الذي في قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل من
الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم
بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع يقال بدا له اذا
ندم والمعنى ظهر له راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض
كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر
اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في
يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا
يعني كما انه في الاول اعني ان تقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني
لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة كأن يتحرك بعضه الى
اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا
لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها
لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف
قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا
مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي
الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة
لجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان
التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك
اكثر والطف ومن ذلك قول ابن المعتز في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت
خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها
الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قوله

اى الطبع في صنعته تقع اى يجلو ذلك الكاتب على البيت جلوس البدو في المصطلي
باربع مجدول لم يجدل اى بقوائم محكمة لخلوه من حيلة الذي من جدل الاذن
والجدول المفتول من الجلد الحاصل من موقع كل عضو منه اى من الكلب في قعائره
فانه يكون لكل عضو منه في الاقعا موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلا بالنار
الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه
عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس
فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل لتمطيه مع
التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات التي فلطف بحسب
هذه القدرة التركيب والتفصيل بحاله وتشبيهه بالمتمطي فانه قريب للفنا وانفع في
نفس الرائي للمصلوب لكونه من جنسا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل
الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا اجمع سفر
كبير الحجم هو الكتاب فانه اى وجه الشبه منتزع من عدة امور لانه روعي
من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار
التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم
انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر من ذلك المتعدد
كما اذا انتزع وجه التشبيه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع
به والصحيح ههنا شيء من هذين ... ابرقت السما اذا صارت ذات
برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت
الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فلما راوها اقشعت
وتجلت اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت فان
المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة في الابيات التي قبل بظهور الغمامة للقوم

عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال [illegible] بواسطة التطابق باعتبار ان يكون
وجه الشبه والمقصود المشترك في اتصال ابتدا مطمع بانتهاء مؤيس لان المشبه
مثله ان يتعين للمضطر الى الشي الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفويته وبقي
تحسر وزيادة ترح في انتفائه وقد يقال اتصال الشي هو الذي يوضح ذلك المشبه به
لا ترى هذا المعنى مشتركا بين الطرفين والمتبادر ظهور الغمامة ثم انكشافها مثل
مثل التشبيه قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم قلنا مثل فان قيل هذا يقتضي ان يكون
بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه بالجمع بين
الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان تثبت
ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشي ابتداء لامر زائد على الجمع بينهما
ولا شي في قولنا يصفو ويكدر لا كثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى اتراج احدهما
بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك لما
في الصفا بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم
الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره الشيخ وقد نقل عن الشيخ في دلائل الاعجاز
ولا يخفى ان قولنا يصفو ليس من التشبيه المصطلح الذي هو فيه
على ما سيعرف فان ... ثم قال لو عقد ظهر ما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا
حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد
كالاسد والبحر والسيف لا يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر
او السيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه
اعلم وقد عرفت ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد ولما فرغ من الاولين
شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم
والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفا
السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في
تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن

الطلق الذي هو حتى ونباهة الشان اى شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه
انسان بالشمس واعلم انه الضرب الذي قد ينتزع الشبه اى التماثل فيقال بينهما
بالفرق اى تشابه وقد يكون عقلي الشبه كالشيء بالكون وعند التحقيق المراد
ههنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اى في التضاد فان كلا منهما متضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة
التناسب بواسطة تمليح اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر
اذا اتى بشيء مليح او تهكم اى تخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كلا منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما
بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار
في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر فقولنا هو حاتم مثال للتمليح لا
للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما يجيء في علم البديع
وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي
في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي انه قال
هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قيل لا فرق بين اشتراك الضدين
فيه وهو ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن
والجراة وكذا بين البخيل والحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اى في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من التمليح و
التهكم في شيء ثم لا حاجة الى القول بتنزيل التضاد منزلة التناسب بل لا معنى له
اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم
واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او مشترك في
الضدية بل انما يصح ان نقول هو مثله في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم ان
الحاصل في المشبه هو ضد الجراة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة
الجراة والجود بواسطة التمليح او التهكم فيشترك كما في الضدية كما جعل في
الكاذب المضحكة في وجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراة لكن

باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اى اداة التشبيه الكاف
وكان قال الزجاج انها للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا
كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل
انه للتشبيه مطلقا ويحمل هذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قائم لكن لما حذف
الموصوف وصل الاسم بالمشبه كان الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كانك قلت وكان قلت ولكن انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من
غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكان زيد فعل
كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه مما يشتق من المماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اى في الكاف ونحوها
مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان
يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد اسد وكقوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اى حاله وقصته العجيبة
الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان
التقدير او كمثل ذوي صيب بحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم
من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لما مر من
انه عطف على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف
لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف كقوله
لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة
الدنيا كماء انزلناه الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر كما انزلناه
اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا يتمحل لتقديره فعلى انه اذا كان المشبه به مفردا
مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين
من انصاري الى الله ليس من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان
مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين
انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا

يعني أن المراد تشبيه كون المؤمنين بقول عيسى للحواريين من أنصاري إلى الله قال صاحب
المفتاح أوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصار الله وبين قول عيسى للحواريين من أنصاري
إلى الله وإنما المراد كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره فتوهم بعضهم
أن قوله أوقع التشبيه كذا وكذا أن المراد كذا وليس بشيء وإنما شبه بجمع
بأن الصواب المؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين أنصار الله
بل كون المؤمنين وأن الشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بأن الأمر لا
يجوز نظرًا لقوله تعالى أو كصيب وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا
غلط منه لأن مراد هذا القائل أنه أوقع في لفظ التشبيه بين كون المؤمنين
أنصار الله وبين قول عيسى مع أن المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين
أنصار الله وبين كون الحواريين أنصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في
الكتاب فالمشبه به محذوف هو مضاف إليه كما في قوله تعالى أو كصيب
من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا
القول وهو أن معنى كلامه أوقع التشبيه أي تشبيه كون المؤمنين أنصار الله
على أن اللام للعهد بين أي دائرًا بين كون الحواريين أنصارًا على ما فهم ضمنًا
وبين قولهم نحن أنصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني أن المشبه كون
المؤمنين أنصار الله والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحواريين أنصارًا على
ما فهم ضمنًا ويحتمل أن يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الأول لا الثاني
إذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله
أوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لأنهم حواريو محمد عليه السلام أي أحواره
الذين صفوته وخلصانه والله أعلم وقد يلي أي قد يلي الكاف غير المشبه به
وذلك إذا كان المشبه به مركبًا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وإنما قلنا ذلك احترازًا
عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارًا
فإن المشبه به مركب لكن عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل أي الحال والقصة
العجيبة الشأن نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط
به نبات الأرض فأصبح هشيمًا تذروه الرياح إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا
بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما

يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرًا شديد الخضرة ثم ييبس
فتطيره الرياح كأن لم يكن فإن قلت فليعتبر ههنا أيضًا مضاف محذوف أي
كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرًا كما في قوله تعالى أو كصيب من السماء قلت هذا
تقدير لا حاجة إليه فلا ينبغي أن يخرج على محذوف في قوله تعالى أو كصيب فإن الضمائر
في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف ولولا
طلب هذه الضمائر مرجعًا لكنت مستغنيًا عن تقدير كمثل ذوي صيب لأن المراعى
الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه أم لا ألا ترى إلى
قوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا
بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس
إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار
وإنما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول أهل الديار فيها
وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فإن قيل هل لطلب مرجع الضمير
أحوجنا إلى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج إلى تقدير مثل لا يقال لأن المشبه به
ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لأنا نقول لا يلزم من عدم تقدير
مثل والاقتصار على تقدير ذوي أن يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل المجموع
القصة المذكورة كما في قوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا كماء فالجواب أن هذا النفع
باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب أولى من الاقتصار على تقدير ذوي
لأنه أدل على المقصود وأشد ملاءمة للمعطوف عليه أعني قوله كمثل الذي
استوقد نارًا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا أن من قال إن تقدير قوله كماء أنزلناه
كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفًا فقد سها سهوًا
بينًا وقد يذكر فعل ينبئ عنه أي عن التشبيه كما في علمت زيدًا أسدًا إن قرب التشبيه
وأريد أنه مشابه للأسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه
وتيقنه وكما في حسبت أو ظننت زيدًا أسدًا إن بعد التشبيه أدنى تبعيد لما في
الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقق ففيه إشعار بأن تشبيهه بحيث يستحق
أن لا يتيقن أنه هو هو بل يظن ذلك وفي كون هذا الفعل منبئًا عن التشبيه نظر
للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وإنما يدل عليه علمنا بأن أسدًا لا يمكن

حمل على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او
لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان
اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في
كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان
يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا
برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد
النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذا الدعوى
وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا
البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد
فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا
او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي
وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون
المشبه والا لم يكن لبيان الحال الا بيانا او مقدارها اي بيان مقدار حال
المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه ثوب
الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في
تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم
منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا
اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر
له فلا تجد من الانس ما تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله
دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم

القطا
كاقصر ما يتوهم وكلمح البصر وكساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم
وفي قوله ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا
قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه
فيه ولم يشغله عنه شيء فانك لا تصادف من الاريحية ما تصادف في
قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه اي
الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر
اي ولان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة يدل على ان
كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان الامكان انما يقتضي كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه ولا يقتضي
كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما
اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود
وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار
المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه
لهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان
كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان
النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية اجدر
فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف
لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه المزين الشديد السواد
بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هو اشهر
وجهه منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة
المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه به في هذه الاغراض اوفق
وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون
اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها ليصح ان يذكر
المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا يراد
في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقدير الشيء بما ليس

الغريب لا يبلغ او من حيث الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب لفقد امتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو
الفحم المذكور لاستطراف المشبه ضرورة كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر
اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
المشبه بمثل ما ذكر اي لاستطراف استطراف النوادر وكذا ذكره الشارح العلامة
وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى
في صورة الاستطراف فيما يليه اغنى التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول
بالمجهول وهذا انسب بكلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه
لا يدل على كون وجه المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون
لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه والاستطراف من كون المشبه
به اتم في الحسن او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض
واما في وجه التشبيه الذي هو الحركة الهيئة المشتركة فلا وح لا يبعد ان
يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر
الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد المقدار
المشبه في وجه التشبيه لا زائد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه التشبيه اذا
كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان
يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه
او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع عطف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما
في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي وتشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة
جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه
فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه
في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به
نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند

حضور

حضور المشبه كما في قوله اي قول العاهز يصف البنفسج ولازوردية تزهو
قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد
زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يريد بها الازهار
الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف
كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة
البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد
ووجه اقترانه اي اكثر حضورا للنبات غض برق واوراق رطبة من لهيب نار في جسم
يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشي اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره
منه كان ميل النفس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من
التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه
المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب
مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد في وجه الشبه كقوله اي قول محمد بن وهيب
جميرة وبدا الصباح كان غرته هي بياض في وجه الفرس فوق الدرهم ثم
يقال غرة الشي لاكرمه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين
يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء
وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم
شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في
الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني
بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق و
الاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل التشبيه مقلوبا والاخر منهما انما
يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة او ادعاء بالزائد والتشبيه الذي
الغرض منه المشبه به وادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض الى المشبه
به بالزائد في وجه التشبيه وهذا الكلام في محل نظر لان ما تقدم كله انما
يقصد فيه الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزائد على ما قررناه فيما سبق

فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن
ترك التشبيه والعدول الى الحكم بالتشابه فيكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول
ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني
تسكب فوالله لا ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر
اذا هطل واسبلت السما فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما
توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم
يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص لحقه حكم بينهما بالتشابه
وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور
منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس
بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه اريد من ذلك قال الشيخ في اسرار
البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة
للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد واقتصر على الجمع بين الشيئين
في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع
على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من
ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم
بالتشابه ولا يجوز التشبيه قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز
ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب
من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي
قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الاغلب عن كون احدهما
ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه ووجهه
والغرض منه واما التقسيم فهو انه ينقسم تارة باعتبار الطرفين واخرى باعتبار
وجه التشبيه واخرى باعتبار الاداة واخرى باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة

على الترتيب اللف واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه
اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان
غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر
في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه
عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في
الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اين قوله لكم ولهن قيدا في
المشبه قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه بعدم توقف جهة الاشتمال او الصيانة
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم
المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم القيد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة
وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما
غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة
في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب
في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجيء
في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل واحد من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث
قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها
وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا
واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل
جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب
سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله [illegible]

في ساخ الرقعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل
المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث يمكن تعيين احد طرفين او
الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيه المركب الذي لا يتكلف
لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما
من المتفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافقين بالمستوقدين نارا واظهارهم
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعهم بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد
والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام
بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما
ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والجحفلة محجول القوائم نابت على راسه
شجرتا غضا والفرق بين المفرد المقيد والمركب يحوج الى التأمل فالمشبه في قولنا
هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المركب بالمفرد كتشبيه النقط بعين
الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه
في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت
يجول فيها ذهب ذائب وقوله وكأن مثار النقع وقوله وكأن اجرام النجوم لوامع
وقوله وكأن المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به
هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف
اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى
الهيئة في الامور المتعددة المختلفة تحكم فالاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد
كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في
النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه تريا وجوه الارض كيف تصور

كيف

اي تتصور بحذف التاء يقال تصور الشيء صورة حسنة فتصورت تريا نهارا مشمسا
ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر
اشد خضرة فكأنما هو اي النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر لان النهار المشمس الذي
اختلط به ازهار الربوات نقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب
الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى هذا عن تسامح و
ايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو
ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه
بها كقوله اي امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير
رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف وهو اردأ التمر
البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في
اسرار البلاغة انما يستحسن الفضلاء من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب
فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم
آخر وآخر كقوله اي المرقش الاكبر يصف النساء النشر اي الطيب والرائحة مسك
والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان
تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب
وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني
يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى
الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كأنما يبسم ذلك الاغيد الناعم
البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو
ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الخاتمي يغني عن قولنا رطب وحب
برد وعن اقاح وعن طلع وعن حب سبحة ومن وجوه حسن التشبيه
خروج التشبيه من المشبه على التعريض بذكر لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كأنما
في بيت البحتري يدل على ان تشبيه مستقل ويشبه هذا كلام ان اتفقنا
ومن تشبيه الجمع قول الصاحب عبادة وصفاتها اهديت اليه

ايامنا تقلّل روحي برقح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان
ونيل الاماني وعهد الصبا ونشر الصبا وصفو الزمان ورخو العنان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه
ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب
وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف
منتزع من متعدد اي امرين او امور كما مر في تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه القلب بالبرود المصطلى والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا ا
الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه
متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل
هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما أ
ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف وغيره
فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور واذا لم يكن ... التشبيه عقليا يقال انه مفتقر للتشبيه ولا يقال
انه تمثيل ومن تمثيل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان
يقال ضرب له الاسم مثلا كذا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم
مثلا واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا او يكون وصفا
حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل
عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو
ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي وجه الشبه
الغير المذكور فيه ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه
الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم

متناسبون

متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة
متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها
مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع
الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة
بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس
الحفاظ وانس الفوارس ابناء زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها
ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل
هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج
لما سأله عنهم وايهم كان افضل ومنه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول واما
كذا اما كذا اشعار بان هذين تقسيما المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا
عطف على قوله ظاهر ومنه اي من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني
الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل
اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي
ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الموصوف المشعر
بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان في وصف
الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين اشعارا بوجه التشبيه كما مر ومنه قول
النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه
ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي كقول ابي تمام في
الحسن بن سهل ستصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة
الغضب صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني
فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه
وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج
في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه
اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه

ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كزيد ايادي لديّ ووصل
الى طلبته عنه اولم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بالذكر لكلام
واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره
في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على اقتراح ان يكون المذكور حقيقة
الشبه والثاني ان يكون امر مستلزما له والمراد بقوله وقد يتسامح
بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي الشي
الذي يكون وجه الشبه تابعا له لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في
الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم
الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا
الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون
الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب وفي تفهيم
ان يكون ترك التحقيق في وجه الشبه حيث فهموا الحسي وعقلا مع انه
في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ذلك التسامح ناش
عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه هنا
هو الحلاوة وهو امر حسي فلما حملهم ذلك على ان تسامحوا فجعلوا
وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه هنا هو الحلاوة
التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفيه بحث
لان جعلهم وجه الشبه هنا هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق
في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة فكيف
يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي بالبال
ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتعيين
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تشبيه ما يستلزم وجه الشبه مكانه
لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية
اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا
حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما

نظر
قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر
لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان
جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي
يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من
التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان
اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق
المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب
تقديمه في التعريفات الكاملة وكذا ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا
الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء فمن لم
يمعن النظر ولم يعه وكذا ما يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح
ويعتبر ذلك في المرة الثانية ما لا يدركه في الاولى او قليل عطف على اما جمليا
اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن
اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان
الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة
بالكوز في المقدار والشكل فان الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او
مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن
مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس
كصورة القمر غير منخسف كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن
مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل اي وانما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على
الحس سببا للظهور المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة
لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض
التفصيل القليل لان كلا من التكرر والقرب يقتضي سرعة الانتقال من
المشبه الى المشبه به فيصير وجه التشبيه كأنه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال
كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو

جلا فيه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق
نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لاحد امرين
اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو
الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس
الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره
متمهلا او ندور اي ولندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد
المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا ولندور حضور المشبه
به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام
ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به
على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل
لا يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة
في كف الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم حصول وجه الشبه
لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد
ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما اشتركا فيه فالغرابة اي في تشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني
قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة
او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ
بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها
كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل
بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة
اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك وصفين او اوصافا
فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان
لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر الى الواحد

الى الكثرة من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا
كما فعل امرؤ القيس في اللهب حيث عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان
تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا
بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك لان الثالث ان
ينظر الى خاصة في الجنس كما في عرف الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى
ما لبسته كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب
الاعرف والا فدقائقه لا يكاد ينضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا
من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ
ما كان من هذا الضرب اي من البعيد دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا مستوحشة عليه الغاية ولا يخفى ان
المثل الغريب ابلغ واحسن من المثل المبتذل ولان نيل الشيء بعد طلبه الذي هو موقعه
في النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء
على الظمأ وقد يعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته
او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما ينفك عن بناء ثان
على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهذا اطنب الكلام فيما صاحب
تحتاج فيه الى طريقة مستقيمة توصل الى المطلوب ونظير بالمقصود ولخفاء المردود
المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب
المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم يلق
هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن
بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة
لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته
فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو
فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس

فيه حيا وبدا من الآثار السحاب لتشتهي اذا نظرت الى ذاك فعاشته بما فيها

وقوله اي وكقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن

للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور

اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او

المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق

الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذا

قبر فلك ساكنا اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه بحسب تقسيم التشبيه

باعتبار الطرفين والوجه شرع في تقسيمه باعتبار الاداة فقال وباعتبار

اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته نحو وهي تمر مر

السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد

حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء

اي على ماء كاللجين اي الفضة في الصفاء والبياض والاصيل هو الوقت بعد العصر الى

المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة

اصيل او شعاع اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل فرينة لجين الماء قال

الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب وعبث الريح

بالغصون عبارة عن امالتها اياها او هو وقت العصر لان الاوقات

كالحر قال الابيوردي ليالي البيض وفيه هاجر كالحصان والشمس تنفض اصلا

هكذا يجلي نقد الذهب الذي المذكور لا في البيت لاكما يتوهم الباقون

القافرة للتصايف الناقد من ان الذهب انما هو نفيض اللوم وكذا الحكيم اغصى الورق

الذي يسقط من الشجر وقد يعتد وجه التشبيه وان الاصيل هو الشجر الذي له

اصل معرق وذهبه ورقه الذي اصفر بريح الخريف وسقط منه على وجه

الماء وكل من هذين الوجهين ابعد من الآخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه

اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب

الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة المذكورة فيها اداة التشبيه و

التشبيه باعتبار الوجه اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض

كان يكون المشبه اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به

اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحال الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به

مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او

بيان مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا

فيما سبق ما يحقق هذا الموضع **خاتمة** وتقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف

في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة

فالحاصل اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا والمشبه اما ان

يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك

وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او متروكة وعلى التقادير الاربعة

فالاداة اما مذكورة او محذوفة فتصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون

باعتبار اختلاف المشبه كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا في الشجاعة

او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار

ذكر الاركان كلها او بعضها بان ذكر الجميع ادنى المراتب وان حذف

الاداة والوجه فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا

قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها

فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما

يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب من قوة المبالغة اذا

اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته

فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في

مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على انها للتراخي في الرتبة

حذف احدهما اي وجهه او اداته اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد

كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة

ونحو اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة

لغيره اي لغير المذكور وهو الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة

او نحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان

متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربع الباقية متوسط

بينها وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه

على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولين فهو في غاية القوة
وما خلا عنهما كالآخرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فهو متوسط
القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ههنا
بحث وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو
قولنا زيد اسد وزيد واسد وفي الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة
والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ ذات قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا
ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف
في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا
فح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان
والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها
لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا
لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام
في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات
شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان
يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا
فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات
الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه
مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما
تشبيها والاخر استعارة هذا ملخص كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه
جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة
لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير
التشبيه والاستعارة المصطلح هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن
المبتدا او في حكم الخبر واما اذا لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه

اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى انه مشبه
له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد
على احد المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه
مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد نظر وتأمل وظاهر كلام السكاكي انه يسمى
ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة
فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد
فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك كان
يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن
حسن دخول بعض الادوات بغير تغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب
ومنه قول الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه
فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورة
نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى
هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل
تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب كقوله
اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه
لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض
لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل
دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا
في الموت ومثله في قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا
وموضع رحلي منه اسود مظلم فانك ان رجعت فيه الى التشبيه الساذج
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون جعل البدر المعروف موصوفا
بالسواد فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة
العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر
واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل

التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم يقصد اثبات كونه رجلا بل اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر مستقر ثابت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسب لافضائهما الى الحكم بالتشبيه امرا ثابتا في الجملة اذ كان متعلقا بالاسم والمفعول الاول منكور فيه كقولك حسبت زيدا اسدا او محذوف الخبر كقولك كان زيدا اسدا والتحرج فيما نحن فيه عن اثباته فدخول كان وحسب عليها كالنقض على المجمل وانه هذا الفن اذا تمكنت وتحققت سر ما وجدت محصوله انك تدعي صورة شيء من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وقولنا ادم الحزن خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في بحث الاستعارة **الحقيقة والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة على المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض لها من مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما هو في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل من

الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظ لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم **والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما** اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح به التخاطب** اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع فانه استعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي يستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فيكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لا نسلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي

وضع اللفظ بنفسه تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة
تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى
يعنى ان تعيين اللفظ المجازى للدلالة على المعنى المجازى لا يكون وضعا
لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا
عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه
الافرادى بذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما
ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى
ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف
الذى هو فى الرجل وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام
الذى فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون
العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى يخرج المجاز دون
المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه
قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين
على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك وزعم صاحب المفتاح
ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع
بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام
منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم دليل
الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة
لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة
لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر
ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما
فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة
بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما
هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بان الا
ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند

الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه
على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا
بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية فقد تكون
لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو
سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مستعمل فيه
موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوع
ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى
لازم المعنى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان
دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله
بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من قرينة لفظية
لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع
والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظ حتى لو كانت القرينة
معنوية كان المجاز داخلا فى الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه
خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة
على ما صرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان
فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير
صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له
مع جواز ارادة الملزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا يجب ان يكون
اللفظ مستعملا فيه وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية والقول
بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب فى هذا المقام ما وقع
لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم
ان هذا ان هذا تتمة اعتراض على السكاكى فقال انه اراد السكاكى بالدلالة بنفسها نفسها
ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ
لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا يحمل لاحد ان يبطل غير محمله على معنى فاسد لم يرد منه
هذا كلامه واقول كيف خفى عليه ان ابطال كلام المص بحمله على معنى هو برئ
منه والعجب انه لم يتنبه ان المص انما فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم اوله

فالبو بهذا الحال مؤول قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فقوله
هذا انه لم يرد يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من
مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص
هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع و
الظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من
انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس
او بخلق علم ضروري في واحد او في جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص
هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف
اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا و
لامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث
لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها
من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين
المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون
للاسود والابيض حاصل له ليكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد
لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانهم وقد تأوله اي القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علم الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف
كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص
تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان
لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان

والحيدى لما فيهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم
للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل
من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها
الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من
قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان
سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية
شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء به كتسمية انسان له حمرة باحمر
ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على
غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره وفي الوصف لصحة
الاطلاق ولهذا نشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال
الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار
المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك
ترجيحا على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية
ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير ذلك المسمى والمجاز مفرد ومركب
وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز
بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى
حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او
منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت
ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا
استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا
فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع
التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة
في الاركان المخصوصة فلا بد من العلاقة المعتبرة عما لان هذا معنى قوله
على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز
كما تعرف

خذ هذا القيد منبها الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم
العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان
الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل
في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد
يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي
للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجازا
في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول
من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة
في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب
في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فاذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوص
الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف
فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في
التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى
يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار
المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم
ذلك المعنى ليصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة فلا يصح اطلاق
الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي
وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله فاما الحقيقة فلان
واضعها ان كان واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة بالنسبة الى الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع
له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل
الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص

يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة
والدعاء يعني اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في
العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازا او فعل
للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فلفظ الفعل في المخصوص
يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان
فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر لفظ الحقيقة
مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرف بيان الى المعنى
الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة
بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فاستعارة على هذا هو
اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي
وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه
به في المشبه فيكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم
مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى
المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار
منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ
بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان
العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها ومن ههنا قيل بشرط اشارة الى المنعم كثرت
ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في
البلد والقدرة اي كاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك واما اليد في قوله المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق
بينهم كاليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان
يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين
لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا

استعارة تبعية على ما نقلنا عنه من أن المشبه إذا كان مما لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بعيد من القبول وهذا كله إذا لا يحسن أن يقال هم كبعض سواهم والراوية في المزادة أي في المزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الأصل اسم البعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر في المرسل عرفه بأمثلة الأزمان يشير إلى عدة أنواع العلاقة على وجه ليقاس عليها وذلك لأن العلاقة يجب أن يكون مما اعتبر العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لأن أئمة الأدب كانوا يتوقفون في الإطلاق المجازي على أن ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب أن يثبت أن العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وأنواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه إلى خمسة وعشرين والمصنف قد أورد هنا تسعة غير ما سبق أولا في إطلاق اليد على النعمة والقدرة وإطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه أي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني أن في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على ذلك الشيء لا أن نفس التسمية مجاز في العين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لأن العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة إذ ما عداها من الأعضاء مما لا يغني شيئا مع فقدها صارت العين كأنها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز إطلاق اليد والإصبع على الربيئة وإن كان كل منهما جزءا منه وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالأصابع في الأنامل في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق والأنملة جزء من الإصبع والغرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الإصبع في الأذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث أو تسمية الشيء باسم مسببه نحو

بعلاقة السببية الصورية
بعلاقة المجاورة

نحو أمطرت السماء نباتا أي غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أي الدية المسببة عن الدم وهو من تسمية المسبب باسم السبب إذ الدم سبب للدية والعجب أنه قال في تفسيره أي الدية المسببة عن الدم أو ما كان عليه أي ومنه تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى أموالهم أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ أو تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه أي أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس أو تسمية الشيء باسم حاله أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة أو تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فإن قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما أما في الاستعارة فظاهر وجه الشبه إنما هو خص أوصاف المشبه فينتقل الذهن من المشبه به إليه فإن قيل إنما يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الأسد إلى الشجاع وأما في غيرها فظاهر أيضا ذكر بعض المتأخرين وهو أن اللفظ إذا أطلق على غير ما وضع له فإما أن يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق أو لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول إليه بالقوة مجازا بالقوة كالمسكر للخمر التي أريقت وإذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة وإن لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من أن يريد باللفظ معنى لا المعنى الحقيقي وهنا أي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي إليه في الجملة ولا يشترط أن يلزم من تصوره تصوله واللزوم إما ذهني محض كإطلاق البصر على الأعمى أو منضم إلى اللزوم الخارجي بحسب العادة أو بحسب الواقع ومع إما أن يكون أصلهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد أو خارجا عنه واللزوم بينهما فيكون بحصول بينهما

احدهما الآخر كالحال او المحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او كون
احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا يشترط في اطلاق
الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس فان الانسان
لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق
العين على الربيئة فليس من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون
العين فانهم وبالجملة اذا كان بين الشيء علاقة فقد صح ان يكون انتقال الذهن
من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان
فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه
اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون
استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين فقد يقيد بالحقيقية
وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما يسمى تحقيقية
لتحقق معناها اي ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية
او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى
على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي
قول زهير لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك
السلاح وشائك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى
الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة وبالنامة له لبد
اظفاره لم تقلم اللبدة ما تلبد من شعر على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق
حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق
وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عندي انه
احمل على التخييل ولم كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يشبه

لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ونفوقه ورثاثة هيئته
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل
ان يكون عقلية ولم يكن حسية لا نفعال شبه ما غشي الانسان والتبس
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه
يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع
اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه
هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كون تشبيهها لا استعارة غلط
قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما
عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا شيء في قولنا ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له اللفظ وان تضمن تشبيه شيء
به نحو زيد اسد ورايت زيدا او رايت به اسدا لانه اذا كان معنا
على المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة
تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز
تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان
اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا
دليل لهم على ان اداة التشبيه محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان
قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد
فاوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير
الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما
اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق
ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني
انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه
استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد
رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون
استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به

نجار والجرو كقوله اسد علي وفي الحرب نعامة اي مجترئ صائل وكقوله والطير
اغربة عليه اي باكية وكقولهم هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون
بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا
الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية
لكن ذكر وجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من
بروج البدر بعدا بدور مخدرات تحجبها الكتاب ففيه اشكال لان ترك
المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون
هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت
رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت خصور مثل بروج البدر والبعد
فبينهما تدافع كما ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل
هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا
من الكلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في
قولنا رايت اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان
الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد
آخر الليل والعجب من ذلك ما يرويه كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى
ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج
من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي
عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع
اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا
شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
منه حلية تلبسونها ينفي عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة فاراد
تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع و
الكافر خلو عن المنفعة فهو من طريقة قوله فهي كالحجارة او اشد قسوة و

ان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس
الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة واوردها صاحب الكشاف مثالا
للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف ودليل
انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
ولا لاعم منهما واختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير
ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوع للمشبه به اعني السبع
المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم من المشبه والمشبه به
كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان
عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله
في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا
اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه
فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت
رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع
في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في
قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير
من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص
ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف
باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة

في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلاً استعمالاً فيما وضعت له
اي وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء المذكور لانها
لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه
ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسداً واراد زيداً انه جعله اسداً
كما لا يقال لمن سمى ولده اسداً انه جعله اسداً لان جعل اذا كان
متعدياً الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا
تقول جعلته اميراً الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل
الاسم المشبه به الى المشبه تبعاً لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان
الاسد مستعملاً فيما وضع له فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلياً
بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعاً مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام
قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل على من الشمس نفس
اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجباً
ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا
انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان
لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انساناً آخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى
غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضاً قد زر ازراره
على القمر يقال زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمراً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب معنى لان
الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة
انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي هذا الدليل بان ادعاء

دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضوع
له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على
انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غاية الجراة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهيكله الصورة
والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجراة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في
غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى
المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار
على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة
السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين فللبناء
على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز
عن المشبه به اصلاً حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه
يترتب على المشبه ايضاً والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على
التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر فلا يخفى ان في الاستعارة
دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على التاويل وهو جعل افراد
المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضاً لا بد في الاستعارة من
قرينة مانعة عن ارادة ظاهره فالكاذب يبذل المجهود في ترويج ظاهره وقال
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة بالبناء
الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب
القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون
على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم
ان نفس الكذب كذلك وما عليه الجمهور والمختار عند السكاكي ومع هذا
فلا وجه لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً نعم فرق
بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق

والحق هو كون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه
مطابقاً للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علماً لما سبق من انها
يقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفاً وغير متعارف ولا يمكن
ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية
يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب
اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا
مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فح يجوز ان
يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد
سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كأنه موضوع
للشجاع سواء كان متعارفاً او غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولاً
للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود
لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالاً في غير الموضوع له فيكون
استعارة نحو رأيت اليوم حاتماً وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها
مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر
واحد كما في قولك رأيت اسداً يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل
واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان
في ايماننا نيراناً اي سيوفاً تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من
العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان
ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا يظهر
ضعف كونه قسماً لما قبله اي قول البحتري وصاعقة روى
بالجر على اضمار رب [illegible] من نصله
اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفأ اي انقلب والباء
في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران
خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي
تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بأرؤس الاقران جمع الكثرة

بقرينة المدح لان كلاً من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للآخر ثم استعار السحاب
لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على
ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من
جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار
آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان
لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان
ميتاً فاحييناه اي ضالاً فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حياً للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلالة المفهومة من هذا القبيل
اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في من كان
ميتاً فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء
وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة
اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في
ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في
شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة
التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل
او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال
المصنف في الايضاح ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم
الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علماً واضعف قوة كان اولى بان
يستعار له اسم الميت لكن الاقل علماً اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك
اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة اعني الحركات
الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصاً
كان النقصان فيه اشد تبعيداً له من الحيوة وتقريباً الى ضدها وكذا في
جانب الاشد فكل من كان اكثر علماً واشرف كان اولى بان يقال له انه حي
هذا كلامه ولا يخفى ان ضدهما اي الضد القابل للشدة والضعف فكل من كان

الى شئ واشرف كان اولى بان يعتبر فمعنى ذلك المعنى وان كان اطلاق ذلك
الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولنسم هذه الاستعارة التى لا يمكن
اجتماع طرفيها فى شئ عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى من العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده اى الاستعارة التى استعملت
فى ضد معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب
التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى
الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخاله فى جنسها
على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل
التمليح والظرافة واخواتها وبالاستعارة باعتبار الجامع اى
ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى يسمى فى التشبيه وجها وههنا
جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما
سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله
الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة
رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد
للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤوس
الجبال والمعنى خير الناس رجل اخذ نعما فى غنم له قليل يرعاها
ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران
للعدو والجامع داخل فى مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران
قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اى فى مفهوم العدو والطيران
الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو قال الشيخ فى اسرار البلاغة
والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمه فى صفة توجد
فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان وفى الطيران والعدو فانهما
جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
وحقيقتها فلذا تحقق الشركة وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس ثم قال
والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف ان

والتمليحية

يعبد الله

من الفرق

مع انه فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو وان
خصوص الوصف الكائن فى الطيران مراعى فى استعارته للعدو بخلاف
خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور اليه بخلافه
ثم قال ولهذا اذا لوحظ هذا التشبيه كان فى غلط المشافر معنى تشبيه
وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على نحو وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت
على ذلك بان سميتها استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمعنى فيه والمعنى
من واحد وهنا يخالف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق
الاستعارة عليه فان قلت الجامع فى الاستعارة يجب ان يكون اقوى
واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا الفن ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين
قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من
مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه فى الشدة والضعف ووجه
الشبه انما يجعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم
قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة
والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين
اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان
الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هى لازمة
له فى الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة
وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للدرع الذى هو ضم حلق الدرع
والجامع الضم الداخل فى مفهومهما وهو فى الاول اشد واما غير داخل عطف على
قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ فى اسرار البلاغة على ان الاستعارة

الغريبة

موضوع للشجاع لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاع وحدها
معلوم ان المستعار هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا
ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا فقس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه
تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص و
الشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا
المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار
انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور
الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع
عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي
قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا
نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه
واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج
بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة
في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عوّدته فيما ازور
حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من
قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس واراد بالزائر هيئة وقوع الثوب
موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان
يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج
فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال
انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس
والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا
لان الركبتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو
ثم ممتد منتقلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من
الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما

ومسح بالتشديد بمعنى مسح

قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري
رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهم وهو الاسود والمهاري
جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا
عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت وشددنا الرحال على
المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي
استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا
في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن
قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله
سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت
الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق
في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق
ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها
في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات
لالحاق الشكل بالشكل كما في قوله امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار
له صلبا يتمطى به اذ كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم
بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل
على قلب ساهره والضغط والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل
به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما في اليد للشمال
والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او
المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس صارت اربعة اقسام و
الجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول
ينقسم الى ثلاثة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين

فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه تعالى من حلى القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلى التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما نقايص الصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اى المستعار منه والمستعار له والجامع حسى يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسى والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه استعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسى يعنى ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اى حصوله عقيب حصوله دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون في

الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل او بان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وقول الامام المرزوقي عار ظاهر اى زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر ابن الاثير العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ذا على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فكون دخولهم في الظلام الذي هو نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك ان الشيء انما يكون اثرا اذا اشتمل على نوع استغراب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي و

بعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة
وهو حسي ونباهة الشأن وهي عقلية وفي هذا قال صاحب المفتاح هذا
التقسيم لتقرير وقوعه ولا انه في الحقيقة قسم اذ ان الجامع
في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا
آخر فقال ولأن الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع
تنوع التشبيه اليها كذا قد ذكر في باب التشبيه اقسام الستة والا عطف
على قوله لان اما حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي
الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد
اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع
عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية
قلت لما سيجئ من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه
فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة
كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة
ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القرب
المكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
هو المستعار منه الرقاد بغير الكلام وتخفيفا ويكون الاستعارة اصلية
وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر
عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا
فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه
لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا
ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ولهذا جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له
بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم
والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف
على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار
منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي
والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى أبن
الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاج وكله قوله ثم ضربت عليهم

والمسكنة
الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة على من فيها او
جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط
فيلزم فالمستعار منه اما ضرب القبة والخيمة على الشخص او ضرب الطين
على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم و
الجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل
ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة هنا اسناد الضرب المتعدي بعلى
اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان و
الحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار
له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه ان كان
اللفظ المستعار اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان
يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة
اصلية كأسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم
في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس
فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف
وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير
متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها وكذا الحروف
وهو ظ واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض و
عالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر
وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسم الزمان والمكان
والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنشار طيب
وغير ذلك ولا يتصف اوصاف البتة وهم ايضا قد خصوا ما يشتق من الفعل
بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحا بأن

تقرير الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان
والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه
فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يعتبر التشبيه
في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان اي
الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره وهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان
والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظ
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه
فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه
في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف
لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من
معناه ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه
ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت
هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول
في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنبينه
فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق
اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار
له لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل او الصفة فيكون الاستعارة في
المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل
يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق
عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد
الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين

وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما
والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني
شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا
اطلاق النطق على الدلالة وصح بعض التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه
ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي ويقدر تشبيه العداوة والحزن
الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة
والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل
في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون
الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ
من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق
المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا لكن
المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المستعار يجب ان
يكون مذكورا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية
غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
نعم هنا موضع على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لان اضمر في
النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل
عليه بذكر ما يختص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة
التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه
ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة
لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام
الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت
الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وليس ان

فقدّر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف
قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قرينة نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان
المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها
اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على
الفاعل نحو نطقت الحال بكذا وكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى
الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد
باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة
للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول
الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان
حيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت
بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان
دليل انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان
ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الجميع اعني الفاعل
والمفعول والمجرور نحو قرى ضرب بني فلان اعناق الاعادي
بالسيوف طعنات واما مثال السكاكي في ذلك بقوله ان عد تقري
الفلاح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما
ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة
السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة استعارة واحدة و
انما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقولك الاحوال
نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة
والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة
اقسام لانها اما لم تقرن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت

بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي
تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد
بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي
ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما
يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا
فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم
يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين
وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل كساها
لان التجريد ولو كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس
من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة
وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوّت لما يفيده
لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم
الملبوس فان قيل المستعار له هو ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب
ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها اياه لكن الاصابة
الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف
والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد
كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من
كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما
تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس و
الاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك
من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كما في الكشاف فعلى هذا
يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية لا يكون ترشيحا والثالث مرشحة
وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة

بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة
قوله [illegible] اليوم [illegible] الا مواجه وقد يجتمعان اى
التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكى السلاح هنا تجريد لانه
وصف بما يلائم المستعار له اعنى الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره
لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعنى الاسد
الحقيقى والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد
لاشتماله على تحقيق المبالغة فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه
وترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له و
مبناها اى ومبنى الاستعارة على تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له
نفس المستعار منه لا شئ شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذى
يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابى تمام
فى قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اباه وهذا البيت
فى مدح ابيه وذكر علوه وتصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة فى السماء
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء الى مدارج الكمال ثم بنى عليه
ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا انه قصد ان يتناسى
التشبيه ويصر على انكاره فجعله صاعدا فى السماء من حيث المسافة المكانية
لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اى ونحو البناء على علو القدر ما يبنى
على علو المكان لتناسى التشبيه ما مر من التعجب فى قوله قامت تظللنى ومن عجب
شمس تظللنى من الشمس والنهى عنه اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى
غلالته لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى
عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان
مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه
اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير لتحقيق
لهذا الكلام فقال واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه مع الاعتراف
بالاصل اى المشبه به وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من
جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من حيث ان

العرض

الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى فهم من
تسمية المشبه والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو المشبه به وبالفرع
هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف
بالتشبيه وما ذكرنا صريح فى الايضاح ومبنى على لفظ المفتاح وهو
قوله واذا كان بناء على التشبيه والاعتراف بالاصل سائغا كما فى
لا يبعد البناء على الفرع كما فى قوله اى قول العباس بن الاحنف هى الشمس
مسكنها فى السما فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء
جميلا فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس الصعودا ولن تستطيع الشمس
اليك النزولا وجب تقديم الظرف على المصدر [illegible]
فنعم هذا اولى هذا جواب الشرط اعنى قوله واذا جاز البناء اى فالبناء
على الفرع مع جحد الاصل اولى كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى
فيها ذكر الاصل اعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث
مع المشبه فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز واما المجاز
المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى الذى شبه بمعناه الاصلى اى
بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه
اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارتين فى المفرد والمركب وحاصله ان تشبه
احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة
من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة
على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف
فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك
كتابى هذا فاعتمد على ايهما شئت والسلام شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة
تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا
يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك ووجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى
وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة

لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي ومن ههنا يعني ومن ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فقصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه وكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان وفيها نوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة

فصل في تحقيق

الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسنبينهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اوردهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي تطلق عليها لفظ الاستعارة فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان قد ... لا يخرج عن كونه تشبيها باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد عرفت ان المراد ههنا بالاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه لتخييل ان المشبه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجر الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع ان الجنيد ... دخل على معاوية

يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وأنشد وتجلدي للشامتين أريهم أني
لريب الدهر لا أتضعضع فأجابه الحسن على الفور وقال وإذا المنية
أنشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر
والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا إبقاء
على ذي فضيلة فأثبت لها أي المنية الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال
فيه أي في السبع بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع
استعارة بالكناية وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية وأشار إلى
الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي
بالشكاية أنطق شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو
الاستعارة بالكناية فأثبت لها أي للحال اللسان الذي به قوامها
أي قوام الدلالة فيه أي في الإنسان المتكلم وهذا هو استعارة تخييلية
فعلى ما ذكره المص كل من لفظ الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وإنما المجاز هو إثبات شيء
لشيء ليس هو له وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان هما فعلا المتكلم ومتلازمان
في الكلام لا تتحقق إحداهما بدون الأخرى لأن التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية
البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها التخييلية البتة فإن قلت فماذا يقول المص في
مثل قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا قلت لعله يجعله بتقدير صحة
هذا الكلام أنه ترشيح للتشبيه كما في قوله عليه السلام أسرعكن لحوقا بي
أطولكن يدا ترشيحا للمجاز في اليد المستعملة في النعمة فإن قلت ما ذكره المص
في تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على
مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه فما تفسيرها عند السلف قلت ههنا ما الصحيح
المذكور في كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه
الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة
الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني
السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية

فالمستعار

فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار
له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله
حيث قال شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على
سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من أسرار
البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر
شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه
تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم
المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه أن
قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية بل قد تكون
تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد وبنى الكلام على ما ذكره السكاكي
وأما الشيخ عبد القاهر فلم يصرح في كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وإنما دل
على أنه في قولنا أظفار المنية استعارة بمعنى أنه أثبت للمنية ما ليس لها على
تشبيهها بما له الأظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية
وذلك لأنه قال في أسرار البلاغة الاستعارة على قسمين أحدهما أن ينقل
الاسم عن مسماه إلى أمر محقق يمكن أن ينص عليه ويشار إليه نحو رأيت أسدا
أي رجلا شجاعا والثاني أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين
فيه شيء يشار إليه فيقال هذا هو المراد كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت
وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير أن يكون المعنى
فتجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح أن يقال إذا صحت أنه مثل الشمال
كما يقال رأيت رجلا مثل الأسد وإنما يكون التشبيه هنا بعد أن تعتبر الطرف
فتقول إذا أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك
في تصريفه الشيء بيده فجعل التشبيه المنتزع لا يلتفت إلى المستعار نفسه بل
ما يضاف إليه لكي يجعل الشمال مثل ذي اليد من الأحياء فجعل المستعار
له أعني الشمال مثل ذات اليد وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء
وقال أيضا لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة ثم إنك لا تستطيع أن تنقل الشيء إلى آخر
إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد وإنما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال

بيا وكذا قول زهير صحا اي هو مجاز من الصحو وذكر القلب عن سلمى و
اقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه
وقيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال
امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله هذا
مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية
ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق
والتخييل وعند حملها على التحقيقية يتبع الاستعارة بالكناية ضرورة
فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك
ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عنهما وترك فبطلت
آلاته اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الصبى معاودته فشبه زهير في نفسه
الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضي منها اي من تلك الجهة الوطر
فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك
الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في
النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها
قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو
صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا نقيض الصبا
يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله
ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما
تتآخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال
والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعني استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي
ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان ينبه عليها

وال

والى ما فيها عليها فصل لذلك فصلا وقال

فصل

عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع
واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على
اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة
في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها
مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ
مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها
اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له
بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به
قسمين متعارفا وغير متعارف فبخروج قولنا المستعملة فيما وضعت له لم يخرج
الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو الحاصل الذي
يجب ان يفهم السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك المعنى لانه قال ولهذا
ذكرت هذا القيد لنحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبناء
دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل وبل في
الظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له
لا بقوله لنحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما
هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق
القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق
لم يصح على القولين ولو كان كيف يحتج بقوله من غير تاويل قلنا لا مانع
ان يتعلق بقوله لنحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادته
معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في
الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او في
الشرع او في العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع
حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا

ومعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع ان اوضح وادل على المقصود اقام المقام مقامه فقال في غير ما وضعت له
بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة
معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في
قوله في غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليحترز به في تعريف المجاز عن الاستعارة
التي هي مجاز لغوي على ما مر فانها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هو في التعريف اذ لا
يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته
في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة
وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها
فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي
قوله وقولي سنعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب
اللغة لفظ الغائط في فضلة الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ
الصلوة مجازا في الدعاء او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا
او صاحبها ايضا الظ فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز
عنه فلا بد هنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق
او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لان تفسير قد فسر الوضع بتعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين
بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع في
تعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان
يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فهو لا يجوز عن كذا وكذا
بني على تجوز وتسامح واجيب بان الاطلاق عن التقييد انما هو اذا لم يقيد الوضع بالتاويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز عن
المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى
بنفسه بسبب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلو ثبت الوضع

للاصل الدلالة

كالمشترك فان المشترك يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف
ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف
لا لنفي الاصل مطلقا وانه لا يستقيم الادعاء المذكور بدون الاستعارة
ولا يخفى عليه ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد
باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز
ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في
الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ليخرج عنه نحو هذا
اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا
الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه
مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل
به ولا يخفى عليه ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذه
العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو
قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع
حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على
الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان
هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف
المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي
ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
يوم العهد اغنى عن هذا القيد لان تعريف المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع اي الوضع الذي
وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة للفظ على ذلك فلو تم ما ذكر حتى
يقيد الموصوعية وقوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب
ولا نعني بضعف التعريف سوى مثل هذا الجواب ان تعلق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب اي من حيث انه جواد
فالمعنى هنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له فخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها
الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها

للزمها واما لم احتيج الى القرينة بل من حيث ان اللزوم لازم للموضوع له
لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول
اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا
انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له ومن استعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه
متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض
ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع
له وهذا غلط لا اشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم السكاكي
المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة
وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة
وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف
المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به
كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه
من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول
انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع
قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها انه ازالة ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير
يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما
مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى المشبه سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعارا له ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه به مستعارا منه

له هنا كلام وهو ان على ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو المشبه
المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في بيان
التشبيه كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا ويجيء من كلامه ما يخالف
ذلك في الجملة فذو وقوع منه خبط وتحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها
اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من
الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان
المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر
قسما آخر منها سماه المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية
بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل
الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث
قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك
بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم
وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التي هي مجاز مفرد
بل لزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
مجازا مفردا كقولنا الحيوان الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز
المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف
المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي فاللغوي قسمان
راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال
عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في
المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة

واجيب بوجوه احدها الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا
نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم
المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى
الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما
اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالتخصيص
لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع تحقيقي وان اريد ما هو
اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول
الثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على
التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح لو كان كلام المصنف ايضا
مستلزما للتركيب ولم يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من الحقيقة
مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس هنا عبارة
عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم
يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه انما يستلزم التركيب فلم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى
شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة
هنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن بتأخر اخرى والمستعار له هو
التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان
صادرا ممن هو في غاية من الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا
وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان
المعاني وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا

بصلح

بل هو اى معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي
كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما
شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اى بصورة
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اى لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص بما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اى على ذلك المثل
يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون
استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة
اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولذلك
الشبيهة بالانسان ونعام الحكم الشبيهة بالناقة فقد صرح بالتشبيه ليكون
الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه
بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول الطائي لا تسقني ماء
الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للكناية عنها وذلك
بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه يحتمل ويحتمل
المقام انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه
فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون
قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء
فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون معناها الم لا تسقني
كان يقال ارضيت بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه ولا دلالة للفظ
على هذا وفيه اى وفي تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اى اخذ على غير
الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها
حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه
استعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم
تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيس الحاكم في

لكيوان حكماً فرعنا ونفرضها تخيلاً وآية ثم يقولون الوهم قوة تخيل
وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند
استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وبخالف تفسيره
التخييلية تفسير غيره لها اى غير السكاكي التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل
اليد للشمال وجعل الحول للاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجعل
للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة
تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة
هي اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعمل في معناه الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف ان اليد استعارة ثم انك
لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه
شبه شيئاً باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يداً ولا يتوقف
تحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان
الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق
ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير ان يتم تشبيه معناه كجمع
لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير
النزاع لفظياً ويكون مخالفاً لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية
قسم من اقسام المجاز اللغوي كما نقول بما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي
للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهي غير الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة في التخييلية انه
استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار لكن لم يكن مجازاً لغوياً وقسماً من الاستعارة
التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان النزاع في مثل هذا لفظي ثم القول بان
السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى
اجماعهم على خلافه وتفسير ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح
استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة
وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص
المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع الذي هو المشبه به

من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص
المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اعتبر هنالك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضاً معنى وهمي شبيه بالتجارة
وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين
اذ لا فرق بينهما الا ان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية
مثلاً في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ
الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ
الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما
اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة بالمشبه به غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية
بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير
عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي
هذا على بعضهم وتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصورة الوهمية الشبيهة
بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضاً ليس بلفظه بل بلفظ
المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي
المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى
المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما
دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان
يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد
فهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وما حاصل اعتراض المصنف مطالبة
الفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه
لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية جعلناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج
ذلك لانه جعل المشبه هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رأيت
اسداً يفترس اقرانه ورأيت بحراً يتلاطم امواجه فالمشبه هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية
فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجاً عن الاستعارة ابداً عليها قلنا

فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عن المجموع
المركب منهما واما معنى زيادته ان الاستعارة ثابتة بدونه وعنى بالمكنى عنها
اى ايراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفى
التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية فى قوله واذا المنية
انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع
بقرينة اضافة الاظفار التى هى من خواص السبع اليها اى الى المنية فقد
ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه اعنى السبع فالاستعارة بالكناية
لا ينفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا
على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره فى تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ
المشبه فيها اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مستعمل فيما وضع له
تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك
لانه فسرها بان يذكر احد طرفى التشبيه ويريد به الطرف الآخر وجعلها
من اقسام المجاز اللغوى المفسر بالكلام المستعملة فى غير ما وضع له بالتحقيق
واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى قرينة التشبيه المضمر
فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه
لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا لم يدخل
لغو الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا
الاعتراض حيث اورد سؤالا وجوابا ان الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له
من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومعنى الاستعارة بالكناية على
ذكر المنية باسم جنسه والاعتراف بحقيقته التى اكملها التصريح باسم
المستعار فانا نفعل هنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها من
المشبه ندعى هناك ان الشجاع بمعنى لفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر
تنبيها انما التفصى عن الناقض بين دعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص لكن ندعى هنا ان اسم المنية اسم للسبع مرادف للفظ
السبع بارتكاب تاويل وهو ان المنية من جنس السبع للمبالغة فى التشبيه
بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة
واحدة ولا يكونا مترادفين فيتاتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح

بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون المنية مستعملة فى غير ما وضع
له على التحقيق فمن غير تاويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة
فكما انا اذا جعلنا معنى الرجل الشجاع من جنس معنى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا
لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة
بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هنا هو
الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا ينبنى
ما قيل ان لفظ المنية بعدما جعل مرادفا للسبع واستعماله فى الموت استعمال
فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا ولك ان تقول ان المراد
المشبه هو السبع وهنا ما لا يمكن انكاره وذلك لان اطلاق المشبه على السبع
بحقيقة المتعارف بل بالادعاء الغير المتعارف لان الادعاء انما هو على ان المشبه الذى
هو المنية وهو غير الحيوان انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى تعريف
الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوع له بالتحقيق وتحقيق
هذا هو ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها
استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق لا من حيث انه
جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور
وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له وذلك فى قولنا
دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت
فرد من افراد السبع غير متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله ليس من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا
مما يجب ان يوجه كلامه وفيما قرره ولكن انه الاستعارة بالكناية هى لفظ
السبع المكنى عنه بذكر رديفه الذى هو قرينة لفظ المنية المراد به ادعاء
والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سيجىء والسكاكى حيث
فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدر
وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح
المصنف فى الاستعارة بالكناية على التوهم بان اسم المشبه المتروك وعلى هذا
لا اشكال علينا لانه صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية

عن السبع واكل الغز الكلم المعزة لكن فى الامثلة وفى آخر فصل المجاز العقلى ان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بقرينة الاسناد اليه ثم انه الحق
تنبيها على ضعف هذا الكلام اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى استعمال
المشبه به فى المشبه ادعاء بواحد كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية فى تعليل
الاشكال بجذافيره واختار السكاكى رد الاستعارة التبعية وهى ما يكون فى
الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها
اى قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اى قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكى فى المنية واظفارها
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى
قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال
حقيقة لا استعارة لكنها قرينة استعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال
استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليها قرينة الاستعارة
وهكذا فى قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعوم
الشهى على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس فى سائر الامثلة ففى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل
العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل
لام التعليل قرينة وكذا فى قوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل يجعل
الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والاوعية ويجعل فى قرينة على
ذلك وما جعلوه قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة
بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما
اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره
السكاكى بانه اى السكاكى ان قدر التبعية كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقى لم يكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية
مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها الـ
مفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون
مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية
تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل

ربط

نطقت الحال ونحوه بدون التخييلية وهو وجود الملزوم بدون اللازم ثم
وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق
والا اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل
قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا
ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها
مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له
ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره
استعارة والاستعارة فى الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون
العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون استعارة اذا
كانت مع قصد المبالغة فى التشبيه وتحقيق هذا الامر فيما
لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم ان
لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها
ليست فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها لسان وانه معنى قوله فى
المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها
لا على العكس كما توهمه فاذا قلنا نطق لسان الحال اردنا بالحال
الصورة المتخيلة للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة
المتكلم للحال ففيها استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت
الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانا نريد المصرح بها ولا
نصرح بالمشبه فى نطقت الحال هذا كلامه ولا يخفى ان كلام السكاكى
العجب من تعويلهم بالذب عن كلام اصحابهم عن ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت
ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكى
فلا يتم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد المخالفة لهم على انه قد
ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله ان فى العهد استعارة
بالكناية وتشبيهه بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر
عقلى لا وهمى فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فقط البلغاء لانه قد صرح بان عدم

انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما
اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان
قرينة المكني عنها قد تكون امرا مقدرا وهمياً كالاظفار في اظفار المنية ونطقت
في نطقت الحال او امرا محققاً كالانبات في قولك انبت الربيع البقل
والهزم في قولك هزم الامير الجند فلا يصلح ابطالا لكلام المعترض لا لكلام
السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار ويجب
ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره المعترض في الاظفار وهذا
قوله باستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل
على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها فاذا اعترف المكني عنها
والتخييلية تغيير المصنف في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم
استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت
حقيقة مستعملة في المعنى كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول
بالاستعارة التبعية وكذا يكون ذلك على مذهب السكاكي لما مر ان التخييلية
عندهم حقيقة كما في اظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية
جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً
بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك
لان بناها على التشبيه فتتبعه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته
لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك
لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون
المشبه به اقوى في وجه التشبيه كقوله ظلناك في تشبيه ضنيعتي بالملك
فقاعدة التشبيه نقضا ما تجلي ومن زعم انه من شرائط حسن كل منهما ان
يكون من مطلق غير مقيد بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين
فقد اخطأ لان المرشحة احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن
بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنها ان لا يشم رائحة

التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا
بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية
تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع
الغاز مثل رطب وارطاب نفى بصير الغازا اذا روعي شرائط حسن
الاستعارة وما اذا لم يراع كالوشم واخذ الشبيه خفيا فيصير الغازا لكن
يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر
وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله
الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس
كابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل
جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيب
التي لا توجد في كثير من الابل والكاف في معنول لتجدون وليس معنا
في جزماته على التشبيه لكان كان قيل كالابل المائة عزيز تجد
فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى
كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل يتاتى فيه التشبيه ولا عكس
اي ليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون
وجه الشبه خفيا فيصير بعيدة والغازا او مخلقا بالاطلاق كما في المثالين
المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين
لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت
الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل
في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نوراً كذا اذا وقعت في شبهة تقول
وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية
حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها
عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه بل هي حقيقة فحسنها تابع
لحسن متبوعها وانما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها
تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة

لها وقلما تحسن لحسن البليغ عن تابعته لها ولهذا استحسن ما الملوم ونقول
ان يقول لما كانت التخييلية عند السكاكي معرضة مبنية على التشبيه
فلم لم يكن حسنها برعاية جهة حسن التشبيه كما ذكر في التحقيقية
والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي
لكن يوصف به ايضا الجزء من ظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا في الحذف كالنصب في
القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما
في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الا بتكلف فيه وقد صرح بان
بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى
الاول لكنه قد حاول التنبيه على المجاز بالنقصان اقتداء بالقوم وتكميلا
للصنع التاسع عن النوعين عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر اضاف الحكم
الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع
الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك
واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك حتما
محالا ... واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان
كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا وفي كلام الشيخ عبد القاهر ان
الحكم بالحذف هنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو فرض في غير هذا
المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه
متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل
الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي
لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب
بسبب حذف المضاف وليس في مثله فالحكم الاصلي في كمثله هو النصب لانه
خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون
شيء مثله لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان يجعل الكاف زائدة

اللازم
ويكون نفيا بالكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي
اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم و
الاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم و
المراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ
اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله
اذ لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله اذ التقدير انه موجود والثاني
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا
الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه ويريدون
ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله
شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها من المبالغة وهما عبارتان متعقبتان
على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت
عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له و
كذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف والزيادة فيما
لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي
صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز
الاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة بعد نقصان فيه تغير المعنى الى ما يحاله راسا كنقصان الاهل في
الاصل في ما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو
ونقصان مثل ذوي في قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان
في مثل قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان نقصان
المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل
القرية مثلا مجازا عن الاهل بعلاقة كونها محلا لكان كما وقع في بعض كتب الاصول
فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف
كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة

الاعراب

٥

> فخرج ما لا تغير شيئا نحو فبما رحمة وما تغير الاعراب فقط نحو مررت في يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام العهد وما تغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية

ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير
الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قايم وفي نظير لان
تغير المعنى واستعمال في غير الموضوع له ثم كما ترى والمراد بالزيادة ههنا
ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يشكل في مررت في يوم الجمعة
والرجل قايم وان قايم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح ورأى
هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبيها به لخروجها عن اصلها والنقل عن
الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحصر شاملا لكن
العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق
لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك
وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر
بتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كالتعريف الذي نقله
السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع
بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز من حيث انه مستعمل
في معناه الاصلي وانما يدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز
الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما تقول المستثنى متصل
ومنقطع فلا يعرف للسكاكي ههنا رأيا ينفرد به الكناية في اللغة
مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي
الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم
اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف
بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه
اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم
معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا
فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه
كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا
يجوز فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام

> والثاني — المجاز صح — الاصح

ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة معاندة
لارادة الحقيقة وملزوم معاندتها انما هي معاندة لذلك الحقيقة واما اللازم
صرف الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة
لا واجبة وهذا يشعر بقول المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة
طول قامته وههنا هو بحث لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن
له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية
هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة
والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في
كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول
المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان
يمثل الا ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا
جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير
معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة
المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها
وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة
لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى
الموضوع له ويلازم المعنى معناه الموضوع وفيه ما فيه وفرق
السكاكي اي عرم بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة
اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث
الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى

> من جهة ارادة المعنى

الشجاع ورُدّ هذا الفرق بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه إلى الملزوم
لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ولا دلالة
للعام على الخاص بل إنما يكون ذلك على تقدير تساويهما وبهافات قيل
يجوز أن يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى أعم ولئن سلم
فلم لا يجوز أن يكون المجاز أيضا كذلك وح أي إذا كان اللازم ملزوما
يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق ولقائل
أنه متفرع بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لأنه قال
في الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم وهذا يتوقف على
مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصح الانتقال من اللازم
إلى الملزوم ومن الملزوم إلى اللازم جاز فيصح إرادة
أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها
دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب أن مرادهم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوزوا كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للإنسان فالكناية
أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع
وموصوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لأن المجاز قد يكون من الطرفين
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي أي الكناية
ثلاثة أقسام الأولى والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الأولى
من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة منها أي من الأولى ما هي معنى واحد
وهو أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر
تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل أبيض
مخذم والطاعنين مجامع الأضغان والمخذم القاطع والضغن الحقد
ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع
معان وهي أن يؤخذ صفة فيضم إلى لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة
بالموصوف فيتوصل بذكرها إليه كقولنا كناية عن الإنسان حي مستوي القامة
عريض الأظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها أي شرط هاتين الكنايتين

فليكن

أي القسم الأولى

كناية عن السيف

الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام إلى الخاص وجعل السكاكي
الأولى أعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية أعني ما هي مجموع معان بعيدة
وقال المص وفيه نظر ولعل وجه النظر أنه فسر القريبة في القسم الثالث
بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان
كلاهما خالية عن الواسطة لظهور أنه ليس الانتقال من حي مستوي القامة
عريض الأظفار إلى شيء ثم منه إلى الإنسان فالجواب أن القريبة ههنا
باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
إلى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعيدة بخلاف
ذلك الثانية من أقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة و
بعيدة فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية
عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم أشار إلى الفرق بين الكنايتين
أعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد والأولى كناية ساذجة
لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع
إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه فيشتمل على نوع
تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا أنك تقول هند طويل نجادها وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم
بإفراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة إلى الظاهر وفي الإضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد
فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة إلى ضمير الموصوف وإنما
جاز إسنادها إلى ضمير الموصوف مع أنها في المعنى عبارة عن الـ
المضاف إليه لكونها جارية على الموصوف لفظا وحالا وإن كانت في
المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد
حسن الوجه فإنه يتصف بالحسن بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد

ابيض اللحية اي نقي وكثير الاضياف اي مضياف بخلاف نحو زيد احمر وجه
واسود ثوبه فانه يصح فيه الاضافة وكذا يصح هند قائم الغلام
فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية
مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم
الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما اشتمل على الاشارة
الى ذكر اصل الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت
للقطع بان الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى
الموصوف انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع
بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال
منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان
عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بله هذا الرجل
فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع
خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر
الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكنه بادي النظر وبهذا يتبين
عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة
خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المص وفيه نظر
بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه
الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف
المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله اذا لم يكن الانتقال
بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد
الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل
ضمير منها عائد الى الكثرة التي قبلها الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة
جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها
الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على
المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر ان يحصى

الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه
وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد
بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له هنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة
اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت
اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق
الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه
مجرور عطف على ان يقول او على القول او منصوب معطوف على مفعول
ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة
على هذا المعنى كالاضافة ومعناها او الاسناد ومعناه مثل ان يقول سماح
ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماح له
او ان ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة
القسم الثاني باعتبار اضافته واسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى
ان طول القامة المكني عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل
نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره
كناية المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك
التصريح باختصاصها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة
تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا
كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى
الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما
بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين
ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء على ان اضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اضافة
طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة
فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة

له ولو كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على
ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة
الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد له بعود الضمير اليه ولهذا هذا القسم
اكثر من ان يحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها
صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو في كناية عن نسبة
المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب
بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه
هو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني
الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال
في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية
عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال
في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد
حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر لمعتقد فقد كنى عن الكفر
باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثالث مستلزما للثاني من غير عكس فافهم وعرض
الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعن عرض
اي في جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح
ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية
فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان
يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت
قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر ومنه
المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف
الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا

تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه
ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز
حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد و
المركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي و
المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من
يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له
حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها
اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم
كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح
هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء
في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اوما رايت المجد القى رحله في آل
طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون
مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي
لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان
كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من
قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب
وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث
وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون
كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال
الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز
كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها في الخطاب فيما
غير موضوع له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من
احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل لا
عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على شيء لا من جهة من غير ان يكون

في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما
صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف
كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد
الكل من صدر منه الايذاء فان استعمل واريد به تهديد المخاطب وغيره من
المؤذين كان كناية وان اريد به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة
والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة
فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن
اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز و
اطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها
نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز فلا اشكال على العموم
وليس معنى كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات
المعنى لا يفيده خلافه فليست فضيلة قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا
هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في
الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات
تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير
القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد
تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه
واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت
رجلا كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون
شجاعة الاسد فكيف يصح القول بانه ليس واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب
في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سببا في شيء من الصور

فهذا تحقيق قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد ولا بالنسبة
الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا تحقيق
ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف لان كلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب تحصيل في الواقع زيادة
في المعنى يعني اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان تحصل الزيادة في
الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكر الشيخ
ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم
من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري
والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل فاذن قولنا رايت اسدا على قولنا
رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من المعنى
وفي الثاني من ظاهر اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه
بمعنى آخر فلا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير
معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده
ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المقاصد من عبارات الشيخ الحقائق ربما
الى تامل وافر والله اعلم بالحكم هذا آخر الكلام في علم البيان واتمامه يكون على
نواله وهو المستعان الى اتمام القسم الثالث بالتي واله

الفن الثالث

علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور
معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام
اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر
تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى
الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه
على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني
تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين معنى ما الامر ان لكن
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة اخراجا لما يكون داخلا في البلاغة مما بين في علم المعاني

والبيان واللغة والصرف والنحو لا تزيد على انها تجعل بعض ما ليس من المحسنات بعد
للبلاغة كالخلو عن التنافر ونحوه مع انه ليس من علم البديع (وهي)
اي وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الذات
والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ (ولفظي) اي راجع الى اللفظ
كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ
توابع وقوالب لها فقال (اما المعنوي) فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
(فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا)
(وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة) يعني ليس المراد
بالمتضادين هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد
بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما
تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا
او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب
او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على
ما يجيء من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) من انواع الكلمة
(اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت)
(او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع
بطاعتها ولا يتضرر بمعصية غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب
لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه وكانت اجد
في تحصيله واعمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان
يكون هنا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
لكن الموجود هو الاول فقط (نحو او من كان ميتا فاحييناه) فان الموت
والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل (وهو)
اي الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي)
فالاول (نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة
الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق) ما سماه

بعضهم

بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من
المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين
من التقابل صرح المص بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه
(فتدبيج الكناية نحو قوله) اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين
استشهد (تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها) اي لتلك الثياب (الليل الا
وهي من سندس خضر) اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله
ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة فقد كنى
لون الحمرة والخضرة والقصد بالاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية
عن دخول الجنة وبما في هذا البيت من الكناية قد يلتبس على الواضح الى حيث
ينتفي عن البيان ولا ينقدح الا من الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود
يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا
حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية (ويلحق به)
اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل
الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء
بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي
هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه
يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا
نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان
نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب
براسه فبكى اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فلا تقابل بين البكاء و
ظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه
الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين

وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين
يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى في
الطباق بالتفسير الذى سبق ما يخص باسم المقابلة التى جعلها السكاكى
وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اى معان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل
المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق
لانه جمع بين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف
التقابل لا ان يكونا متناسبين و متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجى
من الامثلة ثم خص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع
عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة و
الاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم
بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى
قول ابى دلامه ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر و
الافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس
على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا في مقابلة الاتقا
والاستغنا بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله
تعالى كانه مستغن عنه اى عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات
الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغنا مستتبعا لعدم الاتقا
المقابل للاتقا وفي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق
وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لان مثل مقابلة الاتقا والاستغنا
من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكى في
تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر و
ضديهما واذا شرط ههنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات شرط
ثمة اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين

[illegible] الوزن [illegible] التوفيق [illegible] محمد [illegible] وقد يكون [illegible]

[illegible] احاديث [illegible] فانه [illegible]

والسماع والقول لما [illegible] الاحاديث والرواية وكذا [illegible] السبق والحياء [illegible]

في الغفران وجعل الرواية [illegible] في سند الاحاديث [illegible]

والبحث كشف [illegible] مراعاة النظير [illegible] الكلام [illegible]

ابتداء [illegible] اللطيف الخبير [illegible]

كونه غير مدرك بالابصار [illegible]

عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم [illegible] الغفور الرحيم [illegible]

الحكيم [illegible] العزيز الغالب [illegible]

[illegible]

[illegible] مراعاة النظير [illegible]

[illegible]

[illegible] الشمس [illegible] النجم [illegible]

[illegible]

[illegible] السقط [illegible]

[illegible] النقط [illegible]

[illegible] الراء [illegible]

[illegible] المراد [illegible]

[illegible]

والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة [illegible] الراء والدال

فانه لما جعل الشيب مشتركا بين الاعطاء والانفاء جعل ضده اى ضد ذلك
الشيب وهو الشباب المعبر عنه بقوله فتيتين للعمر مشتركا
بين اضدادها اى اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء ف
التكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي الطيب من المقابلة لانه اشترط
في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه
اى من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد
ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون
بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة
امور نحو قوله اى قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اى
المنحنيات من عطفا العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة من
براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون
بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير [illegible] بعضهم بالتفوق
من قولهم برد مفوق [illegible] وفي خطوط بعض على الطول
وهو ان يؤتى في الكلام بعبارة [illegible] وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا [illegible]
طرازا من البرق [illegible] رقم ونقش [illegible]
بلا [illegible] سربال [illegible] ثوب [illegible]
وبطارقه اى [illegible] الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز
مربع له اعلام والطراز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله [illegible]
اصبح واصل واحزن وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب
للمعالي اى كن صلبا للاولياء [illegible] على الاعداء ضارا للمخالف نافعا
للموافق لينا [illegible] خشنا [illegible] وريش اى اصلح حال [illegible]
حال [illegible] من بري القلم نحته اى افسد حال المعادين وانتدب اى
اجب للمعالي واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب
فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني
داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اى من المعنوي

الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق ارصدته رقبته والترصيد ...
يرصد ليتبين به الرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد
الجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم ايضا وبرد مسهم فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر
مثلا فقوله هو يطبع في قول الحريري في المقامات هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي
يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو
آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل لانه
انما يجب فهم العجز والارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليها اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه
قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي
كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة
سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان
حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما فيه اختلفوا او
فيما اختلفوا فيه وكقوله أحلّت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب
يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه
لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون و
في البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه
وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي ذكر الشيء
بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك
الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله
قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح
الكلام لارتجاله فانه غير مناسب كما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب
الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام

وقوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا
آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة و
نحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهي الحالة التي عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان
الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله لان
الايمان تطهير لله لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة و
وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل
فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في
ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان
الخطاب في قولوا آمنا للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى
ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة لم نصبغ صبغتكم
ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة
صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس
الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم
فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له
ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع
المزاوجة على ان الفعل الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان
بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء
مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري
اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي
اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر

الظلم ذا وضح بين الناس واضافها الى الواقعين في الشرط والجزاء
أن تترتب عليهما الحاج ... ونحو قوله اذا احرقت نوبا ففاضت دموعها
تذكرت القربى ففاضت دموعها ... بين الاضراب وتذكر القربى
الواقعين في الشرط والجزاء ترتب فيضانها عليهما ومن تتبع الامثلة
المذكورة للمقابلة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان
معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط
بين ... الناس ... وفي الجزاء بين اضافتها الى ... و...
... اذ لا تعرف ... ان يقول بالمراد ... مثل قولنا اذا جاءني ...
على اجلسته فانفقت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان
يقدم جزء من الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الآخر والعبارة
الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المص يصدق على مثل
قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى
ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ونحو ذلك
ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف
اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس
قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو
الذي اضيف اليه العادات ... ووقع بينهما انه قدم العادات على
السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان
يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم
عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي
من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون
لهن فقد وقع العكس بين هن وهم وقدم هن على هم ثم عكس فاخر
هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي
الجملتين كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون
فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه

اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه
وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى
وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان و
تقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الارياح
والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والتحير والدهش حتى كانه
اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه العقل وافاق بعض الافاقة فنقض
كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم و
مثله قولي فاق الدهر ... بل لا هل ومنه اي من المعنوي التورية و
تسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد
البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي
لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه
اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم
المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي
تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما
بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد
اعني القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض
يصف صبحا باردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين
الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة
العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة
معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي
ليس بمراد اعني الرشأ حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد تكون
كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى
العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم
الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى انه لما كان الاستواء على العرش وهو
سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع هنا

الحقيقة صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل
يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة في علم البيان مسيرة
اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف
على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب
الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة
او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة
والاستواء با[illegible] واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم
وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدهم
الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال [illegible]
اهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص في
حمل الآيتين [illegible] للتوبيخ على ما اشتهر بين اهل الظاهر المفسرين
ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اي المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر
او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم
يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض
قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع
اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا
والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين
الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب
في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى
التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد
على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة
بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول
وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على
ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا
على الترتيب كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا

احد المعنيين ص

من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه
وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيب اي
ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف
والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي
قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل
شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا كذلك ويسمى مختلط الترتيب
كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان
على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور
اجمالا هو الفريقان ولكن من غير تعيين قول الفريقين فانه قد لف بين الفريقين
وقالوا اي قالت اليهود وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين
بان لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور لا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما
مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي وقالت اليهود
لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة
الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس
والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود
ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا
الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف والنشر
لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل
ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر
بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا من لطف مسلكه وذلك كما تقول
ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام والتجنب
ومخافة الشر فعلت ذلك وعلى قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان

مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف
الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد
بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في
اباحة الفطر فقوله لتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا الله
على ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف
المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه
وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعلل امر الشاهد بصوم
الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم
من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر من تفاصيل المعلل فما ذكر في بيان
تطبيق العلل غير موافق لما ذكر من تفسير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال
ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعلل ليس لانه مستقل
معلل بشيء من العلل المذكورة بل توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ثم مراعاة
العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص له باعادة
حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور مما سبق من الكلام
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة العدة
والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على
الامر بصوم الشهر فجعل كل من العلل راجعا الى واحدة من هذه المذكورات
فقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم
الشهر اما على ان العدة هي الشهر كلا للشاهد وعدة ايام الافطار في
المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال
عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا
على الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومنه اى من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم
وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا

عدة ما افطر الصوم فيها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة م

وقد يكون اكثر نحو قوله اى قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء وهي في الاصل مصدر وجد في المال وجدا
ووجدا وجدة مفسدة للمرء اى مفسدة هي ما يدعو صاحبه
الى الفساد ومنه اى من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من
نوع في المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط ما نوال الغمام وقت
ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال
الغمام قطرة ماء ومنه اى من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة
ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله
السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر وللقائل ان يقول
ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما
لكل اليه بل يذكر فيها ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه قلنا لا فائدة
ذلك كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير راجع
الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان
الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد سند الفعل اعني لا يقيم في
اللفظ الى الاذلان وفي الحقيقة مسند الى العام المحذوف عير الحي اى الحمار
الوحشي ولا هله وهو المناسب هنا والوتد هذا اى عير الحي على الخسف اى
الذل مربوط برمته وهي قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق
ويشق رأسه فلا يرثي اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد
ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان
قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون
اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين ومع يكون البيت من قبيل
اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل
وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى العير ولو سلم فلما جعل هذا
اشارة الى العير وذا الى الوتد او بالعكس حصل التعيين غاية ما في الباب
ان التعيين يحتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتأمل وقد يجمع اصنافا
اضافة ما لكل منها على التعيين في جميع الاصناف ومنه اى من المعنوي
الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئا في معنى ويفرق بين جهتي الادخال

كقوله اى قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها
ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان ادخال الوجه
من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اى من المعنوي
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد
ثم جمعه تحت حكم فالاول فكقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى
اقام المدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها
بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي بلدة
من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع
جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق
بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب جمع مقنب يعني قاد العساكر
حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت الروم وهذه جملة فقد جمع
هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي
وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصل فقال للسبي ما نكحوا والقتل
ما ولدوا ثم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار
ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دون من دلالة على الاهانة وقلة
المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله والدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف
ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح
ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما اطلعنا من نسخ ديوان ابي الطيب
والبيت على الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله والدهر معتذر بعد قوله
للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني اى التقسيم ثم الجمع كقوله
من ابيات قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اى طلبوا النفع
في اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم
شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال
والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت
الاول صفة الممدوح الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت

الثاني في كونها سجية لهم ومنه اى من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم
ولم يتعرض للتقسيم لكونه معلوما مما سبق من تفسير هذه الثلاثة كقوله تعالى
يوم يأت يعني يأتي الله اى امره او يأتي اليوم اى هوله والظرف منصوب
باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه
اى باذن الله تعالى لقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف
وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر او
المأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف
شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما
الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده
خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الآخرة وارضها لانها دائمة
مخلوقة للابد او هو عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام
ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير
مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما
شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة
يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير
ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم ما هو اكبر منها
واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله
كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق
المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم
عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض
اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة
ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض
باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار ما لهم بسعادة الايمان
والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس
واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى

وهو جواب آخر
اهل الموقف
زفير اسم جمل
والحكم باقيا
وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك
لهم سوى الجنة
الخلود في النار

من شقيا ما لهم من عذاب النار بقوله واما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق
التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشي مضافا الى كل من تلك
الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ
كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطاتهم على الاعدا وثباتهم على
اللقا اذا لاقوا اي حاربوا الاعدا خفاف اي مسرعين الى الاجابة اذا دعوا
الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام
جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها
وهو ظ والثاني استيفا اقسام الشي كقوله تعالى يهب لمن يشا اناثا ويهب لمن
يشا الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشا عقيما فان الانسان
اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او
ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث
لان سياق الآية على انه يفعل ما يشا لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث
اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم اولان لجبر تاخير الذكور عرفهم لان
في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشا الفرسان الاعلام الذين لا يخفون
عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث
تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر ومنه اي من المعنوي
التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر
ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك
الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام
منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم اي قريب
يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص منه
آخر مثله فيها اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن
سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه
بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف
ففي قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا

حقهما

معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في
مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من
حصول صديق فلان مثلا ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة
في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شوهاء في هذا الوجه قبحت وفرس شوهاء صفة
محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها
من شدائد الحرب تعدو وتسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو
الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق
هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه من مكانه وارسله
اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في
اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع
ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في
جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها
ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول ابي قتادة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم لاجل صفة غزوة وفي
رواية نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان
مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه وكانه انتزع من
نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل
تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية
ورد بانه اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة
عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اي الالتفات في البيت نظرا الى انه من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات
بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة
كالتوبيخ في نظام ... لنفسه بالاثم والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت
وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو
قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب بكف

جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا آخر يشرب هو بالكأس بكفه على طريق الكناية لأنه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو التجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه من اقسام التجريد وانه اذا كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول الاعشى

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال

اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد المال والخيل والحال ومثله قول الاعشى

ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل

ومنها اى ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان

وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا
وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا

وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

حيث قلل جمع الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى دون وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن وتغضن وغير ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى ذلك الوصف غير متناه فيه اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى

ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا فلم ينضح بماء فيغسل عادى اى والى بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا اى متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يتبعه الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابي نواس

واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق

ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله

بيت الخط تجارتنا وافراسنا وابله وزادوه كادت ان تجوا الرجالا

ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابي الطيب

عقدت سنابكها عليها عثيرا لو تبتغي عنقا عليه لامكنا

عقدت سنابكها عليها اى فوق رؤوسها عثيرا اى غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا اى لامكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اى قول القاضي الارجاني يصف طول الليل

يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني

اى يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول

سهوي في ذلك القبيل وعدم انطباقه او التقائها وهذا ممتنع عقلا
وعادة لكن تخييل حسن ولفظ يحتمل ما تقربه الى الصحة ومنها
ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت
على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم
المقدمات مستلزمة للمطلوب على طريق اهل الكلام نحو لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا واللازم باطل لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذي
هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على
الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكان مراده بذلك
ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية
التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس
قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات وقوله اي قول النابغة
من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة
بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
الان ... وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو
اعظم المطالب فالحلف به من اعلى الاصول لئن كنت قد بلغت عني
جناية لمبلغك الواشي اغش واكذب واللام في
لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني
كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب والادراك مستراد
اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق وينتجع من راد الكلأ وارتاده
ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم
احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلونني حكما في اموالهم مقربا عندهم
رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم واحسنت
اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم
فكان مدحي لهم كمدحهم لك في مدح من احسن الي وهذه الحجة
على طريقة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى

صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي آل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك
القوم ايضا ذنبا لك واللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على اصول
الفن الا قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون
عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل ما كان اهون فهو
ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية عن خليل فلما
افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه
اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له
باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون
موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة له في الواقع والا
لما كان من محاسن الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع
ضررهم وبهذا ظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا
يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا التوهم انه سمع ان ارباب المعقول يطلقون
الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات
العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها
علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى
اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله
اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت
به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء
فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة
علتها المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل
كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو
الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة
لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم
قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل الاعداء لما
علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم
وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي
اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها

تا ولوامه

فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعاديه وينقص أيضا
منه بأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ ولكن أي لكنه
الفضيلة متصفة من ترك الإفراط وينقص أيضا قصور أعدائه عنه
وفرط أمنه منهم وأنه لا يحتاج إلى قتلهم [illegible] والثانية
أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها إما ممكنة كقوله أي قول
مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا إساءته نجّى حذارك إنساني أي إنسان
إياك ... من الغرق فإن استحسان إساءة الواشي ممكن
لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس إساءة
الواشي ولكن كانت ممكنة عقبه أي عقب الشاعر استحسان إساءة
الواشي بأن حذاره أي حذاره إياه منه أي من الواشي نجّى إنسانه أي
إنسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
أو غير ممكنة عطف على إما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجدنا
فارسيا فنقلنا المعنى فترجمة لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها
عقد منتطق من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها
نطاق الجوزاء فنية الجوزاء امتناع الشرط أن يكون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليها يعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق
صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الأول
مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فزعم أنه أراد أن الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح
فقد أخطأ خطأ بيّنا لأن صورة نطاق الجوزاء أشهر من أن يمكن إنكاره بل
هو محسوس لأن المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ومن المصنف قد
صرح في الإيضاح بخلاف ذلك فإن قلت هل يجوز أن يكون لو في البيت
مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أعني الاستدلال بانتفاء
الجزاء على انتفاء الشرط فيكون وقتها على الجزاء على انتفاء الشرط
فيكون رؤية على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح
أو دليلا عليه كما أن انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة وتكامل أن
العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضرب الأول

لأن ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الأخير لعدم
العلم بثبوته بل الغرض إثباته فإذا جعلت نية خدمة الممدوح علة
للانتطاق كان من الضرب الأول وإذا جعل الانتطاق دليلا على كون
نية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى على
تكلف لأن الظاهر من قوله أن يدعي لوصف علة مناسبة أنها علة لنفس ذلك
الوصف لا للعلم به ويلحق به أي بحسن التعليل ما بني على الشك ويجعل
من حسن التعليل من حيث الادعاء والإصرار وإن كان منافيه كقوله أي
قول أبي تمام كأن السحاب الغر جمع الأغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة
الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا أراد ترقأ بالهمزة فخففها أي ما تسكن
لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى
شفعت ريح الصبا لرياضها إلى المزن حتى جادها وهو هامع يعني
ساقت الريح المزن إليها وجاد من الجود وهو المطر الغزير العظيم القطر
الهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها
غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت بين الحمول
محتمد وصب طلول طال عليها الأمد دَرَسَا فلا نجم ولا تصدُّ ليا
البلى فكأنا وقفا بعد الإجماع مثلها أجل وقال بعض النقاد قد
هذا البيت قوم فقالوا أراد بالحبيب نفسه ولا أدري ما هذا
التفسير قلت وجه هذا التفسير أنه قصد به المبالغة مطلع القصيدة
وهو قوله ألا إن صدري من عزاي بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع
وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كأن السحاب
الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكأن نفس الحبيب
هو الحبيب الذي فقده السحاب في تلك الديار ومنه أي من المعنوي
التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته أي إثبات ذلك الحكم
لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا
غلام زيد راكب وأبوه راكب كقوله أي قول الكميت من قصيدة يمدح
بها أهل البيت عليهم السلام أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للإنسان من عض الكلب الكلِب الذي

خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لأن المتوهم من الكلام على ما هو أصل الوهم ثم

كلب باكلكم الناس فاخذه من ذلك مستخرجون بحرف لا يعصرون الا
ولادوا له انجمع من شرب دم ملكه يعني انتم ارباب العقول الراجحة
وملوك واشراف وفي طريقه قول الحماسي بناة واساة كلومهم دماؤهم
من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسفاه الجهل
وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح
بما يشبه الذم النظر في هذه القسمة على الاعم الاغلب والا فقد يكون
ذلك في غير المدح والذم ويكون من تحسين الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف
فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه
وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها
اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها
والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة
ذم منفية قد استثني منه صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان
كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه
منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
نفرح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي
هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال
الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال
كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد
فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه
كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء
من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه
بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه فالاستثناء لكون
ذكر المستثنى اخراجا لشيء من الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك من الاستثناء

المنقطع مجاز على ما عرف في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال
فذكره اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى
مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني توقعه وهم السامع
وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من العيوب ويريد
اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته
غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد
في صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه
نوع خلابة وتاخيذ القلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان
يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة
المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك
الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة
الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
كالاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في
المستثنى منه وهذا لا ينافي قولنا ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول
بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية فلا يفيد التاكيد
الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق
الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها
من حيث انه مستثنى فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد و
لا يفيد التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق
بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا
الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين
واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من
الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا و
يحتمل وجها ثالثا وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام

الرغبا بالوتر واهل الحاعنيا آخر ذلك فكان ظاهره من قبيل التعليق فحاصله
الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يليق بهم العفو الا
هذا النوع من العفو وقوله لا يليق بهم العفو الا هذا النوع من العفو وحاصله
لا يليق بهم العفو الا هذا النوع من العفو ولا تاثيما الا فيه سلاما سلاما
يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم ۞ قوله ولا يمكن حمله
على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما
وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة
الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددا ثم تاتي بالاستثناء المتصل
من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصد ذلك
كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم
ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل ما فيه معنى الذم
ما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب
منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى
نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار
فيكون بمعنى النفي وهذا كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين
الاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي تاكيد المدح بما
يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع
الزمان الهمذاني مدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا
سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول لان استثناء مثل قوله بيد اني من
قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب
من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي
تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها اي دخول صفة الذم في
صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى
له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين

والمستثنى م

باب م

فيهما

والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي في الضرب الآخر اعني
الاستثناء المفرغ نحو لا تستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء
نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح
بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار
ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده و
لا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه
وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال
هذا ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه
لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا
انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتلهم لما كان لاهل الدنيا سرور
بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول
ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الآخر يجب ان لا
يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه
مسوق لاجله قيل والاحسن في قول ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا
فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم ادمج
شكوى الزمان في التهنئة فقد يقال لا شكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة
ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره
واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك
الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى
من آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في
قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده
ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل
صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان

المدح م

لهنئت م

من قتل م

اذا لفه فيه م

الكلام م

معنى م

في خروج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يقم على سفار فرحل ابدا لكونه
مرتابا لو صح هذا الحب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه وجل
حتى يصلح لان يودعه على ان يودعه اياه فان اودعه تبقى آخر الامر ومنه
اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل تمني
ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني عكسه وبالعكس فيكون ذما قال
السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين
مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو ان محتمل التوجيه يستوي الاحتمالان
وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي
واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل
الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف
اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي
سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده
في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار
بكر مالك مورقا اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف
وهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ
كان الدال على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول
البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي
الظاهر بالنور في مدح انتسابها حيث لم تفرق بينها وبين لمع البرق وضوء
المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة
والتدله اي وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله
بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى
من البشر وفي اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها ثانيا
تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام
عنها كقوله الا يا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل
يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحير

في قوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي
خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وآله كانهم لم يكونوا يعرفون الا انه رجل
ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى انا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول
بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء
اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة
لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او انتفائه عنه اي من غير ان تتعرض
لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او انتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم الذي كنوا عنه بالاعز الاخراج
فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله
والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع
في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من
المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل على خلاف مراده
بان تذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال
ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة
وثقلته بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي
والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي
اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي مللت وابرم ايضا احكم ف
التطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول
الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان
الاولان فيه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل

في ظنه لم يحمّر عليه خوف ذلك المضغ اي المعنوي الاطراد وهو ان تأتي
باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك
ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة
انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب
يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم قد
تضعضعت حالهم فقد ثل عروشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون
به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن
الحارث ومنه قوله الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق
بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي
فمن الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنها الجناس
بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في
المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو علم وضرب او مجرد الوزن
نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس
ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع
الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف
وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق
والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم
الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها
فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب
المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره
عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف وقصده الحسن في هذا القسم اعني
التام حيث لا افادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمي مماثلا لانه هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي
القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين كقوله

الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر
وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار
واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما
ارتفع من الارض ولذلك اي ولكون اللفظين المتفقين فيما ذكر من نوعين اسم
وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله
اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه
كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا من تقسيم آخر للتام وهو ان كان احد لفظيه
اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب فان
اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في
الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب
هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا
وصلكن منازل تركت عنها بقلع فظي فعل وما حرف وذا
ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق
اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح البستي كلكم قد اخذ الجام ولا
جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع
يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه
ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر
والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين
في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم انما للمركب كان مركبا
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق
صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان

في كونهما متفقين في أنواع الحروف وفي أعدادها وهيئاتها وترتيبها وإن لم يكونا
متفقين في ذلك فهو أربعة أقسام لأن عدم الاتفاق في ذلك إما أن يكون
بالاختلاف في أنواع الحروف أو أعدادها أو هيئاتها أو في ترتيبها لأنهما
لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر حتى لم يبق الاتفاق إلا في النوع
والعدد مثلا أو في الهيئة والعدد فقط فلم يعتد بذلك من باب التجنيس لبعد
التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الأقسام الأربعة فقال وإن اختلفا
وهو عطف على الجملة الاسمية أعني قوله والتام منه أن يتفقا أي وإن كان
مقدرا أي منها إن اتفقا فيما ذكر وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين
في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس
محرفا لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون
في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد في كون من التجنيس المحرف وكون
الاختلاف في الهيئة فقط كقولهم الجاهل إما مفرط أو مفرط لأن
الراء من مفرط ولم يكن [illegible] والمشدد حرفان فهذا يقتضي أن يكون
مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد [illegible] المخرج
[illegible] عنها دفعة واحدة كحرف واحد [illegible]
في الصورة حرف واحد [illegible] وإليه أشار بقوله وذلك
الاختلاف إما بحرف واحد في الأول مثل والتفت الساق بالساق إلى
ربك يومئذ المساق أو في الوسط نحو جدي جهدي أو في الآخر كقوله
أي قول أبي تمام يمدون من أيد عواص عواصم تصول بأسياف قواض
قواضب من في زائد صفة محذوف أي يمدون سواعد من أيد أو زائدة
على مذهب الأخفش والتبعيض [illegible] وقولهم [illegible] عطفه والجملة
هي الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه
ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى
عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه أي يمدون للضرب يوم الحرب أيديا
ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف
حاكمة بالقتل قاطعة [illegible] هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف

في الآخر مطرفا ووجه حسنه أنك توهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم أنها
هي الكلمة التي مضت وإنما أتي بها تأكيدا للأولى حتى إذا تمكن آخرها في نفسك
ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها
وإما بأكثر عطف على قوله إما بحرف واحد ولم يذكر منه إلا واحدا
وهو ما تكون الزيادة في الآخر كقولها أي قول الخنساء إن البكاء هو
الشفاء من الجوى أي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون بأكثر
من حرف مذيلا وإن اختلفا في أنواعها أي اختلف لفظا المتجانسين في
أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد وإلا لبعد بينهما
التشابه فيخرج عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين
في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة أضرب لأن الحرف الأجنبي إما
في الأول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو
وهم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها
الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من
التقارب في المخرج وإلا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي
لاحقا وهو أيضا إما في الأول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز
الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء
فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة إلا للمكثر المتعود أو في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والأولى
أن يمثل بقوله إنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد لأن في عدم تقارب
الفاء والميم الشفويتين نظرا أو في الآخر نحو قوله وإذا جاءهم أمر من الأمن
أو الخوف وإن اختلفا في ترتيبها أي وإن اختلف لفظا المتجانسين في
ترتيب الحروف بأن يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين
من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لأنه إن وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أولا من الثانية والذي
قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل وإلا سمي قلب البعض وإليهما
أشار بقوله نحو حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه فإن الأحرف [illegible]

فيه للمحبين فتح وحتف فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين فى اول
البيت والمجانس الآخر فى آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظ
كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال واذا ولى
احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير المتجانس الآخر سمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا
بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم
وبغير الدسم سم ومثل عواصم عواصم وقواضب قواضب وكقوله حصا للاولياء
وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليكم
بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقوله غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك
فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا وقد يعد فى هذا النوع ما لم يكن
فيه الا الحروف وانقطاعها كقولهم فى سعود تقيمون وفى المستغرق جنة
الجنة تفرحه وقيل لفلان استنع نقرتين بخفيف فقال اتبعته بخفيف
ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق
الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى نحو فاقم وجهك
للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثانى ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة
وهى ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين
جميع او جل الحروف او اكثر لكن لا يرجعا الى اصل واحد فى الاشتقاق
نحو قال انى لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله
اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا تعرف ان ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق هو الاتفاق فى الحروف
الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض
مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو نوع من انواع التجنيس تجنيس الاشارة
وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه
وبهرون اذا ما قلبا ومنه اى من اللفظى رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان
يجعل احد اللفظين المكررين اى المتفقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين

اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما
اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق فى اول الفقرة وقد
عرفت معناها واللفظ الآخر فى آخرها اى آخر الفقرة فيكون الاقسام اربعة الاول
ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثانى
ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من
السؤال والثانى من السيلان والثالث ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق
نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال
انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين
او المتجانسين او الملحقين بهما فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع
الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثانى واعترض صاحب المفتاح قسما
آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه
وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد
العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى ام لحشو المصراع الاول
فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول
او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان
اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فالصور اثنا عشر حاصلة من ضرب اربعة
فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة فى
اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم
الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا
الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فان يكون
احد اللفظين فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون
اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله
القشيرى تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهى وردة ناعمة
صفراء طيبة الرائحة ومن منصوب على انه مفعول تمتع
ومن شميم مفعول امول فى قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة

الفخار يعني اجاري رديفي وانا بالقضيب ... والرماح السريع بين هذا ...
واقول فواتنا ذلك ... تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار
لحرة جنا فرارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب مغرما
وهي الجارية حين بدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض
يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر
المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا
فاني نافع لي قليلها وقبلا الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها
ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة
عليها وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة
مؤكدة لان التعريج الى الساعة تفهم قلة وقليلها ... اي قليل التعريج في الربع يعني
ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا ... على الديار التي لو وجدتها اهلها ما كان موضعها موحشا خاليا
لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن ... الا معرج ساعة فان
قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين
فالمصراع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي
قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو خفة
العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني وما يكون متجانس الآخر في
حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل
وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو
الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيه الخمر
الاحتساء الشرب والمعنى بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى
الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون
المصنف وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن ... ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم
طاق منها الى طاق ... وما يكون المتجانس الآخر
في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم

فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى
لك فيها ضريبا الضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل
وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح
نظرا الى الاصل وواحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ
ما يعود ضرره اليه لا يخزنه على غيره ولا يحفظ ما لا ضرر فيه فخزان
ويخزن مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من
الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر اي البرودة
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في
آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام فدع الوعيد فما وعيدك
ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام
في مرثية محمد بن حميد الطوسي ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى
ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف
القواطع في الوغى بواتر اي قواطع وهي الآن
من بعده بتر جمع ابتر ... بعده من يستعملها ... يجمعهما
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة التي اهملها
فمثال ما يشترك الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت و
الملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان
الى ملهى فسحقا له من لاح فالاول ماض بلوح والآخر اسم فاعل من
لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع
بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من ... ومثال ما
وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا
مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى ... والثري ...

ومنه اى من اللفظى السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجى وقد يطلق على توافقها والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر وهو معنى قول السكاكى هو اى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر ويعنى ان القافية هى لفظ فى آخر البيت اما الكلمة نفسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب لا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطئ عليها فى اواخر الفقر وهى التى يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى وحصوله يعنى كما ان القوافى هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر وكما ان التقفية توافقها فكذا السجع بمعنى المصدر توافقها وهو اى السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظة فهى لا يقابلها شىء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان مثالا لما يكون اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين

فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثره وما يقابله ... الاخرى

مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابى الحمد لله الذى لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم تتساو فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع على ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثمانى لفظات والثانية تسع لفظات وفى القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان من السجع ثلاث فقر فان الاولى والثانية تحسبان فى عدة واحدة ثم تأتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجى مساوية لهما كقوله واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا بقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وانه هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواتاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن لفظتين

ومنه ما يكون من ثلاث الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير
بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة
كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية
ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن
لان الغرض من التسجيع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في صورة الا
بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت
فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت
مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج
الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني
واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف
اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع
في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو
الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به
رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في
الماء واوري به زندي اذا صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر
بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت
الزند اخرجت ناره فغلط ولتصحيفه الضمير في به يعود الى نصر المذكور
في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر
عن الحمد ومن السجع على هذا القول اي القول بعدم الاختصاص بالنثر
ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة
التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل
من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على
انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يكون من قبيل
تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقفرت عازب
الاعراب وانا الذي في الاعراب سجعة وقوله طوعت بن طوعت

النثر الى صنعة النثر صنعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله
حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب
فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه
فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير
مبتدأ خبره في البيت الثاني وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد
الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني قال
ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى بان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس
أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي
الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء الثاني صار مرتبطا به كقوله
ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول
ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع
خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع
الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة
الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين
ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين
كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب
هذا انزل درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى
كان شربا للعفاة ومربعا فاصبح للهندية البيض مربعا السادسة
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني
ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل فان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا
السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور
كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود

فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان الترصيع خاص
ما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية
نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة
متساويان في الوزن لا في التقفية ومثل قوله هو الشمس قدرا في
الملوك وكوكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون
التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية
وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها
التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها
وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة
واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق
مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكر ابن الاثير في المثل السائر من
ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحرف الاخير كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على
انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط التساوي
في الحرف الاخير كشديد وقريب في الموازنة ونحو ذلك فان كان اي الشان
اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله
من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لا
يخص هذا النوع باسم المماثلة فهي الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع
ولما كان في كلام البعض اشعار بان الموازنة المفسرة بما فسره المماثلة
ما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها
تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم
منه ان المماثلة لا تختص بالشعر كما سبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين
وقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله
اي ونحو قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس

اي هذه النساء اوانس يؤانسن ويحدثن ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك
القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الثاني الاية والبيت مما يكون
اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا تماثل الوزن
في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع في النظم فاحجم
لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب
وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الى الحرف
الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون
في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله
ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا
لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل
مودته تدوم واما في النثر فاشار اليه بقوله وفي التنزيل كل
في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان
المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا
القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف
على كل منهما اي من القافيتين وكان على المصنف ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على كل من القافيتين
وفعلت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين
او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما
الجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري يا
خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة
الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورة دار متى ما اضحكت في يومها
ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى
بجلائل الاخطار وهكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا
انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه
الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع
الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل
ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا

من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر مجموع قوله شرك الردى والقافية

الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظ دارسه وههنا اقوال

اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان

احسن ليشمل نحو قول الحريري على المشتهر [illegible] وتعطلني بوصاله

ومن يجني [illegible] فاز فيكل

اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين قلنا

الظاهر من قولنا بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليها فقط ومنه

اي هذا اللفظ لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد

والاعنات ايضا وهو ان يجي قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى

عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا من رويت

لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل

يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء

هو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده

فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل

الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع

في فواصل القرائن موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في

السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة

حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجي والمراد انه يجي ذلك

في البيتين او اكثر او الفقرتين في كل بيت يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم في

السجع مثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين

الدخول فحومل فوجد قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع

معناه ان لو لم يذكر قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه

من فاصلة الفقرة شيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل

هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان

بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي

ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي

من الفاصلة نحو واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة

حرف الروي وقد جي قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع

السجع بدونه وذلك مثل فلا تقهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا

في الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تنفر ولا تصغر كما ذكر في قوله

اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر

ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي

لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع ولم تخلط بمنة وان عظمت ووقعت

شكرت تعد نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا ويروى نعمته

فكانه اراد سأشكر لعمرو حذف الجار واوصل ايادي بدل اشتمال من

عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا

النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وانحطاط المرتبة زلت القدم

به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به بلاء وانحط بل انه

يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان ومنه قول الاخر اذا اقعد

الحلم من يخفض وان الكبرا صاحبه راى خلتي اي فقري من حيث

يخفى مكانها لانني كنت استرها بالتجمل فكانت قذى عينيه حتى

تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه

جعله كالداء الملازم له حتى تداركه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء

وقد جي قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في

السجع لتحقق السجع بدونها نحو حلت وملت ومدت وصبت وانقضت ونحو ذلك

ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف

كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالعزو

المثير وبالعكس كقوله ان الرجوع لما توقت النيابة فرضا

يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما

كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص

في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري ما

اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل

والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار

التاء التي يحصل السجع بدونها فلم لم يذكر ذلك في التعريف

يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف
القافية والفاصلة او في غيرهما لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في ...
واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد لان لفظ لزوم
ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يجيء
المتكلم في التسجيع والتقفية قبل حرف الروي بما ليس بلازم من حركة مخصوصة او حرف
بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه بعض من حروف القافية او
الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او في الفقرة وقوله في الايضاح
وقد يكون ذلك في غير الفاصلة ايضاً معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي
سموه لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقرة والابيات غير الفواصل والقوافي
واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة
للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني
اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظاً تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى
جميعاً واذا اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه
على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح او كغمد من ذهب على نصل من خشب
ان يجتنب عما تعاطاه بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة وركاكة المعنى
هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء
يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتعين اهماله
... وبعضه تركنا التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة ولعدم كونه
راجعاً الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين
في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمة متماثلة في الخط
كما ذكرناه فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته
متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب
تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط واذا ذكر ان
زرت داراً ودوداً وحظ وودّاً او ورداً ومثل الخيفاء هي

الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة وحروف الآخر
غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك
يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة
منها منقوطة والآخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب
او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض
حروف المعجم كالخالي عن الالف في الخطبة فقط ومثل الترديد وهو ان
يعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر
كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق
يوماً على علاته هرماً يلق السماحة منه والندى خلقاً وقول ابي نواس
صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل
التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق
واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما ذكرنا مثل
ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء
دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب
ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في
المحسنات او لكونه مشتملاً على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو
كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع
الاطناب ومع المساواة ايضاً القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله
على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف ختم
الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلاً وعلم بذلك
ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن
الفنون الثلاثة كالمقدمة كما توهم بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما
يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين
ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه

البها ويجوز ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يرد
هذا المعنى لتقرره اي استقراره للغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه
الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم فان كان اتفاق القائلين في وجه
الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات الصفة لاختصاصها
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئة بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد
بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة
ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد
بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على
الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله
كالاول جزاء الشرط فان اشترك الناس في هذه الجملة الشرطية جزاء لقوله
وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم
يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا
النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل
وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو
اي ما لا يشترك فيه الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان
احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه
بما اخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما مر في الاستعارة في باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال
او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة
ثم واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان
ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير
اخذ اللفظ كلا ولا بعضا فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كلا او بعضا والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب
الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه واما مع تغيير
النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله

من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول
معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعطه النصفة ولم
توفه حقوقه وجدته هاجرا لك مبتذلا بك مثل ما توجب له عليك
ويركب حد السيف من ان تضيمه اي وجدته هاجرا عنك مبتذلا بك
وعلما بانه ان كانت به حكمة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف
اراد بركوبه حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره
او اراد ان يتضرع الى الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن
عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي ان
يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يحصل
له ظلم حتى لا يجد عن ركوبه مبعدا او محلا فان عبد الله
بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد
شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني
فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لأوجل على اينا تعدو المنية
اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير
وقال الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا
احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها
او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر
لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا
بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته الا
انه اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين
عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه
اقام تعرف مقام تعلم وقريب منه اي من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في
المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة
احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس
الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم

او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام
لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ
من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار
او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول
بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساءة [illegible] لان
الخائف يرقب الغضاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي لهج بالقتل وقول سلم
الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في [illegible]
لانه باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما
اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تميز وفاز باللذة الجسور اي
الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي عن ابي معاذ
راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو
اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم
في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده
خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت
ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث
وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول
في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فالثاني مذموم مردود
كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بخيل بان الزمان
عنه [illegible] ما بعده او بعد [illegible] وهو قوله [illegible]
[illegible] قال الشيخ عبد القاهر
في دلائل الاعجاز [illegible] هذا البيت [illegible] العرض [illegible]
[illegible] فانما جعل سبب [illegible] الزمان به [illegible]
[illegible] المثل [illegible]
بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد
يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن

مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع
لم يصب محزه اذ المقصود المضي والمراد لقد كان فان قلت هنا [illegible]
والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح العالم ونظامه قلت السخاء بالشيء هو بذله فلم
يتصرف فيه فخ يسمح بهلاكه ان يبخل به كذا ذكره [illegible] واعترض عليه بان [illegible]
ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه
فباق في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فيقال ان عدم ذلك
والحاصل ان ايجاده واعدامه كما زعم الزمان فيما يجاوده لكنه
لا يتصرف باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير هذا
المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا مستقنا عن تقدير المضاف الذي
لا يظهر قرينة تدل عليه على هذا المعنى مالم يذهب اليه احد [illegible]
[illegible] اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذي افاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن
[illegible] هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخا غير متعد لا [illegible]
بانصرافه وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعدا سخاؤه اسعدني
[illegible] اليه وهذا [illegible] وعلى التقادير المذكورة فالمصراع ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى [illegible]
كما ان مصراع ابي تمام يحتمل المراثي ولو شرط في الاخذ اتحادهما في المعنى
بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا
منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال له
الامام الواحدي بعد ماذكر معنى ابن جني وان فوددت لو ان المصراع الثاني من قول
ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني
ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا
الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضاف المرتاد الى المنية
اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يكنها التوصل
اليه لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا

قبل ان جعل لهاة وهو فاعل وصوته اضيفت الى المنايا وروى بل المنايا
فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل
بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبك الاحبة فيه
لما اسر بها الى ... هو ذلك البدر الذي اودعتم في مجمع القبر
عن مجمعي وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها
عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدرر اللواتي حشا بها ابو مضر اذني تساقط
من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة
على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام
مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت
في الآفاق فانما فجر جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك
بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيث ما اتجهت ركابي
وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الاول من النوع الظاهر
من الاخذ والسرقة شرع في القسم الثاني وهو ان يؤخذ المعنى وحده
فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ
المعنى وحده الماما من الم به اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا
وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه
كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى
اغارة ومسخا لان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول
الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الصنع ان يعجل
اي الاحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان
يرث اي يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير
بطء سيبك عني اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي
لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطائك يدل على كثرته كالسحاب انما يبطئ
اذا كان ممطرا لا اذا لم يكن فيه ماء فالثاني يكون فضل الشيء فضيلة ابي الطيب ابلغ
من بيت ابي تمام بزيادة بيان للمقصد حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني
الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تألق اي لمع
في الندي اي في المجلس المعاصر باشراف الناس كلامه المصقول المنقح

خلت كأن عقيقه اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب
كأن الستهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصان النحو
فضلا بها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني انهم يحضر
اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند
الطعن فصارت في المضاء والنفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري
لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من ذلك
هنا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث
الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك
اكثر الفتيان مالا وروي نشبا ولكن كان ارحبهم سؤالا ان يسأل التابع والمال
والنعالم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الامكان ولا
رحب الباع والذراع ورحبهما اي سخي وقول اشجع بن جعفر
يحيى وليس بأوسعهم في الغنى اي الثروة او سعهم للملوك والبيت قبله ومن يهم
الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفا اي خلقا او رسم
من سعيهم وكقول الآخر في مرثية ابيه والصبر يحمد في المواطن كلها الا
عليك فانه مذموم وكقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما
فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غيره
الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول
جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو والعمامة
وذوو الخمار اي لا يمنعك من الحاجة كونهم في صور الرجال لان الرجال
منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع
بني كلاب وقبائل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فعبر
جرير عن الرجل بذي العمامة كما عبر ابو الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا
التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في المعنيين ان
يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا او هجاء او افتخارا او نحو ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير
لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمدح او غير ذلك وعن وزنه

معنى قافية ومنه أي من غير الظاهر أن ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا أي
ثيابهم وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لأن الدماء المشرقة صارت
بمنزلة ثياب لهم وقول أبي الطيب يبس النجيع عليه أي على السيف وهو مجرد عن غمده
فكأنما هو مغمد لأن الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى
الى السيف ومنه أي من غير الظاهر أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول كقول
جرير إذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لأنهم يقومون
مقام الناس كلهم وقول أبي نواس ليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم في
واحد فالأول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم
روي أنه لما بلغ هارون الرشيد كثرة أفضال الفضل البرمكي وفرط
احتياله زمانه غار عليه وعزم أفضت به الى التنكيل والأمر بحبسه فكتب
أبو نواس هذه الأبيات قدما هارون إمام الهدى عند احتفال
المجلس الحاشد إنك على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس على
الله البيت فأمر هارون بإطلاقه وخلع على أبي نواس خلعة ومنه
أي من غير الظاهر القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول
أبي الشيص أجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم و
قول أبي الطيب أأحبه الاستفهام للإنكار والواو عاطفة راجع الى
الفعل الذي هو الحال أعني قوله وأحب فيه ملامة كما يقال أتصلي
وأنت محدث هذا إذا جعلت الواو للحال إنما على تجويز نصف
المضارع بالواو كما هو رأي البعض أو على تقدير المبتدأ أي وأنا
أحب وإذا جعلتها للعطف فالإنكار راجع الى الجمع بين الأمرين أي
محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد إن الملامة فيه من أعدائه
وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى
بيت أبي الشيص والأحسن في هذا النوع أن يبين السبب كما في هذين البيتين
إلا أن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام ونغمة معتف جدواه أحلى على
أذنيه من نغم السماع وقول أبي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بسؤال فإن أراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ نغمات السائلين
لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه إن سبقت

نغمة سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة في الممدوح لأن عادته
أن يعطي بغير سؤال ومنه أي من غير الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف
اليه ما يحسنه كقول الأفوه وترى الطير على آثارنا رأي عين أي
عيانا ثقة أي واثقة حال على أن المصدر أقيم مقام الصفة أو مفعول له
الفعل الذي تضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها في
اعتيادها أن ستمار أي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول أبي تمام و
قد ظللت أي ألقي الظل عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في
الدماء نواهل من نهل إذا روي نقيض عطش أقامت أي عقبان الطير
مع الرايات أي الأعلام اعتمادا أنها ستطعم من لحوم قتلاه حتى كأنها
من الجيش إلا أنها لم تقاتل يعني أن رايات الممدوح التي هي كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لأنه إذا
خرج للغزو تطاير العقبان فوق راياته لأكل لحوم القتلى فيلقي ظلها
عليها فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين ومن معنى قوله
ثقة أن ستمار يعني أن أبا تمام إنما أخذ بعض معنى بيت الأفوه لا كله
الأفوه أفاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لأنها إذا بعدت كانت تخيلا
لا مرئية رأي عين وقربها إنما يكون لأجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى
المقصود وأما أبو تمام فلم يلم بشيء مما أفاده قوله رأي عين وقوله ثقة أن
ستمار لا يقال إن قول أبي تمام ظللت إلمام بمعنى قوله رأي عين لأن وقوع
الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لأنا نقول هذا ثم إذ قد يقع ظل
الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى أصلا لكن زاد أبو تمام عليه
أي على الأفوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي أخذه الأفوه وهو تساير
الطير على آثارهم بقوله إلا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبإقامتها
مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها أي بإقامتها مع الرايات حتى
كأنها من الجيش يتم حسن الأول أعني قوله إلا أنها لم تقاتل لأنه لو قيل
ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا
الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لأن إقامتها مع الرايات حتى كأنها
من الجيش مظنة أنها أيضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو

رفع التوهم الناشئ من الكلام الذي فيه خلاف ووقوع ظلها على الرايات وتحمل الكون مع قوله وبها يتم حسن الاول اذ بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني نسابر الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعلى التاويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا او يسمى بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق واحد واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضربهم واحدا منهم فاستعفى فما اعفي فاعطي سيفا غير صالح للضرب ليتهيا فقال الفرزدق بل اضربه بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا يفعل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب به عنق الرومي فنبا السيف فضحك سليمان ومن حوله قال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا

قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم ونبا فانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالجود بما اعراه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم نعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان تضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا او في الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالقبح من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قولهم قبحه الله اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي الملاطفة والملاينة

خبر المفعول المرقب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عم
حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته
محفوفا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد
لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل
فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك
ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير
ذي زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع
عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن
الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا القبيل قول
بعضهم في شيخ الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لولؤ والبس
من ثوب الملاحة جلبابا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت
سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في لفظ المقتبس للوزن او غيره
كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان
اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا
او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند
البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة
ولو قال بان يضمن من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر
شيئا من قصيدة له اخرى لكن لم يتفق له مثل ذلك في اشعار العرب اما تضمين
البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقوله عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق
صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع
ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت و
استبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون
المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وما لم ينبه على انه من شعر الغير مع
كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كان مطويا على الضغن لم يكن قدم
الدهر انشد ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن
البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول

اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سأنشد عند
بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن
عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر
اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل والرجال والثغر
موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور
ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي اي كاملا من الفتيان اما مرادهم
سداد وانما بدونه اي بدون التنبيه فكقوله قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق
الغض روضة آس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس
المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما
ان يتم المعنى بدون تقديره كما مر والثاني ان لا يتم بدونه كقول
الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والقلب والعين منا في قذى واذى
والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا اشار الى بيت
ابي تمام ولا بد من تقديره لانه لا يتم بدونه واحسن التضمين ما زاد
على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني
كالتورية والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول ثان ليذكرني وفاعله
ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى
السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب العذيب وبارق موضعان وما بين
ظرف للتذكر او للمجرى وقد صرفت عن تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر بدلا منه
والمعنى انهم كانوا نازلين بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند

مطاردة الفرسان وتسابقهم على الخيل وهذا الشاعر ورّى بتضمين العذيب
ومعنيها البعيد لانه جعل العذيب تصغير العذب يعني به ريق الحبيبة
وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل
الرمح وجريان دموعه على اثر بعض بجريان الخيل السوابق فوقع على لطيف هذه
التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى
الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا
من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة
يعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي
وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا
وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت
فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر كأنه
قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا
لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا
او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن
الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا انه منه فالنثر الذي قصد نظمه كان
غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس
كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة اخره يفخر فانه
اي ما بال المفتخر عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن ادم والفخر اوله نطفة
وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله
في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث لا يكون
على طريق الاقتباس [illegible]
[illegible]
صبحا وكثرة وقول الامام الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية

اتق الشبهات

اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله صلى الله عليه وسلم
من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما
الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان
يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع
مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته
وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل
سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فعل على مقتضى
توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق
ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا
قبح فعل الانسان قبحت ظنونه بينه فظن ما وليائه وصدق ما يخطر بباله
من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه
اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا
البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات
واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح
وقد ذكرنا في باب التشبيه هو خطأ محض نشأ من قبل الشارح
العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرها بان يشار الى قصة
او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل واحد من القصة او الشعر او المثل فالمعتبر
لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم
او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل
اما في النظم فالتلميح الى قصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم
وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا
الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة

وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم ألمت
بنا ام كان في الركب يوشع خاطبهم للاحبة المرتحلين ولم يجد لهم ذكرا
في اللفظ وهام الطير على الماء دار وصعقر غيره فحنا ذهب به واذا له
الصبح ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من جهة الهجعة الظلمة
انظم المجزع ذو لونين وقوله الاحلام نائم استعظام لما رأى واستغراب
اشارة الى قصة يوشع بن نون فتى موسى واستيقافه الشمس اي طلبه
وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبابرة يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس
خاف ان تغيب الشمس قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم
والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظى رمضاء اي حارة من وضع
فيها القوم اي يحترق والنار تلتظي تحترق من حرق لما اذا احصر وافقني
على تلطف وحنو منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدا
خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي
حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته
الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء
بالنار وعمرو جساس بن عمرو بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس
وانت اختها الهبيلة وهي ام جساس بها ناقة من جرم بن ربان لها ناقة
وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصاهرة
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها
فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا
وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله
لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج على فرسه
واتبعه جساس ورجل ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه
فقيل المستجير بعمرو البيت وثارت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها للتغلب على بكر وهذا القسم من النوع التمليح الى المثل كقوله

ومن دونه خرط القتاد اشار الى المثل السائر ودون ما يأمل لقتادة خرط
ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قال كليب اذ سمع قولها مرالا نفرك
فلان نظرة اليه بعض الحجل الذي يمسي على السان والخرط ان تمر بيدك على القتادة
الى سفلها حتى ينتثر شوكها امثلة النثر والتمليح الى القصة والى الشعر
كقول الحريري بت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة
فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب
والتمليح الى قول النبي نجعة بلادها اسا والى المثل المشهور
الحرة تجوع ولا تأكل بثدييها ومن التمليح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا سأل
شريكا النميري ما في الجوارح احب اليك قال البازي خاصة اذا كان يصيد
القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها
انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا
ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب قصد
تركوا باليمامة ماذا قول الاخطل في بني يربوع تجاوبت ما مثلها
كانت بنو تغلب ولا ترى ضفادع في ظلماء الليل تجاوبت فدل عليها صوتها
حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا الباب رجع وكان من طلب اليه قول
القائل لكل اهل من اللؤم بوقع فصل من الخاتمة
في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا
ان يتأنق اي يتتبع الانق في التأنق من يتبع الانق الاحسن
يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة
مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون
في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد
من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة
في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها
من غير ان يكسو اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان

صيانة عن تناسب تلازم ماضي المعنى بانسلاخه التناقض وللامتناع وفي القرآن العزيز ابتدا
ونحو ذلك ومما يجب للحافظ عليه ان يستعمل الالفاظ الدقيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك
الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع
على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن
فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع
الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى
بين اجزاء الدخول فحومل كما يقال جلس بين القوم والالم بعض القادح
بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى
واستبكى ثم لم يتفق مثل ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في
الفاظ غريبة بان الاول اشرف من هذا البيت الثاني يعني كليني لهم يا اميمة
ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب كقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار
كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام لاسا
خلع عليه اذا انزع ثوبه وطرحه عليه في ذكر الفراق وقول ابي الطيب فراق
ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله اخي فؤاد
ما يليه المدام عمرو ومثل ما يهب اللئام وفي الغزل ايضا ويقطع ام
ام خير بعض دون وهوى كبدي حب وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله
اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد
احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشده لا تقل
بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه
على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه
اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق

الكلام لاجله

الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى
كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل اذا
فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي قول ابي محمد الخازن يهني الصاحب
بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى
صعدا وقوله في المرثية اي قول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة
هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي اي اخذي
من فتكي اي اخذي بالتشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهني المعتصم
بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت
السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود
الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وقول ابي العلاء يمدح
لم سكاه عظيم لعمرو انه ملكهم عليهم ويا ابي علي والانام سليم وكقول
ابي الطيب في قصيدته بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال
عنك الى اعدائك الالم ومنه ما يناسب في افتتاح الكتاب الى
المختصر كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما
مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية
وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص
اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي
معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء
قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب ووصف الجمال وغيره كالادب والفخر والشكاية وغير ذلك
الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اي بين ما شبب به الكلام
وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص
اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام
كان ينبغي الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام

كان ينبغي ان يقول مما ابتدأ بها الكلام لو امكن لان التشبيب بعينه هو النسيب
حال المراة وحاله معها في العشق يقال هو ينسب بفلانة اي يشبب بها
سمي الكلام بالتشبيب ونحوه مما لا يظهر معناه في اللغة الفهم الا انه
انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد المدائح تشبيبا   وذكر التشبيه
بارادة الابتداء   وانما كان التخلص من المواضع الثلاثة التي
ينبغي ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح
الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط
السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل
في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما
المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر
كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع
قومي وقد اخذت منا السرى اي اثر فينا ونقص منا السرى
وهو سير الليل اذا سرى ليلا يقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد
توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وقل
في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة
وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان
قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور
والاعناق الواحد اقود اي يقول في قومس قومي والحال انه قد اثر فينا السرى
ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله
وخطى المهرية عطف على السرى لا على منا ومعنى نال السرى امكننا
خطى الابل عليه ما تشبه وهو مفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي
ان تؤم بنا فقلت كلا اي ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود وانما التخلص
مما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه

الى الهيجان

ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب الكلام الى
ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو
اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد
المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد
قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم
الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية
والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلاميين
ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر
فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلاميين في الدولة
العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد
شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه
فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه
اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اي
اقتضاب من جهة انه انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر
من غير ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت
بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتي
بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا
وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي
قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي
اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد
لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده
فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى
اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى

بعد ذكر الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكنه ٥
نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف ٥
اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا
مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها
هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام
من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام
الى كلام آخر وقال وبذلك فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص
ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة
الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فانه نوع ارتباط حيث
لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة وهذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين
من الكتاب ثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء
فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة
لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه
السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ
يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب
عبد الحميد اي جديرا اي خليق اذا املتك بالمعنى جدير بالفوز بالامنية
وانت بما املته منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي
فانت اهل الاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر عما صدر عنك من الاباء
وشكور بما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة
واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق
الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا
دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لنظام البرية في امر معاشهم وصلاح
حالهم وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون

في نهاية وتبيين

في نهاية وتبيين حسن القطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها
واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى
فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع
الاشارة ما يقصر عنه كثير وحصر بالعبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها
في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد
ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها
تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف
الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع
البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة
الى الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال
الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا ختم
بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان
شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر لمن تأمل
وتذكر الاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا
لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتأمل
لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك
مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب
هذا آخر ما اوردناه جمعا من الفوائد ونظما من الفرائد مع روح
البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاهوال والمحن وتكاثر الاهوال والفتن
وتواتر حوادث اورثت الضجر والملال والخاطر كلالا ولكن الله تعالى
جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ووفقنا لهذا المرام وتهيأ لنا الفراغ
من نقله الى البياض في شهر ربيع الثاني من [illegible]
كتبه عبد [illegible] شهور سنة [illegible] فداه النسخة ان لا ينساه

[illegible] وجعله [illegible] الاصحاب [illegible] الانبياء

